الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 45 قالمة

08 th May 45-Guelma University

UNIVERSITE 08 MAI 45 –GUELMA

كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة وعلـــوم التسييـــر

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص : نقود ومالية

الموضوع:

تحديات العولمة و المعلوماتية على الدول النامية

- دراسة حالة الجزائر -

من إعداد الطالبة: سلامية ظريفة

لجنة المناقشة :

1-أ . د . بن عصمان محفوظ	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	رئيسا
2-د . شطاب نادية	أستاذة محاضرة	جامعة عنابة	مقررة
3-أ . د . رحال علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مناقشا
4-أ . رواج عبد الباقي	مكلف بالدروس	جامعة قالمة	مناقشا

السنة الجامعية :2003-2004

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

سورة "طه" الآيات: 25، 26، 27، 28 .

التشكرات

نحمد الله ونشكره أن وفقنا وأمدنا بالقوة لإنجاز هذا البحث.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان من صميم الفؤاد إلى كل من ساعدنا و مد لنا العون ونخص بالذكر : الأستاذة المشرفة الدكتورة : شطاب نادية ، التي تحملت معنا مشاق البحث إلى آخر لحظة وخصصت لنا الكثير من وقتها الثمين رغم كثرة إنشغالاتها في إثراء البحث العلمي ، حيث عملت على تزويدنا بالتوجيهات اللازمة و النصائح القيمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة التي بذلت جهدا عظيما في الإطلاع على هذه الرسالة لإثرائها بالنقاشات القيمة و المفيدة التي تزيد من مكانة البحث و المتكونة من :

- أ . د . بن عصمان حفوظ
- أ . د . رحال علي
- أ . روابح عبد الباقي

إلى كل أساتذتي خاصة الأستاذ الدكتور معطى الله خير الدين الذي كان يعيش معنا فترة إنجاز هذه الرسالة لحظة بلحظة وكان له الفضل الكثير في إنجاح وإتمام مشوار ما بعد التدرج على أكمل وجه.

الإهـــداء

اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم ،نافعا لقارئه

أهدي ثمرة جهدي إلى:

-والدي الكريمين ، أطال الله في عمرهما

- إلى اخوتي وأخواتي

- إلى كل صديقاتي وزملائي

- إلى كل من يحبني ويحترمني

- إلى كل طالب علم .

الخطـــــة

المقدمـــــــــة

الفصل الأول: تقصي حقيقة العولمـــــــــة

I- مقاربة نظرية حول العولمة.

1. الاتجاهات الرئيسية في تأصيل العولمة.
2. الجدل النظري حول طبيعة العولمة.
3. الليبرالية الجديدة المنطلق النظري للعولمة.

II- العولمة المالية.

1. العولمة المالية المخرج الأمثل لأزمة الفوائض المالية
2. المسار التاريخي للعولمة المالية
3. مرتكزات توجت العولمة المالية

III- العولمة الاقتصادية.

1. المؤسسات الاقتصادية الدولية إحدى ركائز العولمة.
2. الشركات متعددة الجنسيات أقوى قاطرات العولمة.
3. الثورة المعلوماتية مفتاح العولمة.

الفصل الثاني: عالم المعلوماتية في الاقتصاد

I. من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة.

1. بروز اقتصاد المعرفة.
2. خصائص اقتصاد المعرفة.
3. تغيرات جوهرية رافقت الاقتصاد الجديد

II. الأعمال الالكترونية في الاقتصاد الرقمي:

1. التجارة الالكترونية محور الأعمال الرقمية.
2. أدوات الدفع في التجارة الالكترونية
3. فوائد وتحديات التجارة الالكترونية .

III. متطلبات وتحديات اقتصاد المعرفة على الدول والمؤسسات.

1. السياسة المعلوماتية.

2. إدارة المعرفة

الفصل الثالث: اقتصاديات الدول النامية والجزائر في ظل العولمة والمعلوماتية

I- انعكاسات العولمة المالية على الدول النامية.

1. الفرص والمخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية.

2. الأزمات المالية: دروس الاستفادة.

3. جهود الجزائر للاستفادة من العولمة المالية.

II- إنعكاسات العولمة الاقتصادية على الدول النامية.

1. الدول النامية في فخ المؤسسات المالية الدولية.

2. استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية.

3. الدول النامية والمنظمة العالمية للتجارة: الفرص والتحديات.

III- المعلوماتية والدول النامية: التحدي الجديد.

1. الفجوة الرقمية.

2. أسباب الفجوة الرقمية وجهود تضييقها

3. المعلوماتية في الجزائر.

الخاتمـــــــة

قاموس المصطلحات

قائمة المراجع

قائمة الجداول

الفهرس

المقدمـــــــة:

لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، شكلت واقعا تاريخيا معاصرا وضع العالم على عتبة مرحلة جديدة في القرن الحادي والعشرين. وتعد العولمة والتطور الساحق في مجال الإعلام والاتصال "المعلوماتية" من أهمها، إذ أصبح رسم وتحديد طبيعة ومسار العلاقات الاقتصادية الدولية ينبني على ضوئها، وفقا لآليات ومفاهيم الليبرالية الجديدة، ومن ثم لم يعد بالإمكان أن ينعزل اقتصاد بلد ما عما يجري عالميا.

ذلك أن انعكاسات العولمة لم تقتصر على مجرد التأثير على واقع العلاقات السياسية والاقتصادية فحسب، بل تعدت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم مخلفة وراءها آثارا ملموسة على مختلف الجوانب الحياتية. وبذلك أطلق استشراء ظاهرة العولمة وشمولها مختلف جوانب الحياة محاولات تكاد لا تتوقف بغية استبيان حقائقها، استيضاح طبيعتها ومكوناتها.بيد أن كثرة الكتابات حول الموضوع تكاد لا تفعل أكثر من زيادة غموضه ليبدو الأمر وكأنه يتعلق بسر أكثر من كونه قضية يمكن استبيان حقائقها.

وتقوم العولمة على عدة قوى منها الثورة المعلوماتية التي أعطت لها دفعة قوية ودخلت بالمجتمعات البشرية إلى عصر جديد يتسم بظهور الحكومة الالكترونية، مجتمع المعلومات وقطاع المعلومات الذي نما نموا لم يحدث في أي قطاع آخر خلال العقود الأخيرة، إذ أصبح المدخل إلى عالم الغد والحكم الفاصل الذي يحدد تقدم أي مجتمع ورقيه.

وبذلك تكون هذه الثورة قد أثرت بقوة في الاقتصاد فظهر اقتصاد المعرفة الذي يعد من أهم السمات المميزة لهذا العصر، كما وضعت تحديات أمام الدول وكذا المؤسسات التي يتوجب عليها تبني توجهات إستراتيجية مستحدثة تسمح بالانفتاح على مجالات حيوية وتبني أساليب وممارسات متطورة للتكيف مع متطلبات الثورة المعلوماتية.

إن الدول النامية في مسيرتها التنموية الرامية إلى الخروج من إسار التخلف اتبعت العديد من السياسات والاستراتيجيات التي قادتها تدريجيا إلى ولوج العولمة. فما هي انعكاسات هذه الأخيرة على هذه الدول؟ وباعتبار المعلوماتية من أحدث قوى العولمة، فهل تعد بذلك البديل التنموي لهذه

الدول؟خاصة مع تعدد المجالات التي أسهمت ويمكن أن تسهم بها المعلوماتية في التنمية مثل تقليل نفقات العلاج والتعليم وتبادل المعلومات، تسهيل خدمات الدولة والمؤسسات وتبسيطها وتقليل الإنفاق العام.

ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية، قمت بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: يقوم بتقص لحقيقة العولمة بدءا بمقاربة نظرية حولها لمعرفة الاتجاهات الرئيسية في تأصيل هذه الظاهرة، الجدل القائم حول طبيعتها ومنطلقها النظري، ثم التطرق إلى العولمة المالية بتتبع مسيرها وكشف المرتكزات التي توجت ظهورها، لينتهي بنا الفصل عند العولمة الاقتصادية والقوى التي تقوم عليها.

الفصل الثاني: يدخل بنا إلى عالم المعلوماتية في الاقتصاد، لنكتشف اقتصاد المعرفة، الأعمال الالكترونية في الاقتصاد الرقمي والتي تعد التجارة الالكترونية محورها، معرفة نوع وحجم التحديات التي يفرضها اقتصاد المعرفة على الدول المطالبة بوضع سياسة معلوماتية محكمة ومرنة، والمؤسسات المطالبة بإرساء إدارة للمعرفة انطلاقا من أن المعرفة تشكل مصدرا للقوة وأداة للتنمية وسلعة تجارية، كما أن قطاع المعلومات هو القائد للقطاعات الأخرى.

الفصل الثالث: يُعنى بدراسة وتحليل وضع الدول النامية حيال هذه المتغيرات الاقتصادية الدولية وذلك بتحليل انعكاسات العولمة المالية والعولمة الاقتصادية على هذه الدول، وكذا معرفة موقع الدول النامية من روح العصر" الثورة المعلوماتية" دون إغفال لحالة الجزائر عند كل مبحث من هذا الفصل .

وكمنطلق للدراسة والبحث وضعت نصب عيناي مجموعة من الفرضيات هي:

- تمثل العولمة واقعا دوليا جديدا ينبغي التعامل معه.
- للثورة المعلوماتية أهمية كبيرة في دفع عجلة النمو والتنمية.
- إن الدول النامية بحكم تعاملها من موقع اقتصادي ضعيف تشكل العولمة والمعلوماتية تحديا كبيرا لها.

وباعتبار المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة بغية الوصول للحقيقة، فقد اعتمدت على المنهج التحليلي النقدي بشكل كبير في معظم نقاط البحث لمساعدته في استبيان الحقائق وللخروج برؤية واضحة عن الشيء موضوع الدراسة. ونظرا لاختلاف طبيعة البحث، فقد استعنت

بالمنهج التاريخي كونه يُعنى بتسجيل وقائع الماضي وتفسيرها وفق أسس علمية، مما يساعد على فهم الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

وقد تم انجاز وإثراء الدراسة على ضوء البحث المكتبي وذلك من خلال مجموعة من الكتب باللغتين العربية والفرنسية والتي تعرضت للموضوع سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وكذا مجموعة من المجلات، الملتقيات، المحاضرات، المنشورات الرسمية والدراسات بالإضافة إلى العديد من مواقع الانترنيت نظرا لحداثة الموضوع.

وأثناء إعدادي لهذا البحث صادفتني العديد من العراقيل ويأتي على رأسها قلة المراجع التي تخدم الموضوع، لكني حاولت بما تيسر لي من معلومات الإلمام بالموضوع، فآمل أن أكون قد وفقت في ذلك، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الفصل الأول: تقصي حقيقة العولمة.

I- مقاربة نظرية حول العولمة.

1. الاتجاهات الرئيسية في تأصيل العولمة.
2. الجدل النظري حول طبيعة العولمة.
3. الليبرالية الجديدة المنطلق النظري للعولمة.

II- العولمة المالية.

1. العولمة المالية المخرج الأمثل لأزمة الفوائض المالية
2. المسار التاريخي للعولمة المالية
3. مرتكزات توجت العولمة المالية

III- العولمة الاقتصادية.

1. المؤسسات الاقتصادية الدولية إحدى ركائز العولمة.
2. الشركات متعددة الجنسيات أقوى قاطرات العولمة.
3. الثورة المعلوماتية مفتاح العولمة.

تعد ظاهرة العولمة من أبرز الظواهر في الآونة الأخيرة، لاكتساحها لجميع المجالات الحياتية، إذ أصبح من غير الممكن فهم التغيرات المتعددة التي شهدها العقد الأخير من القرن العشرين، والتي لم تعهدها البشرية من قبل، وذلك من حيث شدة تأثيرها وتدفقها في كل الاتجاهات دون فهم واستيعاب ظاهرة العولمة باعتبارها الإطار المرجعي لكل هذا الانتشار والتدفق. فهي اليوم ، مع بداية القرن الواحد والعشرون أصبحت قوة من أهم القوى المؤثرة في حقائق العصر الراهن.وعلى ذلك كثر الجدل حولها سواء من حيث تأصيلها أو معرفة طبيعتها.

وتتخذ العولمة من النيوليبرالية قاعدة نظرية لها تزكيها وتروج لها لتضمن اتساعها وشمولها كل الدول.كما تتبنى العولمة مجموعة من القوى التي تدفع لاعتناقها دفعا وتعمل على جعل الطريق معبدا أمامها سواء كان ذلك في صورتها المالية أو الإنتاجية والتي تصب جميعها فيما يسمى بالعولمة الاقتصادية وهذا ما ستتم معالجته في هذا الفصل.

I. مقاربة نظرية حول العولمة:

1. الاتجاهات الرئيسية في تأصيل العولمة:

العولمة لغة: هي تعميم الشيء وتوزيع دائرته ليشمل العالم كله، ويقال عو لم الشيء أي جعله عالميا (**ممدوح محمود منصور،2003**)[1]،لكن صياغة تعريف دقيق للعولمة ليست من السهولة بمكان لوجود تعريفات لها بقدر الدارسين لها حسب انتماءيهم الفكرية ومستوياتهم الثقافية تجاه العولمة سواء بالرفض والقبول، ولكن بغية الوقوف إلى المدلول الاصطلاحي لها سنتعرض للاتجاهات الرئيسية السائدة في تأصيل هذه الظاهرة.

1.1. مدرسة التفكير التقني للتحولات :

ارتبطت العولمة بانفجار الثورة المعلوماتية التي أدت إلى انضغاط الزمان والمكان، مما جعل العالم يغدو كقرية صغيرة، الشيء الذي دفع بتكثيف التفاعلات الدولية، وبذلك هناك من يعتبر أن:

العولمة هي شكل جديد من أشكال النشاط، يتم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى ما بعد الصناعية، أين تم ضغط مفهوم الزمان والمكان نتيجة للثورة التكنولوجية والاتصالية، مما أدى إلى ظهور الاقتصاد القائم على ترابط الشبكات المختلفة Net Work economy.(**علي السيد سعد، 2003**)[2].

وهناك من يعتبرها نظام عالمي يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم (**عبد الكريم بكار، 2000**)[3].

في حين يرى بايليز وسميت أن العولمة تعني ببساطة عملية الترابط المتزايد فيما بين المجتمعات بحيث أن الأحداث إلي تقع في مكان ما من العالم تكون لها- على نحو متزايد- انعكاسات على شعوب ومجتمعات نائية عنها (**ممدوح محمود منصور ،2003**)[4].

وبذلك فإن الفحوى والمضمون المكثف لهذه الأطروحة، هو أن العولمة هي في الجوهر درجة متقدمة من المجال التقني، أين تعتبر سهولة حركة الناس والمعلومات ، والسلع بين الدول على النطاق الكوني تجليات رئيسية لهذا المجال التقني، وما يتطلبه من سهولة توجه الاستثمارات الأجنبية بفعل هذه الخاصية المميزة، يكون بمقدور الاقتصاديات المختلفة زيادة طاقتها الإنتاجية. فوفقا لهذا الاتجاه تبرز العولمة كخطوات متلاحقة في نمو القوى المنتجة من خلال عملياتها الثلاث:

- نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية.
- وحدة الأسواق المالية.
- تعميق المبادلات التجارية وتحريرها. (**عبد الأمير السعد،2003**) [5].

من معاينة البناء الداخلي لهذه الأطروحة، نرى بأنها ترتكز على بعد واحد " دور التكنولوجيات" في التطور الاجتماعي، بمعزل عن العلاقات الاجتماعية المختلفة، ولا سيما علاقات الإنتاج والبنية المجتمعاتية. فالقول إن مركز الثقل في توليد القيمة المضافة، انتقل من الصناعة إلى الخدمات أمرا واقعا بالطبع، فنحن لا نكر المزايا التي تقدمها تقنيات الاتصالات الحديثة في النشاط البشري، لكن القول: أنه بالإمكان أن نعيل ستة مليارات إنسان عن طريق " المعلومات"، وإن تقنية المعلومات والكمبيوتر يمكن أن تغنينا عن التنمية الصناعية والزراعية فهذا من قبيل المغالاة (**حسين النديم،2001**)[6]، فهل تستطيع أمة من الأمم أن تستغني عن الصناعات الثقيلة والصناعات الاستهلاكية والتحويلية " على أساس أن عالم المعلوماتية والاتصال والسياحة، يمكن له أن يقدم معظم القيمة المضافة؟!!

2.1. مدرسة المراحل التطورية لنمط الإنتاج:

1.2.1. أطروحة العولمة امتداد لمنطق الرأسمالية وتعميقه:

يرى إبراهيم العيسوي: أن جوهر العولمة هو تعميم النظام الرأسمالي على كل أرجاء المعمورة، مع تعرضه لعمليات تطوير شملت بنيته وأسلوب إدارته وغير ذلك من جوانبه وعناصر تشغله، استنادا إلى الثورات التكنولوجية التي شهدها العالم، وبوجه خاص ثورة المعلوماتية والاتصالات (**عبد الحافظ الصاوي،2002**)[7].

كما أنها تعني وفقا لتحليل لبعض: وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن المنصرم تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية.وبالتالي علاقات الإنتاج أيضا الرأسمالية ونشرها خارج مجتمعات المركز الأصلي.

وبمعنى آخر فالعولمة هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى السطح، والسبب في ذلك يعود إلى الرغبة في فتح أفق جديد وتحقيق نقلة نوعية تأخذ شكل عولمة الإنتاج ليبقى المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد منها (**محمد آدم ،2000**) [8].

وباختصار، فالعمل باتجاه إقامة نظام اقتصادي عالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لا يعبر في حقيقة الأمر إلا عن الاتجاه التوسعي لرأس المال ونزوع الأقوى إلى اقتحام الأسواق.

2.2.1. أطروحة العولمة إمبريالية ما بعد الاستقلال:

يمثل هذا الاتجاه وجهة النظر السائدة في دول الجنوب والتي ترى في العولمة بديلا عن الاستعمار، وإن كانت في الظاهر تتسم بالبراءة والحياد، فماركس الذي عاش الطور الثاني من تطور رأسمالية (مرحلة الرأسمالية الصناعية)درس هذا التطور بعمق وترك عبارته الشهيرة"المنافسة تقتل المنافسة" لكنه لم يقل شيئا عن الإمبريالية، وكان أول من كتب عنها هو" هوبسن 1913" في حين أن لينين التقط مقولة ماركس عن نزوع الرأسمالية نحو الاحتكار كمدخل لإثبات التالي في دراسته" الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" من حيث :

- سيطرة الاحتكارات الكبرى على الاقتصاد القومي في الدول الاستعمارية التي بنت إمبراطوريات .
- دخول الرأسمالية مرحلة جديدة تزاوج فيها الرأسمال المصرفي برأس المال الصناعي وتشكل الرأسمال المالي.
- استغلال الاحتكارات بتصدير رأس المال بعد أن كانت تصدر المنتوجات.
- مرحلة الرأسمالية الجديدة، إمبريالية قائمة على استغلال شعوب المستعمرات أبشع من استغلالها للطبقة العاملة في بلدانها.

إذن، أطلق لينين عبارته بناء على تحليل ماركس وملاحظاته الشخصية لتهاوي الرأسمالية، وانتشار أفكار الاشتراكية ظانا بأنه ليس هناك وقت كاف للرأسمالية للانتقال إلى مرحلة أخرى كي تطيل عمرها، إلا أن واقع الحال يثبت خطأ لينين باعتبار أن " الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" مما ينبغي أن لا يجرنا اليوم إلى خطأ تاريخي في القول:إن العولمة أعلى مراحل الإمبريالية أو أن العولمة هي المرحلة الأخيرة في حياة الرأسمالية.

3.2.1. أطروحة العولمة والإخلال بالتوازن بين رأس المال والعمل:

إن التطور التكنولوجي الهائل من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في تخفيض تكاليف كافة عوامل الإنتاج وبشكل خاص العمل وبالتالي الاستفادة من تعظيم فائض القيمة بين الأسعار المرتفعة والتكاليف المنخفضة من جهة ، ومن جهة أخرى فالمؤسسة لا يمكنها زيادة الإنتاج إلى مالا نهاية حتى تحافظ على العمل في إطار التكنولوجيا المتطورة، كما أن السوق لا يستوعب منتجات المؤسسة إلى مالا نهاية إلا بتخفيض مستمر في أسعارها، مما يعني انخفاض أرباحها وبذلك لا يوجد من حل سوى تخفيض الأجور، أو تقليص عدد العاملين أو الاثنين معا، وهو ما يمكن تسميته بضياع فرص العمل في ظل العولمة.

وهكذا بعد 120 سنة من وفاة ماركس تتخذ الرأسمالية اليوم نفس المنحنى الـذي وصـفه ماركس وصفا دقيقا" أن الإنتاج الرأسمالي لا يميل في العموم إلى رفع متوسط الأجور، إنما يميـل إلى تخفيضه أو الضغط على قيمة العمل إلى أدنى مستوى"(**عبد الأمير السعد،2003**)[9].

3.1.العولمة كهيمنة للقيم الأمريكية (الأمركة):

لعل خير ما يعبر عن هذا الاتجاه المفكر الأمريكي الياباني الأصل "فوكوياما" في كتابه نهايـة التاريخ حيث اعتبر أن سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الشرقية انتصارا حاسما للرأسمالية علـى الشيوعية (**محمد مسعد، 2003**)[10]كما أشار أحد الباحثين العرب المعروفين بالقول أنه إذا صـدرت الدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة فإنما تعني إعمام نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلـد أو تلـك الجماعة، وجعله يشمل العالم كله، وإنه طالما صدرت هذه الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكيـة، فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى تعميم النموذج الأمريكي، وهذا ما رفضه المثقفون الأوربيون انطلاقا من فكرة مفادها تعارض العولمة مع التعددية الحضارية ومع صلة الإنسان بوطنه وضرورة توحد المجتمع الأوروبي ضد العولمة بصيغتها الأمريكية (**مصطفى العبد الله الكفري** ،2003)[11].

وضمن هذا السياق يرى محمد عابد الجابري أن العولمة هي محاولة تعميم نمط حضاري يخص بلد بعنيه هو الولايات المتحدة على بلدان العالم أجمع باستعمال مجموعة من الوسائل منها:

- استعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن القائم في الدول القومية وبنظمها ولا سيما فيما يتصل بالرعاية الاجتماعية.
- اتخاذ السوق آلية للانتخاب أي لانتقاء القوى، على اعتبار أن البقاء للأصلح ومؤدى ذلك أن الدول والأمم غير القادرة على المنافسة ليس أمامها من مصير سـوى الانقـراض والـزوال والخضوع والتبعية.

ولعل ما يدعم هذا التطور ما أعلنه الرئيس الأمريكي السابق جورج بـوش (الأب) أثنـاء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في البرازيل عام 1992 حين قال" إن نمط حياتنا غير قابل للتفاوض" (**ممدوح محمود منصور،2003**) [12] وهذا ما أعلنه صراحة الأمريكي توم فريدمان حيث قال:

" نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق، إن صندوق النقد قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة، في الماضـي كـان الكـبير يأكـل الصـغير أمـا الآن فالسـريع يأكـل البطـيء" (**مصطفى العبد الله الكفري،2003**)[13].

إذن من خلال ما ورد ذكره، فان مجموعة المفكرين يعتبرون العولمة هي أمركة ، ومرد ذلك أنها المسيطرة على قرارات المنظمات الاقتصادية والسياسية الدولية(صوتها هو الأعلى)، كما أن الثقافة الأمريكية هي الأقوى والأسرع انتشارا في العالم وللوقوف على مدى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية سنستعرض بعض الحقائق:

ففي المجال الاقتصادي يمكن تلخيص أبرز المقومات الاقتصادية التي تملكها الولايات المتحدة وتمكنها من فرض سيطرتها في التالي:

- تحقيق ناتج قومي ضخم: 6 تريليون دولار عام 1995 يعادل 25% من الناتج القومي في العالم
- أكبر مصدر زراعي في العالم، بلغت قيمة صادرتها 50بليون دولار سنويا، رغم أن الزراعة تشكل بحدود 2.5% من الناتج القومي، وتستخدم حوالي 2.7% من الأيدي العاملة، مما تعكس إنتاجية عالية بحيث تكفي سكانها الذين يناهزون 280 مليون نسمة ويبقى الكثير للتصدير .
- سيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري.
- تحكمها بحوالي 73% من الصادرات الصناعية المعلوماتية العالمية وحوالي 75% من المبيعات الصناعية الفضائية والطيران المدني والعسكري.
- التحكم بالنظام الاقتصادي العالمي من خلال السيطرة على مؤسساته (30% من التمويل الخاص للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) بما في ذلك السيطرة على الحقوق التصويتية في هاتين المؤسستين وقدرتها على اختيار رؤسائها، ويرتبط بذلك حضورها الدائم والمؤثر في الساحة الدبلوماسية والسياسية الدولية.
- التحكم بحوالي 80% من الصور المبثوثة في العالم، وتمثل الأفلام الأمريكية حوالي 75% مما يقدم في دور العرض الأوربية، بينما تهيمن على حوالي 53% من المواد المقدمة في القنوات التلفزيونية الأوروبية، بالإضافة إلى هيمنتها على 90% من مواقع الانترنيت.

وتصاحب هذه القوة الاقتصادية والهيمنة والإعلامية والثقافية أكبر قوة عسكرية في العالم وفيما يلي عرض ذلك.

- تعد الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية الأضخم في العالم بحيث بلغت 270 بليون دولار(30% من إجمالي الإنفاق العسكري في العالم)، بل وصل الإنفاق العسكري الأمريكي مؤخرا إلى ما لا يقل عن نصف الإنفاق العسكري العالمي.

- هي الأولى من حيث عدد الرؤوس النووية (حوالي 15 ألف رأس نووي) وكذلك الحال بالنسبة للغواصات النووية (700 غواصة نووية) والقاذفات الإستراتيجية البعيدة المدى(أكثر من 500 قاذفة إستراتيجية)
- هي الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج " حرب النجوم" الذي يوفرها لها حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج (**عبد الوهاب حميد رشيد،2003**)[14].

وكما أن القوة العسكرية لأية دولة تعتمد على قدراتها الاقتصادية فكذلك الحال بالنسبة للسياسة بحيث اعتمدت الو.م.أ بعد الحرب العالمية الثانية سياسة التحالفات مع أعداء سابقين مثل (اليابان، ألمانيا) لمنع قيام أي قوة تهدد مصالحها مستقبلا على نحو ما فعلت حين دعمت شمالي الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة، ودعمت اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية ضد القوتين السوفيتية والصينية، وزرعت اليهود في فلسطين المحتلة ليكونوا في مواجهة العرب والمسلمين كما استخدمت موارد مالية ضخمة لإيجاد حلفاء لها(مشروع مارشال)...

كما أنه قبل انهيار الإتحاد السوفيتي كان في العالم قطبان للسياسة العالمية(واشنطن وموسكو) ولكن بعد انهياره لم يبق سوى محور واحد هو محور واشنطن، وصار هامش الدول الضعيفة في المناورة شبه معدوم فأمريكا اليوم ليست مضطرة لرشوة أحد كيلا يقف في صف أعدائها (عبد الكريم بكار،**2000**) [15]

لكن هذه الهيمنة والزعامة الأمريكية تواجه تحديات عديدة ، تتقدمها ظاهرة نمو الفجوة بين قدراتها الاقتصادية والعسكرية لصالح الأخيرة، مشكلة الركود...، تصاعد عجز الميزانية ليصل إلى 350 بليون دولار في العقد الأخير من القرن الماضي، تزايد الديون الخارجية إلى 3.5 تريليون دولار...، من جهة أخرى يعاني الاقتصاد الأمريكي من تزايد مديونية الأفراد، تباطؤ سرعة نمودخل الفرد، ارتفاع البطالة، انخفاض السرعة الإنتاجية خلال تسعينات القرن الماضي بمقدار ثلاث مثيلاتها في اليابان ومرتين في أوروبا الغربية، تردي مستويات الخدمات الصحية والتعليمية، تراجع ملحوظ أمام دول أخرى في مجال التعليم والبحث العلمي، حيث انحصرت نسبة العلميين والفنيين فيها بـ55 لكل ألف من السكان الأمريكيين مقابل 129 في السويد وهولندا و257 في كندا و317 في اليابان(1992).

وبالنظر إلى ما يعانيه الاقتصاد الأمريكي فقد ذهب المؤرخ إيمانويل تود، الذي تنبأ عام 1976 في كتابه : السقوط النهائي، انهيار المنظومة السوفيتية، إلى أن انهيار الولايات المتحدة الأمريكية بات مسألة وقت بعد أن فقدت كل مقومات قوتها الفعلية في كتابه الجديد، ما بعد الإمبراطورية

دراسة في تفكك النظام الأمريكي، إذ يرصد تراجعا بالغ الخطورة في إنتاجية الاقتصاد الأمريكي، ففي القرن التاسع عشر امتلكت أمريكا إنتاجا ضخما من المواد الأولية، جعلها الأولى في العالم من حيث الاكتفاء الذاتي، وفي عام 1945 كانت بضائعها تشكل نصف المنتوج العالمي، وما بين خمسينات القرن الماضي وتسعيناته عاشت الولايات المتحدة عصرها الذهبي، إلا أن عجزها التجاري ازداد من 100 بليون دولار مطلع التسعينات إلى 450 بليون مع مطلع الألفية الثالثة، وأصبحت بحاجة ماسة للتدفقات المالية التي تأتيها من أوروبا واليابان للتعويض عن النقص الحاد في قدرتها الإنتاجية الذاتية (**عبد الوهاب حميد رشيد،2003**)[16].

ولكن مهما قيل عن معاناة الاقتصاد الأمريكي، فإنه من المتوقع أن يظل لحقبة غير قصيرة مؤثرا في الاقتصاد العالمي، وذا مكانه خاصة في قيادة العولمة(**عبد الكريم بكار،2000**)[17].

2. الجدل النظري حول طبيعة العولمة:

1.2. العولمة بين القديم والحديث:

إن إدراكنا للشيء هو شرط ضروري للكشف عن حقيقته، فيعتبر ظاهرة بالنسبة لنا، وبالمقابل فإن عدم إدراكنا لوجود الشيء هو خير دليل على عدم اعتباره ظاهرة حتى وإن كان له وجود فعلي في الواقع، وظاهرة العولمة كما يقول ممدوح محمود منصور لم يكن لها أي وجود معروف قبل منتصف عقد الثمانينات،بل إن قاموس أوكسفورد للكلمات الإنجليزية الحديدة قد أشار إلى هذا المفهوم للمرة الأولى عام 1991 واصفا إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينات وبذلك فهو يرى أن البداية الحقيقية للعولمة " كظاهرة" تعود فقط إلى أوائل عقد التسعينات(**ممدوح محمود منصور،2003**)[18]، ويزيد البعض على هذا بقولهم :لولا وجود التقدم التقني الهائل في مجال البث والاتصال لما شعر الناس بظاهرة العولمة، ولما خافوا من الآثار التي يمكن أن تحدثها (**عبد الكريم بكار،2003**)[19].

وهناك من يشاطره الرأي مدعما ذلك بنشأة أو استكمال الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي وهو المنظمة العالمية للتجارة التي حلت محل "الجات" عام 1994 ولكنه يرى أن جذور العولمة تمتد إلى الثمانينات مع تزايد مستويات التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول، وسرعة أداء المعاملات الاقتصادية الدولية، سواء التجارية أو المالية، اتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ صفة العالمية كما أدت إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم وهو ما يعني عولمة الاستهلاك (**عادل المهدي،2003**)[20].

وهناك من يتبنى هذه الفكرة (الاقتصاد هو الدافع القوي للعولمة) وبذلك يرجع مرحلتها الأولى إلى عقدي الخمسينات والستينات عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود المفروضة على التجارة الدولية في إطار جولات الجات المتعاقبة بحيث حققت التجارة العالمية معدل نمو سنوي 8% في الفترة الممتدة من 1950-1975 في الدول الصناعية، وهو يمثل ضعف متوسط معدل نمو اقتصاديات هذه الدول عن نفس الفترة، ثم حققت التجارة الدولية مزيدا من التطور في السبعينات بسبب التدفقات المالية واستمر ذلك خاصة بتفجر المديونية في الثمانينات.

كما يعتقد أن المرحلة الثانية للعولمة تبدأ من النصف الثاني من الثمانينات في ظل التدفق المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر بقيادة الشركات متعددة الجنسيات وهو التزايد الذي حدث نتيجة لأسباب عديدة منها تحرير الأسواق المالية في العديد من الدول الصناعية المتقدمة، وبذلك حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نموا في النصف الثاني من الثمانيات يماثل 4أضعاف معدل نمو الناتج العالمي وثلاثة أضعاف معدل نمو التجارة الدولية، وبذلك فحسب وجهة النظر هذه، فإن هذا التداخل المكثف بين الدول هو الذي أدى إلى بروز العولمة (**محمد الفرجاني حصن،2003**)[21].

وبذلك فإن العولمة هي ظاهرة قديمة وإن اتخذت صورا أخرى، ولكن من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهورها الثورة المعلوماتية وهذا دائما حسب وجهة النظر السابقة.

إلا أن ثمة من يرون أن للعولمة جذورا ضاربة في أعماق التاريخ، تعود إلى القرن 15م الذي شهد بداية الكشوف الجغرافية، أين بدأ التصارع حول السيطرة على الأسواق العالمية ترويجا للسلع والمنتجات الأوروبية ورغبة في مبادلاتها بالمواد الخام والمنتجات الأسيوية والإفريقية، مما اعتبر إيذانا ببدء عصر الرأسمالية التجارية، ومع بداية الثورة الصناعية في القرن 18م شهدت أوروبا ما عرف بظاهرة الإنتاج الكبير الأمر الذي استلزم فتح أسواق جديدة في مختلف أنحاء العالم لتصريف فائض الإنتاج المتراكم والاستفادة من رخص المواد الأولية لتلك الدول . (**ممدوح محمود منصور،2003**)[22].

في حين هناك من يضع للعولمة ثلاث محطات بارزة في مسيرتها.

الأولى: تتمثل في سيطرة العرب على التجارة إلى غاية 1600م، ولكن مع بدء عصر الكشوفات، انقلب ميزان القوة لصالح الأوروبيين، فقاموا بالحملات الاستعمارية للدول الضعيفة على نحو ما جرى في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وكان ذلك يعني أن قيادة العولمة أمست في يد الغرب.

الثانية: أسفرت الحرب العالمية الثانية عن محطة مهمة في تاريخ العولمة إذ بـــدا واضـــحا أن الهيمنة الحقيقية لا ينبغي أن تكون عسكرية، وإنما اقتصادية وثقافية وهذا ما سيؤدي في النهايـــة إلى هيمنة سياسية شاملة، ومن هنا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ مشروع مارشـــال بهـــدف تصريف منتجاتها وإيجاد فرص استثمارية فضلا عن الدعوة إنشاء مؤسستي بريتن وودز، لذلك يعتبر بعض الباحثين أواسط عقد الأربعينات الحقبة التي وضع فيها حجر الأساس للعولمة.

الثالثة: من المؤكد أنه لم يكن معترفا بالعولمة في الدوائر العلمية على أنها مفهوم له أهميته قبل عقد الثمانينات، وبسقوط جدار برلين 1989 تعمق استخدام مصطلح العولمة وصار يكتسب معـــان ودلالات جديدة عند كل بزوغ شمس (**عبد الكريم بكار، 2000**)[23].

مما تقدم ذكره يتضح أن العولمة حديثة وقديمة وهذا ما يوضحه سمير أمين حيـــث يـــرى أن " العولمة الجديدة" التي انتهى إليها تطور النظام العالمي مع نهايات عقد الثمانينات من هذا القـــرن لا تزال في حالة التبلور والسيرورة، ولا تعدو كونها درجة من درجات التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي ،وبالتالي فما يطلق عليه " النظام العالمي الجديد " هو النظام العالمي القائم منذ أواخر القرن السادس عشر، لكن في إطار مرحلة تاريخية جديدة بمعنى يتفقان في الجـــوهر ويختلفان على صعيد بعض عناصر الشكل فحسب ،فهي قديمة لأن ما تدعو إليه من أن السوق الحر علاج كوني لجميع المشاكل، وجديدة لأنها محاولة لقيام الليبرالية على الأساس الموضـــوعي العـــالمي الجديد الذي يختلف اختلافا هاما عن الأساس الموضوعي الذي قامت عليه ليبرالية القرن الماضي، نظرا للمستوى العلمي والتقني الذي وصل إليه تطور المجتمع البشري (**يحي اليحياوي،1999**)[24].

2.2. العولمة بين مؤيد ومعارض:

تباينت نظرات المحللين والمعنيين بدراسة العولمة انطلاقا من اختلاف منطلقـــاتهم وانتمـــاءاتهم الفكرية، ويمكن رصيد هذه النظرات في ثلاث رؤى رئيسية للعولمة نستعرضها بإيجاز:

1.2.2. الرؤية الاندماجية للعولمة(التيار المتفائل):

إذ يرى في العولمة أنها تهدف إلى تحقيق نوع من التفاعل الايجابي والتكامل علـــى مســـتوى الجماعة البشرية ككل، ومن ثم يبالغ أنصار هذا الرأي في تبيان مزايا وايجابيات العولمة والتهوين مـــن مخاطرها، إذ يقول رايمون بار" أن العالم الجديد مليء بالأمل، وبالتالي فلا يجب أن نكون متشائمين، فهنـــاك تقـــدم هائـــل مقارنـــة بالماضـــي علـــى الـــرغم مـــن وجـــود صـــعاب وتعثـــرات" (**يحي اليحياوي،1999**)[25].

كما يعمل أنصار هذه الرؤية على تسويق مقولة مفادها أن الرأسمالية دخلت مرحلة العولمة التي تعد الخيار الوحيد للبشرية وتطورها الحضاري، وحامله مشعل الأمان والاستقرار والازدهار الاقتصادي والاجتماعي ، خاصة وأن الفكر الماركسي وبناء الاشتراكية حسب زعمهم قد أفلوا رسالتهم التاريخية بالفشل الذريع ولا مكان لهم بعد !!(**أحمد سعد،2003**)[26].

ويمثل هذا التيار وجهة نظرا الدول الغنية، وإن كان من المتعين الإقرار بأن ثمة تباينا في وجهات النظر فيما بين هذه الدول تبعا لمدى إدراكها للمخاطر التي تمثلها لها، وخير دليل على ما نقول تخوف الفرنسيين من المخاطر الثقافية للعولمة باعتبارها ترويجا للثقافة الأمريكية كما يمثل هذا التيار موقف أنصار " التغريب" و" التحديث" الذين يرونها النموذج الواجب الاهتداء به.

وبذلك فالعولمة حسب هذه الرؤية هي مرحلة حتمية من مراحل التطور الإنساني، ولا أمل في تحقيق التقدم من دونها.

2.2.2. الرؤية الانتقادية للعولمة (التيار المتشائم):

إذا يرى أن العولمة هي مؤامرة تحاك من جانب الدول المتقدمة لفرض هيمنتها على بقية دول العالم ،وبالتالي يشككون في الجوانب الإيجابية للعولمة على اعتبار أنها ستكون من نصيب الدول المتقدمة وحدها، وفي حين لن تجني دول الجنوب الفقير من العولمة إلا التخلف والتبعية.

ويعكس هذا التيار وجهة النظر السائدة في الدول النامية، كما يندرج ضمنه موقف الرافضين للعولمة رفضا مطلقا، والداعين إلى الانغلاق الكلي باعتباره لحصينا من الآثار السلبيه لهذه الظاهرة.

إلا أن محمد عابد الجابري يرى أن هذا الانغلاق قد يكون متصورا أو مقبولا عندما يكون الطرفان المتصارعان متقاربان من حيث القوى والقدرات ، أما حينما يتعلق الأمر بظاهرة عالمية تجتاح جميع المجتمعات وتتسرب إلى داخل جميع البيوت وتفعل فعلها عن طريق السيطرة أو الاستمالة من خلال خطط وبرامج محبوكة على درجة عالية من الكفاءة في التخطيط والمهارة في التنفيذ، فإن تبنى موقف الرفض والانغلاق معناه الموت البطيء والتهميش التام، وانعدام القدرة على التأثير الفعال . (**ممدوح محمود منصور،2003**)[27].

ومهما يكن من أمر اختلاف بين وجهات النظر بشأن العولمة وتأثيراتها، فلا مناص من التسليم والإقرار بأن العولمة قد أصبحت تمثل واقعا دوليا جديدا ينبغي التعامل معه والاستعداد لمواجهته، وهذا ما عبر عنه المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة" العولمة واقع ليست خيارا واقع يبدأ بنا، وبحياتنا اليومية في الصباح تستيقظ على جهاز راديو ياباني مجمع بماليزيا نتناول القهوة الواردة من كولومبيا، نستقل سيارتنا المصنوعة بفرنسا لكن 50% من أجزائها تأتي من كل أنحاء العالم، ثم نتجه

إلى المكتب حيث الحاسوب وكل الأجهزة الأخرى المنتجة بمعظم مناطق العالم، العولمة واقع في حياتنا اليومية ليست خيارا".(يحيى اليحياوي،1999)[28] .

وعليه فالأسلوب الأمثل للتعامل مع العولمة لا يكون بالقبول التام بها أو الرفض المطلق لها وإنما الأخذ بالجوانب الايجابية التي تتيحها وفي مقدمتها العلم والتكنولوجيا، والعمل بنفس القدر على الدفاع عن مصالحنا وخصوصيتنا.

وهذا لا يعني كذلك أن العولمة قدرا محتوما لا مناص منه إلا بالخضوع، وإنما يتعين على دول الجنوب أن تدرك أن دول الشمال الغني لن تستطيع المضي قدما في دفع قطار العولمة إلى الأمام إلا بقدر ما تسمح به بقية دول العالم.ومن ثم فإن الأمر يتوقف على مدى قدرة دول الجنوب على التصدي لمحاولات الهيمنة وكذا مدى نجاحها في تعبئة طاقاتها بحيث تشارك في توجيه مسار العولمة إلى الطريق الذي لا يعصف بمصالحها ولا يطيح بآمالها وطموحاتها وبذلك تكون العولمة بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع.

3.2. العولمة بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع:

تعبر العولمة عن انتصار الرأسمالية على غيرها من الأنظمة وتفوق قيم السوق والليبرالية على غيرها من القيم، وهو ما جعلها تقدم كعقيدة تدعو إلى الأخذ بالرأسمالية كنظام اجتماعي لا بديل له، ولا مفر منه !

وهذا ما حذا بالبعض على اعتبارها حتمية قدرية ، أنشطتها أكبر بكثير من أن تتحكم فيها دولة، بل إنه يمكن القول أن ما تفعله شركة كبرى من نشر للعولمة قد تعجز عنه دول عديدة، كما أن العولمة هي ظاهرة مستقلة لها آليتها الخاصة، وانحطاط أمريكا أو اليابان مثلا أو تقلص نفوذها العالمي لن يلغي العولمة، وإنما قد يغير في بعض ملامحها (عبد الكريم بكار، 2000)[29].

وبالمقابل هناك من يعتبرها ظرف تاريخي يسيطر ويتطور فيه النظام الرأسمالي، إذ يرى إبراهيم العيسوي أن هناك ظروفا تاريخية سابقة مشابهة لظواهر العولمة الاقتصادية الحالية حدثت خلال الفترة 1870 وحتى 1913، فخلال تلك الفترة حدث تكثيف وتوسيع المعاملات التجارية والنشاط الاقتصادي عبر الحدود السياسية للدول القومية ، وجرت عمليات كبرى لفتح الأسواق وزيادة درجة التكامل بين الاقتصاديات الوطنية من جراء انتقال البشر ورؤوس الأموال على نطاق واسع، وكانت العولمة القومية تعتمد أيضا على التقدم التكنولوجي خاصة في مجالات النقل والاتصالات، وكما هو حادث الآن ظن عدد كبير من المفكرين ورجال الأعمال أن العالم قد دخل تطورا اقتصاديا لا رجوع عنه إلا أن الفترة ما بين الحربين العالميين وما بعدهما شهدت اتجاه الدول الغربية نحو الحمائية

على الرغم ممن توقيع أولى اتفاقيات الجات 1947 ، وبالتالي اتجهت الدول النامية إلى حماية صناعاتها الناشئة، كما حدث تراجع عن العولمة، وهو درس من نتائج تجربة تاريخية في فترة زمنية معينة، وبذلك فالعولمة قابلة للتراجع أو الارتداد إذا ما نشأت ظروف تدعو إلى ذلك (**عبد الحافظ الصاوي،2002**)[30].

ومن تلك الظروف ما تحتمله العولمة من تناقضات تعرقل مسيرتها ، وقد تؤدي في مرحلة لاحقة إلى وقف حركتها ، ومن أهم هذه التناقضات ما يلي:

- **النمو غير المتكافئ والتركز في الثروة وازدياد التفاوت في توزيع الدخل:**

حيث تتآكل الطبقة الوسطى لحساب الطبقات الفقيرة، ويصدق هذا على تطور الأمور داخل الدولة الواحدة، كما يصدق على توزيع الدخل والثروة بين الدول وخاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وكذلك تعرض بعض الدول للتهميش.

- **زيادة احتمالات التعرض للصدمات الخارجية:**

في الوقت الذي تعجز فيه دول كثيرة عن مواجهة هذه الصدمات بقواها الذاتية أو من خلال الدعم الدولي بما في ذلك دول كثيرة كالمكسيك والبرازيل.

- **تحيز الحكومات لرأس المال على حساب العمال:**

إذ تخفف الحكومات من الضرائب على رجال الأعمال وتمنحهم الكثير من المزايا والإعفاءات حتى تجدد بهم الاستثمار المحلي وتصرفهم في التفكير في التروح للاستثمار عن الخارج، وفي نفس الوقت وذات الهدف تعمل الحكومات على الحد من الامتيازات التي يحصل عليها العمال وتحد من اتجاهات رفع الأجور، وذلك بدعوى تخفيض تكلفة الإنتاج ورفع درجة تنافسية المنتجات الوطنية في الداخل والخارج.

- **التناقض بين عولمة رأس المال ووطنية العمل:**

فعلى خلاف صيحة ماركس: "يا عمال العالم... اتحدوا" فإن الرأسماليين هم الذين اتحدوا بالفعل عبر الحدود الوطنية بينما بقي العمال أسرى الحدود الوطنية، وهنا يبرز نوع جديد من عدم التكافؤ في القوى بين العمل ورأس المال يضاف إلى التكافؤ التقليدي بينهما.

- اتجاه الاقتصاد إلى العولمة مع غياب حكومة عالمية تملك صلاحيات التدخل لضبط قوى السوق والحد من شطط العولمة.

- الاتجاه العدائي للعولمة انطلاقا من الشعور لدى الكثيرين من أبناء الدول النامية بأن: العولمة تستهدف القضاء على خصوصيتهم الثقافية وتميزهم الحضاري (**عبد الحافظ الصاوي،2002**)[31].

3. الليبرالية الجديدة المنطلق النظري للعولمة:

لقد حققت قاعدة" دعه يعمل دعه يمر" خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي عودة إلى الحياة الاقتصادية والسياسية تحت لواء الليبرالية الجديدة.

والليبرالية الجديدة هي تيار فكري اقتصادي سياسي لعب الدور الأساسي في ظهور وتطوير الرأسمالية، والفكرة المركزية في النيوليبرالية تكمن في اعتبار السوق لوحدها فقط دون تدخل أي جهة كائنا ما كانت تأمين وتوزيع الثروات والخدمات وتوفير الاستثمار والتنمية، وعليه فهي ترى أن السوق هي ضمانة التقدم والتطور لقدرتها على ضغط التوازن بين العرض والطلب (**جوزف عبد الله،2004**)[32].

وعليه يرى دعاة الليبرالية الجديدة أن الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة هي اقتصاديات مستقرة وبذلك يجب على الدولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي، كما نادوا بضرورة استخدام الضرائب والرسوم لتحقيق توازن الموازنة العامة فقط ، وليس من أجل أهداف اقتصادية أو اجتماعية، وذلك أنه حسب وجهة نظرهم تؤدي معدلات الضرائب المنخفضة إلى زيادة العرض أو بتعبير آخر الدخل، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي بينما زيادتها تؤدي إلى آثار سلبية على عرض وسائل الإنتاج، ومن ثم على العرض الكلي، ولقد أطلق على هذه الأفكار " اقتصاديات العرض" كما أطلق عليها مصطلح آخر هو " منحنى لاقر" ويوضح هذا المنحنى أنه بعد مدة معينة، فإن زيادة معدلات الضرائب بصفة عامة تصبح ذات أثر سلبي على النشاط الاقتصادي، وتحد من عملية الاستثمار وعرض العمل، وبانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى الدخل سوف تحصل الدولة على حصيلة منخفضة من الضرائب، ويحصل العكس إذا انخفضت معدلات الضرائب.

ويرى آرثر لاقر أنه يجب خفض معدلات الضرائب المرتفعة بغض النظر عن معدلات التضخم ومستوى عجز الميزانية، لأن التيار الإضافي من المدخرات المحققة في القطاع الخاص والزيادة في الناتج سوف توازن أو تعوض الآثار التضخمية، وذلك أن انخفاض معدلات الضرائب يساعد على زيادة عرض العمل والادخار والاستثمار والإنتاج ومن ثم زيادة الطلب أيضا، كما أنه لا تخوف من أن زيادة الإنتاج يمكن أن تعمق الركود، لأن كل الإنتاج مصحوب بالضرورة بالزيادة في الدخول والتي تتحول إلى زيادة في الطلب فينشط الاقتصاد كله(**ضياء مجيد الموسوي،2004**)[33].

إن النيوليبرالية تقوم على أطروحة اقتصاديات العرض والمدرسة النقدية والتي رأت النور على أيدي اقتصاديين أمثال فريدمان وحايك لمواجهة أزمة الركود التضخمي والتي عجز الفكر الكـــينزي عن إيجاد حل لها، فأفكار المدرسة النقدية تساعد على كبح جماح التضخم والبطالـــة، في حـــين أن اقتصاديات العرض تحاول بعث الاقتصاد من خلال التقليل من العوائق الموضوعة علـــى المبـــادرات الفرديـــة وهـــذا لا يتحقـــق إلا بـــالتخفيض مـــن الأعبـــاء الضـــريبية، ومرونـــة الأجـــور .(34)(chettab nadia,2002)

وتنطلق هذه المقترحات من فكرة مفادها أن المجتمع بكافة طبقاته دفع ثمن سياســـة تـــرويج فكرة توزيع الثروة على حساب إنتاجها، حيث لم يبق أخيرا ما يوزع على الفقراء فالدولة عاجزة عن ذلك بحكم العجوز الهائلة في ميزانيتها، والقادرون لا يريدون الإنتاج، ومن يريدون العمل لا يجدونه، إذ لا الدولة قادرة على منحهم إياه، ولا القادرون عليه راغبون في الاستثمار، وهكذا كـــان تخلـــي الحكومات الماركسية والكينزية وعودة الثقة في اقتصاد السوق (**ضياء مجيد الموســـوي،2004**)(35) إلى درجة تم فيها إرساء مبادئ النيوليبرالية فيما يدعى ب" وفاق واشنطن" (1989) الذي تم التوافق عليه بين ثلاثة أطراف مقراتها الرئيسية في واشنطن وهي البنك والصندوق الدوليين وحكومة واشنطن .

1.3.مبادئ النيوليبرالية:

تتمحور هذه المبادئ فيما يلي:

- سياسات مالية: تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، عن طريق تخفيض الإنفـــاق العام وزيادة الإيرادات، وينصب الإنفاق العام بوجه أساسي بإلغاء دعـــم أســـعار الســـلع الضرورية، وتجميد الأجور والرواتب، وتخفيض مخصصات الصحة والتعلـــيم أمـــا زيـــادة الإيرادات فغالبا ما تتم عن طريق زيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة.
- سياسات نقدية انكماشية: تهدف إلى الحد من الائتمان ورفع أسعار الفائدة وتخفيض عرض النقود، بهدف تخفيض نسبة التضخم.
- سياسات تتعلق بتحرير المعاملات التجارية الخارجية بإلغاء القيود على الاستيراد وتخفـــيض مستوى حماية المنتجات المحلية.
- سياسات الخصخصة التي تتمثل في بيع مؤسسات القطاع العام، وإنهاء دور الدولة في الإنتاج
- سياسات تشجيع رأس المال المحلي والأجنبي، بتقديم التيسيرات والإعفاءات المختلفة وتسهيل حركة رأس المال العالمي عن طريق:

✦ تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد وإضعافها وتهميشها (حكومة الحد الأدنى).

- ✦ إعطاء قوة السوق وآلياته الدور الأساسي في تسيير الاقتصاد الوطني.
- ✦ إعادة بناء الرأسمالية المحلية واعتبارها ركيزة العمل الاقتصادي.
- ✦ إعادة إدماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الرأسمالي العالمي (**منير الحمش،2002**) [36].

وبناء على ما سبق، فإن الليبرالية الجديدة تعتبر السوق سبيل الخلاص الاقتصادي والاجتماعي معللة ذلك بالفشل الذي منيت به المراحل التي عاشت فيها قيم الحرية والديمقراطية والمساواة والملكية الخاصة والأسواق ظروف عصيبة، ومؤكدة في ذات الوقت على مزايا العولمة وما يصحبها من ارتقاء للدول التي ترتبط بها وانحطاط الدول التي قد تحاول الانفصال عنها، وعليه تعتبر أن الاندماج الكامل مع قوى العولمة هو أنسب حل ، وأنه كلما زادت سرعة هذا الاندماج كلما زادت المكاسب المحتملة أمام تلك الدول (**محمد السيد سليم،2003**)[37].لكن هل هذا ما تحقق فعلا للدول النامية والتي أخذت بهذه المقولة أملا في تحقيق التنمية ؟ هذا ما سنعرفه في الفصل الثالث بحول الله.

إلا أنه لا يمكننا ترك هذه النقطة من التحليل دون التأكد على أن انتصار قيم الليبرالية الجديدة لا يعود إلى ارتكازها على قيم العدالة والمساواة بقدر ما اعتمدت كترجمة واقعية للسلطة المتكونة الجديدة وتعبيرا عن مصالح وتطلعات أصحاب القرار والسادة الجدد الذين لهم قوة وإمكانية " فرض صوتهم لا إسماعه" ليس فقط على المستوى المحلي، بل المستوى الكوني كذلك، وهذه النتيجة تقودنا بالضرورة إلى التمييز بين العولمة والعالمية .

2.3. أفكار التمايز بين العولمة والعالمية :

العالمية هي نزعة إنسانية وتوجه نحو التفاعل بين الحضارات في كنف احترام المصالح الوطنية الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية...، وبذلك فالعالمية هي بمثابة إثراء للهوية الذاتية على عكس العولمة التي تعني إرادة الهيمنة (**ممدوح محمود منصور،2003**)[38].

وبلغة الاقتصاد فإن العالمية هي انتشار طبيعي، يعم العالم كله لكونها سمة ملازمة للرأسمالية القائمة على مبادئ الحرية الاقتصادية كما جاء بها الكلاسيك الأوائل، بينما العولمة هي انتشار تزاوج فيه رأس المال ما هو طبيعي بما هو قسري.... لغرض تأكيد السيادة واستمراريتها " السيادة في تعظيم الربح، السيادة في تقرير مقاسات الإصلاحات اللازمة في الاقتصاد العالمي" وأن قبول رأس المال المعولم بمنطق مزاوجة ما هو طبيعي بما هو قسري يعني أن العولمة في بعض مستوياتها تتضمن هذا القدر أو ذلك من العالمية وليس العكس.

فالعالمية لا بد وأن تتحقق في مسار البشرية التاريخي لكن ذلك ليس بالضرورة في صيغة العولمة كما تتداولها الأدبيات الاقتصادية لليبرالية الجديدة كما رأينا سابقا ، بمعنى لا يجوز استخدام العولمة والعالمية في منظور متماثل (**عبد الأمير السعد،2003**) [39].

II. العولمة المالية:

يعتقد العديد من الكتاب، أنه لا يوجد شيء صار يربط دول العالم بعضها ببعض كما تفعل الأسواق المالية العالمية، كما أن تزايد سرعة عولمة الأسواق المالية في السنين الأخيرة قد دفع بالبعض للقول بأن العالم من خلال ترابط أسواقه المالية، وتأثر بعضها بالبعض الآخر قد غدا بمثابة قرية مالية كونية.

والواقع أن ظاهرة عولمة الأسواق المالية وتطورها في العقدين الماضين قد ارتبطت بما سمي " بالانفتاح المالي" أو " التحرير المالي" الذي يعد جزءا هاما من مكونات الليبرالية الجديدة التي ظهرت في البلدان الصناعية المتقدمة عقب هزيمة الكينزية في عقد السبعينات كما سبق وذكرنا، كما ارتبطت بنهاية عصر بريتن وودز والتحول من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف المعومة، وبظهور فوائض مالية ضخمة عجزت الأنظمة الوطنية بالبلدان الصناعية عن استيعابها محليا، فراحت تبحث عن فرص استثمارية مربحة لها في ظل عالم تفاقمت فيه علاقات العجز والفائض بين الدول.

وفي ضوء التخلي عن القيود والحواجز التي كانت تعيق حرية انتقال رؤوس الأموال وتوظيفها ومع ثورة الاتصالات والمعلومات زاد ترابط الأسواق المالية وأصبح يتم في الوقت الحقيقي، وتزايد الاستخدام الموسع للابتكارات المالية العديدة التي ظهرت مؤخرا تحولت حركة رؤوس الأموال بين تلك الأسواق إلى حركة هائلة يصعب السيطرة عليها خاصة وأنها أصبحت تجري بشكل مستقل عن حركة الإنتاج الحقيقي، وإن كانت قد بدأت بصفتها تابعة لعولمة النشاط الإنتاجي حيث يقدر للبعض أن المعاملات والتسويات التي تتم في أسواق الصرف العالمية لاحتياجات التبادل السلعي لا تتعدى 10% من حجم الصفقات اليومية في هذه السوق (**صالح مفتاح،2002**) [40]، بل إن هناك من ذهب أبعد من هذا إذ يقدر أن 99% من تجارة العملة اليومية في العالم لا علاقة لها إطلاقا ببيع وشراء السلع والخدمات ، أما فيما يخص الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والمشتقات المالية فإن قيمتها اليوم تتجاوز 400 مليون دولار بينما لا يتجاوز مجموع الناتج القومي لكل أمم الأرض مجتمعة 40 تريليون دولار (**حسين النديم،2001**)[41].

وإذا كان هناك من يعتقد أن حركة رؤوس الأموال قد بدأت بصفتها تابعة لعولمة النشاط الإنتاجي فهذا لا ينفي أبدا حقيقية مفادها حدوث العولمة المالية قبل العولمة الاقتصادية لأن الكل لا

يمكن حدوثه قبل الجزء كما أن العولمة المالية أو الجانب المالي في العولمة هو القوة المحركة للعولمة حسب بيتر دروكر(رمزي زكي،1999)[42].

1. العولمة المالية المخرج الأمثل لأزمة الفوائض المالية:

شهد النظام الرأسمالي أزمة خانقة أوشكت أن تقضي عليه، وتأتي في مقدمتها مشكلة الفوائض المالية، فتهافت المفكرون لحل ذلك، ويعد رودولف هلفردنج من الأوائل من خلال مؤلفه الشهير" رأس المال الدولي دراسة في أحدث مراحل التطور الرأسمالي " بالإضافة إلى العديد من المفكرين أمثال روزا لكسمبورغ، نيقولاي بوخارين وصولا إلى كيتر ومن تبع خطاه لنقف عند النيوليبيرالية وما حققته من إنجازات ، وهذا باختصار ما سنتعرض له الآن (رمزي زكي،1999)[43].

1.1. هل من حل لمشكلة الفوائض المالية؟

في مؤلفه الشهير الصادر عام 1910 لفت هلفردنج الانتباه إلى مقولة رأس المال المالي واصفا إياه بأنه عبارة عن رأس المال النقدي الذي يكون بحوزة البنوك ويستخدمه رجال الصناعة مشيرا إلى هيمنة رأس المال المالي زمن الصناعة الاحتكارية بعد أن كانت الهيمنة لر أس المال التجاري زمن الرأسمالية التجارية وهذا ما قاده للاعتقاد بتحكم البنوك التجارية في الصناعة وفي البورصة.

ولقد تمكن هلفردنج من ايضاح العلاقة التي تربط بين الاحتكار من جهة وفائض رؤوس الأموال من جهة أخرى، فهو يرى أن الاحتكارات عادة ما تستطيع تحقيق معدلات عالية الأرباح وأن تلك الأرباح تتدفق إلى البنوك إلا أن الاحتكارات من شأنها أن تبطئ من استخدام رؤوس الأموال حتى تتمكن من إمعان قبضتها على الأسواق، وبسبب ذلك يتزايد حجم رؤوس الأموال الفائضة الباحثة عن التراكم، وعليه يكون الحل بتصدير رأس المال مع تأكيده على أن هذه الظاهرة (تصدير رأس المال) لا تنفصل عن تطور الرأسمالية إلا أن الاحتكار يزيدها توقدا، كما اعتبر هلفردنج أن ظاهرة تصدير رؤوس الأموال هي رد فعل من جانب الرأسماليين لمواجهة تدهور معدل الربح على المدى الطويل، الشيء الذي يؤدي حسبه دائما إلى ظاهرة الإمبريالية .

أما روزا لكسمبورغ فتعتبر أن التناقض الرئيسي للنظام الرأسمالي هو التناقض القائم بين قدرة هذا النظام اللامحدودة لتوسيع قوى الإنتاج وبين القدرة المحدودة على التصريف (الاستهلاك) وهو ما يهدد دوما النظام بعدم التوازن وصعوبات تكرار الإنتاج الموسع واندلاع الأزمات، ولا مفر من هذا الأمر سوى بتصدير رأس المال إلى بيئات غير رأسمالية كما تقول ،لأنه لو تمت محاولة التصريف إلى بيئات رأسمالية فإن المشكلة تستفحل أكثر، وهي بذلك ترى أن الإمبريالية تمثل نفيا جزئيا لتناقضات النظام الرأسمالي.

أما نيقولاي بوخارين فيذهب هو الآخر لضرورة تصدير رأس المال، وتوصل إلى أن هـذه العملية ستؤدي إلى ميل معدل الربح وسعر الفائدة إلى التعادل على الصعيد العالمي (وهو ما يمثـل اليوم أحد المعايير التي يستند إليها منظروا العولمة المالية للدلالة على المدى الذي وصلت إليه عمليـة اندماج وتكامل الأسواق المالية العالمية .

أما لينين، فقد اعتمد في كتابه" الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية " الذي صدر عـام 1916 على تحليل هلفردنج وبوخارين، وتوصل إلى أن تصدير رأس المال للخارج أصبحت له الأولوية على تصدير السلع، بل وأصبح هو السبيل الرئيسي لتوسيع نطاق الصادرات السلعية وكسب الأسـواق الجديدة، وقد أشار في تحليلية إلى هيمنة رأس المال الصناعي على رأس المال المصرفي، وهو عكس ما ذهب إليه هلفردنج كما اعتبر لينين أن رأس المال المالي هو المهيمن في عصر الإمبريالية بحيث أصبحت له من القوة ما تمكنه من إخضاع الدول حتى التي تتمتع باستقلال سياسي كامل ،كما شارك لـنين وجهة نظر هلفردنج وبوخارين في أن ظهور الاحتكارات الدولية هو نتاج طبيعي لتصدير رأس المال. فلو تأملنا بعين فاحصة، ما توصل إليه لينين لوجدناه ينطبق إلى حد كبير مع ما نعيشه مـن عولمـة وحرية حركة رؤوس الأموال لا تعرف الهوادة باحثة عن أعلى معدلات الـربح، فقامـت بعولمـة الإنتاج.ونظرا لضخامتها وتركزها أحكمت قبضتها حتى على الدول(المتقدمة والنامية) كما سنرى في سياق دراستنا فيما بعد بحول الله.

وعموما لقد شهدت الفترة 1850-1914 نموا لحركة رؤوس الأموال المصدرة نظرا لاستقرار نظام النقد الدولي القائم على الذهب آنذاك، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد حطت رؤوس الأموال هذه لدى الدول النامية التي كانت آنذاك(مجرد مستعمرات وأشباه مستعمرات وبلاد تابعة) وفي هذه الفترة بدأت البلاد النامية تعرف ظاهرة المديونية الخارجية، حيث لجأت للقـروض الأجنبية لتمويل تنفيذ مشروعات البنية التحتية أو لتغطية عجز الموازنة العامة عـن طريـق البنـوك التجارية التي كانت تعج آنذاك بفائض مالي كبير يبحث عن التراكم .

وقد تحقق لها ذلك فعلا من خلال أسعار الفائدة التي تقاضتها عن هذه القروض ، غـير أن خدمة أعباء هذه الديون لم تكن تثير وقتئذ أي متاعب يعتد بها لأن الفائض في الميزان التجاري كان يتكفل بها، وفي حالة العجز كانت تمول بتخفيض الواردات مع ما ينجم عن ذلك من تأثير انكماشي وهكذا بقي الحال حتى حدوث الكساد الكبير والذي لم يعثر له عن حل إلا بظهور الفكر الكينزي.

2.1. الأفكار الكينزية في مواجهة الفوائض المالية:

إذن بحدوث الكساد الكبير 1929-1933 حدث تغير في السياسات الاقتصادية التي تنتجها حكومات البلدان الصناعية، وكان ذلك يرجع إلى تأثير أفكار جون ماينرد كينز التي احتواها مؤلفه الشهير" النظرية العامة في النقود والفائدة والتوظيف" الذي ظهر عام 1936فطبقا لكينز يعتبر التعادل بين الادخار والاستثمار شرطا ضروريا لتوازن الدخل القومي، لكن المعضلة الأساسية تكمن في أنه بزيادة الدخل القومي يزيد الميل للادخار (وينقص بالتالي الميل للاستهلاك)مما يستدعي زيادة الميل للاستثمار حتى يتحقق التوازن، لكن مع زيادة مستوى الدخل وتزايد الاستثمار تبدأ الكفاية الحدية لرأس المال في الانخفاض مما يجعل الميل للاستثمار ينخفض كلما زاد الدخل القومي، الشيء الذي يخلق حالة من اللاتوازن بين الادخار والاستثمار وتظهر بالتالي آفاق انخفاض مستوى الدخل القومي وظهور شبح البطالة. فحسب كينز كل رواج اقتصادي مهدد على الدوام بالانهيار، وأن ضعف الحافز على الاستثمار كان في كل زمان مفتاح المسألة الاقتصادية وطبقا لتحليل كينز دائما فإن الدخل القومي يمكن أن يتوازن عند مستويات أقل من مستوى التوظيف الكامل لأن كمية الادخار التي تتناسب مع مستوى التوظيف الكامل دائما أكبر من الكمية المستثمرة الأمر الذي يعني أن النظام محكوم عليه بالبطالة المستمرة والتعرض للأزمات ويعجز الاقتصاد الرأسمالي على أن يولد بنفسه وهو في هكذا حالة. ولما كان تحليل كينز مبني في إطار فرضية اقتصاد مغلق ،فإن حل هذه المعضلة يكمن في التدخل الحكومي للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال وذلك بتخفيض سعر الفائدة ومعدلات الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي لأن ذلك من شأنه أن يزيد من حجم الدخل والإنفاق ومن زيادة الاستثمار وفرص التوظيف ونادى بعكس ذلك، إذا كان النظام يواجه خطر التضخم الزاحف، وقد طبقت معظم البلدان الصناعية وصفة كنز غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية الشيء الذي انعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي في دول أوروبا بسبب التوسع في عمليات إعادة التعمير التي ولدت الحاجة لاستيراد رؤوس الأموال، وهو ما تسنى لها من خلال مشروع مارشال، وبذلك تراجع النقاش حول الأزمة الاقتصادية ومشكلات البطالة والركود في تلك الفترة.

بينما في الولايات المتحدة كان الوضع مغاير، إذ خرجت من الحرب وهي في قمة ازدهارها الاقتصادي وكانت تخشى التعرض للكساد والبطالة عندما ينخفض طلب دول أوروبا على منتجاتها.وبذلك سعت لتأسيس نظام نقدي وتجاري عالمي يتسم بالاستقرار في أسعار الصرف ومن حركات واسعة للاستثمارات الخارجية الأمريكية، ومن تجارة عالمية خالية من القيود وتتزايد فيها الصادرات الأمريكية ، وهذا ما حاولت تحقيقه بتحديدها لمعالم وأسس نظام بريتن وودز.

لقد قدر لنظرية الركود طويل المدى أن ترى النور على يدي ألفن هانس في أوائل الأربعينات لمعالجة فائض رؤوس الأموال من وجهة نظر كيترية، ذلك أن البلدان الصناعية الرأسمالية تمتعت في القرن 19 م بفرص استثمارية ضخمة أكبر من حجم الادخار الذي كانت تحققه عند مستوى التشغيل الكامل، مما ترتب عليه نمو مستمر وتوظيف كامل للقوى العاملة ، لكن تلك الفرصة بدأت في الانخفاض منذ ثلاثينات القرن العشرين وأصبحت بذلك أقل من أن تستوعب الادخار القومي المتعلق بالتوظيف الكامل، وراحت تعاني من وجود فائض ادخاري بسبب بطالة مستمرة وركود اقتصادي دائم وذلك أمر يدعو للتشاؤم بالنسبة لمستقبل النظام الرأسمالي.

وحسب أنصار هذه النظرية فإن زيادة الادخار ترجع إلى :

- زيادة المدخرات المحلية بزيادة الدخل القومي.
- نمو مدخرات قطاع الأعمال لدعم التمويل الذاتي(الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة) بغية التخلص من تكلفة السوق وغالبا ما تقوم تلك الشركات بتكوين مدخرات أكبر من الاستثمارات التي ترغب في القيام بها، فيبقى جزء منها معطلا.
- تزايد عدد السكان بمعدل متناقص ابتداء من نهاية القرن 19 مما يعني تناقص نمو عدد المستهلكين وانخفاض نمو الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية.
- توقف استغلال المناطق الجديدة سواء داخل الدولة بعد استكمال تنمية مختلف المناطق الجغرافية أو في الخارج بالاستثمار في المناطق المتخلفة بعد أن زادت فيها موجة العداء للاستثمارات الأجنبية بسبب الدور الذي لعبته في استغلالها وتخلفها، ويضاف إلى ذلك انفصال أجزاء واسعة من العالم عن النظام الرأسمالي بعد انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917 .
- التقدم العلمي وما أفرزه من مخترعات جديدة مكنت من إنتاج الكثير من السلع بكمية أقل من رؤوس الأموال الثابتة مما أدى إلى إضعاف فرص الاستثمار .
- زيادة درجة الاحتكار في الاقتصاد الذي يعوق التوسع في الاستثمار والوقوف ضد استخدام المبتكرات التكنولوجية الجديدة حتى يمكن الحفاظ على تعظيم حجم الأرباح الاحتكارية.

وعلى هدى الأفكار الكيترية قدم أنصار هذه النظرية سياسات لإنقاص حجم المدخرات مثل تقليل التفاوت في توزيع الدخول، فرض ضرائب مرتفعة على الأرباح غير الموزعة، كما قدموا سياسات لزيادة الفرص الاستثمارية مثل قيام الحكومة بذلك، ومحاربة الاحتكار وتشجيع البحوث العلمية المفضية لمخترعات جديدة تزيد من الإنفاق الاستثماري هذا ويقترح أنصار هذه النظرية

ضرورة تصدير رؤوس الأموال الفائضة للخارج لاستثمارها خاصة في المناطق النامية أين يرتفع معدل الربح.

لقد أحدثت مدرسة الركود ضجة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لوجود مؤيد لها ومعارض كون أنها تطالب بزيادة التدخل الحكومي ونظرا لخوف الأمريكيين من احتمال عودة البطالة والركود، أما أوروبا التي كانت منشغلة بإعادة التعمير وما تطلبه ذلك من استثمارات ضخمة فإنها استقبلت هذه المدرسة بفتور شديد وإن كانت متحمسة بشدة للأفكار الكينزية.

وفي 1956 قدمت جوان روبنسون مؤلفها الشهير " تراكم رأس المال" الذي اقترحت فيه لحل مشكلة الفوائض المالية زيادة الأجور والتي يمكن أن تتحقق من طرق نقابات العمال، وهذا لتتمكن عجلة الإنتاج من السير مجددا.

بينما في 1966 قدم بول أ.باران وبول سويزي مؤلف بعنوان " رأس المال الاحتكاري" حيث لم تعط لمسالة تصدير فائض رؤوس الأموال أهمية تذكر كعلاج لمشكلات عدم التوازن الاقتصادي في الرأسمالية الاحتكارية إذ يعتقدان أن هذا من شانه زيادة مشكلة امتصاص الفائض حدة أكثر مما يساعد على حلها بسبب ارتفاع العوائد على الاستثمار الأصلي أضعافا مضاعفة وتأسيسا على ذلك لا يوجد من حل سوى بزيادة الإنفاق العسكري ، وزيادة أشكال التبديد الاقتصادي.

ومهما يكن من أمر، فإن وقائع التاريخ تشير إلى أنه خلال الفترة1945-1970 لم تحدث حركات يعتد بها في تصدير رؤوس الأموال من البلدان الصناعية الرأسمالية لانعدام وجود فوائض ضخمة فيها، فأوروبا واليابان كانتا منشغلتين بإعادة التعمير والولايات المتحدة بزيادة الإنفاق العسكري بسبب الحرب الباردة .

3.1. الفوائض المالية والبلاد النامية:

بحصول الدول النامية على استقلالها اتجهت لتحقيق التنمية، و لم يحدث فيها انتقال حقيقي كبير لرؤوس الأموال الأجنبية لانخفاض معدلات الربح بها مقارنة بالبلدان الصناعية، كما أن عداءها للاستثمارات الأجنبية جعلها تتخذ موقف الرفض أو التحفظ منها، وتأميمها في كثير من الأحيان، فضلا عن لجوئها لتعبئة الادخارات المحلية لتقليل الحاجة للموارد الخارجية .

كما ساعد الاستقرار النسبي للاقتصاد العالمي في تلك الفترة عدم حدوث عجوازات كبيرة في موازين مدفوعات الدول النامية، وقللت من حاجتها للاستدانة الخارجية خاصة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لقدرتها على التعامل آنذاك مع أسواق النقد والمال العالمية وحصولها منها على ما تحتاجه من موارد.

وفي ضوء ما سبق، كانت المديونية المستحقة للدول النامية بسيطة و لم تسبب إزعاجا ماليا لها، إذ قدرت ب 60.9 مليار دولار سنة 1969 وهذا يعتبر رذاذا إذا ما قورن بحجم المديونية حاليا أين وصل رقمها إلى 2.2 ترليون دولار أمريكي عام 1997.

إلا أن الأمور انقلبت رأسا على عقب بالدخول في حقبة السبعينات من القرن 20 حيث انهار نظام النقد الدولي، وارتفعت أسعار النفط العالمية، فظهرت أزمة الفوائض المالية النفطية وتزايد عجز موازين مدفوعات مختلف دول العالم ،ووصلت الشركات متعددة الجنسية مرحلة حاسمة في تاريخها باكتساحها للعالم، كما ظهرت أزمة الركود التضخمي منذ بداية السبعينات وعجزت النظرية الكيترية عن فهمها، فراحت البنوك التجارية الدولية وبمباركة صندوق النقد الدولي في اقراض تلك الفوائض للدول النامية لتتمكن من سد عجز موازين مدفوعاتها التي تفاقمت في تلك الآونة مقابل معدلات فائدة خيالية وصلت في أوائل الثمانينات إلى ما يزيد عن 20% سنويا، وبذلك فالكساد الذي أصبح يحرم البلاد النامية من موارد نابعة من صادراتها هو نفسه يخلق السيولة الفائضة التي تمكنها من الحصول على القروض كما يقول فوائد مرسي.

وهنا نجح رأس المال المالي الدولي في إيقاع هذه البلاد في فخ المديونية الخارجية، فعند مشارف الثمانينات أصبحت مبالغ خدمة الديون تفوق حجم الإقراض الجديد وهو ما يعني أن الموارد أصبحت تنتقل بشكل صافي من بلاد الجنوب الفقير المدين إلى بلاد الشمال الغني الدائن، وبذلك حقق رأس المال المالي ما كانت تحققه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نقل ولهب الفائض الاقتصادي بالبلاد النامية.

وقد حدثت خلال الفترة 1973-1982 تدفقات هائلة من البلدان الصناعية إلى البلاد الناميه قامت بها البنوك التجارية دولية النشاط ونظرا لارتفاع معدلات الربح التي أصبح يحققها رأس المال المالي فقد أغرى ذلك الشركات متعددة الجنسية لاستثمار جزء من مواردها في قطاع الخدمات المصرفية .

هذه الحركة المتصاعدة لقوة رأس المال المالي أصبح لها من يدافعون عن مصالحها بقوة سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد العالمي، ونجحوا في تصفية كثير من المكاسب التي حققها العمال والطبقة الوسطى إبان عصر دولة الرفاه الكيترية 1945-1975 وهو ما يصب في زيادة أرباح الشركات الكبرى ومن ثم قيمة أسهمها في البورصات .

وفي مناخ العولمة المالية الذي لا زالت فيه الحواجز والعوائق أمام هجرة رؤوس الأموال أصبح ممثلو رأس المال المالي يهددون بنقل أموالهم للاستثمار بالخارج إذا ما تقاعست الحكومات عن تنفيذ مطالبهم، أو حاولت وضع ضوابط على نشاطهم.

وقد وصل امتصاص رأس المال المالي الدولي للفائض الاقتصادي للدول النامية مستويات حرجة جدا الأمر الذي انعكس في تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي، وكان استمرار دفع أعباء الديون يعني مزيدا من التدهور لهذا قررت المكسيك والأرجنتين والشيلي التوقف عن دفع أعباء الديون وطالبوا بإعادة الجدولة، مما جعل رأس المال المالي الدولي يتعرض لأزمة خانقة آنذاك عام 1982 الشيء الذي فاجأ البنوك التجارية، فسارعت الولايات المتحدة والصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي لإطفاء الحريق بتقديم قروض عاجلة لهذه الدول لتتمكن من دفع فوائد البنوك الدائنة، وإعادة جدولة ديونها الخارجية شرط القبول بالروشتة للانكماشية للصندوق .وهو ما أعاد الطمأنينة لتلك البنوك وأبعدها عن خطر الإفلاس وجعلها تتخذ تدابير وقائية كزيادة الاحتياطيات المخصصة للديون المشكوك فيها وبيع الديون المستحقة على البلاد المعسرة في السوق الثانوي للديون بأسعار خصم ملائمة للتخلص منها، كما قللت من حركة انسياب القروض المصرفية إلى البلاد النامية بعد أن وعت الدرس جيدا، كما قامت البنوك بتنويع وتطوير أنشطتها بدخول المؤسسات المالية غير المصرفية إلى ساحة الخدمات المالية(تعبئة الادخارات وإعادة إقراضها).

وبفضل الليبرالية الجديدة وثورة الاتصالات والابتكارات المالية المتسارعة هيمن رأس المال المالي على كثير من مواقع الاقتصاد في بلاد كثيرة وبذلك أرسى مبدأ خطير في الرأسمالية المعاصرة وهو أسبقية الاستثمار في المضاربات على الاستثمار في قطاعات الإنتاج المادي. وقد تسرب هذا المبدأ ليحكم السلوك الاستثماري لكثير من المستثمرين في البلاد النامية، وطالما أن " لعبة لمضاربات" هي في النهاية لعبة صفرية، فهناك طرف يكسب ، ويقابله بالضرورة طرف آخر يخسر، وبهذا تكون العولمة المالية بدأت بمحاولة التخلص من مشكلة فوائض رؤوس الأموال الباحثة عن التراكم لتصل إلى ما يسمى ب رأسمالية المضاربات وهذا ما سنحاول التعرض له بصفة أكثر من خلال تتبع مسيرة العولمة المالية.

2. المسار التاريخي للعولمة المالية:

تشير العولمة المالية إلى ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، والذي برز أكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين 1979و 1982 ثم في باقي الدول الصناعية الرئيسية بعد ذلك

(francois chesnais, 1996)[44] وبذلك يمكن الاستدلال عن العولمة الماليـــة بمؤشرين هما (صالح مفتاح،2002) [45] :

المؤشر الأول: تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة ، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل مـــن 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عـــن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وعلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وايطاليـــا وكندا في نفس العام.

المؤشر الثاني: هو تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فالإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار عام 1995 وهـــو مـــا يزيـــد عـــن 84% مـــن الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

قد يتراءى لنا مما سبق ذكره أن العولمة المالية هي ظاهرة حديثة العهد نسبيا لكننا في الحقيقة لو نظرنا إلى تاريخ الرأسمالية لوجدناها ملائمة لنشأة وتطوير النظام الرأسمالي مرورا بمرحلة الميركانتيلية وبالثورة الصناعية وعبورا بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن .لكن درجة التكامـــل بـــين الأسواق المالية عبر هذه المسيرة الطويلة لم يكن مثلما هو عليه الآن ،كما أن تلك المسيرة الطويلـــة للعولمة المالية تم تعطيلها في بعض الفترات التاريخية بحكم الحروب والأزمات الاقتصادية والاضطرابات النقدية العالمية، علاوة على أن سرعة انتقال الأموال من سوق لآخر وحجم تدفقاتها وتنوع الأدوات المالية التي تتجسد فيها، ودرجات الحرية التي تتحرك بها هذه الأموال تختلف كثيرا الآن عما كانـــت عليه في المراحل المختلفة لتاريخ النظام الرأسمالي.

ومن الثابت تاريخيا، أن حرية حركة رؤوس الأموال على الصعيد العالمي فيما بـــين الفتـــرة 1850-1914 ارتبطت ارتباطا وثيقا بسيادة قاعدة الذهب وكان دور السلطات النقدية في مختلـــف دول العالم هو مراقبة تطبيق "قواعد اللعبة" أي حرية تصدير واستيراد الذهب والمحافظة على حريـــة تحويل العملات الوطنية إلى ذهب، وارتباط كمية النقود المتداولة بالمعروض مـــن الـــذهب، فكـــان الخضوع لشروط قاعدة الذهب يعني في حالات كثيرة التضحية باستقرار الاقتصاد المحلي في ســـبيل الحفاظ على التوازن الخارجي إلا أنه دعم بقوة تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل الرامية لتحقيق الاستقرار المالي، ومن ثم عززت بشكل غير مباشر من تدفقات رأس المال طويل الأجل مـــن بلـــدان

الفائض إلى بلدان العجز الملتزمة بنفس الشروط. وعليه يمكن القول، أن العولمة المالية بلغت في تلك الفترة درجة عالية جدا.

وحينما اندلعت الحرب العالمية الأولى تخلي العالم عن قاعدة الذهب وقامت الحكومات بفرض كثير من القيود على تحركات رؤوس الأموال ونظم الصرف وعلى التجارة الدولية مما أدى إلى تفكك الروابط بين أسواق المال الدولية وبعد انتهاء الحرب تم رفع تلك القيود تدريجيا وأعيد العمل بقاعدة الذهب وعادت رؤوس الأموال تتمتع بحرية الحركة عبر الحدود الوطنية مما أعاد الروابط والاتصالات بين أسواق المال الدولية. بيد أن العودة لقاعدة الذهب كانت هشة ، حيث لم تتمتع القاعدة بنفس الآليات والشروط والمصداقية التي تمتعت بها قبل الحرب، فكثير من الدول لم يعد لديها الاستعداد لأن ترسم سياساتها الاقتصادية والنقدية على أساس التوافق بين مستويات الأسعار المحلية والأسعار العالمية، و لم يكن لديها أي قبول لأن تطبق سياسة انكماشية حينما يحدث عجز في ميزان المدفوعات أو أن تنتهج سياسة تضخمية حينما يحدث فائض في ميزان المدفوعات. ومع ذلك فقدنما آنذاك نشاط رأس المال المالي في صعيده العالمي وهو الأمر الذي تجسد في النشاط الخارجي للمصارف التجارية الأوروبية وقيامها بإنشاء فروع لها في عدد لا بأس به من بلاد العالم لتسهيل عمليات دخول وخروج الأموال عبر هذه البلاد وكان لذلك دور هام في عودة علاقات الارتباط والتشابك بين الأسواق النقدية والمالية في مختلف أنحاء العالم وبالذات خلال النصف الثاني من عقد العشرينات، ولهذا ما أن شب حريق الكساد الكبير 1929-1933 في الولايات المتحدة الأمريكية حتى انتقل بسرعة ملحوظة إلى دول القارة الأوروبية وإلى كثير من البلاد النامية عبر تأثير شبكة المصارف دولية النشاط وعلاقات الدائنية والمديونية فيما بينها (**رمزي زكي، 1999**) [46] .

وبذلك تم فرض ألوان من القيود على التجارة الخارجية واستخدمت سياسة "إفقار الجار"على نطاق واسع، ومع ظهور خطر النازية بعد تولي هتلر مقاليد الحكم في ألمانيا 1933 وعسكرة الاقتصاد الألماني، وبدأت الاستعدادات العسكرية تتسارع لاستقبال أحداث الحرب ونتيجة لذلك كبحت حركة رؤوس الأموال فيما بين الأسواق المالية الدولية وتفككت الروابط بينها قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية ببرهة قصيرة.

وحينما وضعت الحرب أوزارها وأرسيت دعائم نظام بريتن وودز عاد الانتعاش لحركات رؤوس الأموال الدولية، إلا أنه تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنه بالنظر لضخامة مشكلات إعادة التعمير فيما بعد الحرب، والحاجة إلى أموال كثيرة لحل تلك المشكلات رفضت دول غرب أوروبا الخضوع الكامل لقواعد اللعبة التي فرضها الصندوق ، وبالذات لتلك التي كانت تقضي بضرورة

القضاء على الرقابة على الصرف وإعلان القابلية للتحويل والتخلي عن القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية، ولهذا فقد طلبت من الصندوق إعفاءها من ضرورة الخضوع لقواعد اللعبة للنظام للجديد (المادة الرابعة).

ومن هنا ظهرت فكرة "الفترة الانتقالية" التي أتاحت لدول غرب أوروبا عدم تطبيق ما كانت تقضي به شروط العضوية بالصندوق، وخلال الفترة 1945-1959 انسابت لدول غرب أوربا كميات لا بأس بها من رؤوس الأموال الأجنبية ،كان أهمها أموال مشروع مارشال لمساعدتها في إعادة البناء. وخلال تلك الفترة كان هناك ركود في الصلات بين أسواق المال الأوروبية وغيرها من الأسواق المالية الأخرى، وفي عام1959 بدأت دول غرب أوروبا بإعلان قابلية عملاتها للتحويل لأغراض الحساب الجاري بعد أن أكملت عمليات إعادة البناء وانطلقت تشق طريق النمو، ومع ذلك فقد ظلت تفرض القيود على حركة رأس المال طويل الأجل.

لقد تعرضت عملات دول غرب أوروبا خلال الفترة 1959-1968 لعدم الاستقرار بسبب المضاربات التي حدثت في أسواق الصرف والذهب، وبخاصة بعد زيادة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي خلال تلك الفترة، وهو الأمر الذي أحدث اضطرا بات واضحة في الأسواق المالية وجعل الثقة تهتز في مستقبل الدولار، فعمدت دول غرب أوروبا إلى تحويل ما لديها من أوراق دولارية إلى ذهب ، وانتهى الأمر بإعلان الولايات المتحدة في 15 أغسطس 1971 وقف قابليه تحويل الدولار إلى ذهب بعد أن تعرضت احتياطيات الذهب فيها لخطر النضوب مما عجل بانتهاء عصر بريتن وودز، والقضاء على مرحلة ثبات أسعار الصرف وتحول العالم بعد ذلك إلى نظام التعويم وفوضى أسعار الصرف.

وبهذا يكون أسدل الستار على عصر بريتن وودز،ليعاد رفعه من جديد على عصر أسعار الصرف المعومة لتنطلق مرحلة جديدة وحاسمة في مشوار العولمة المالية والتي كانت بداياتها بدخول البلدان الصناعية المتقدمة مرحلة الركود التضخمي في مطلع السبعينات ونشوء أكبر مشكلة فائض مالي في تاريخ النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي وبخاصة بظهور ونمو سوق الأورو دولار وارتفاع أسعار النفط خلال صدمتي عام 1974/73 وعام 1980/79 فاختلت موازين مدفوعات غالبية دول العالم (الصناعية والنامية والاشتراكية آنذاك) وهو ما كان يهدد باندلاع أزمات اقتصادية خطيرة لعدم وجود المنافذ الكافية لاستثمار هذا الفائض الضخم بقطاعات الإنتاج العيني(بسبب تردي معدلات الربح فيها) كما أسهمت كثرة القيود التي كانت مفروضة آنذاك على حركات رؤوس الأموال في تأزم استيعاب هذا الفائض من خلال إعاقة حركته فيما بين الأسواق المالية الدولية

وفي تلك الآونة ظهر مفهوم التحرير المالي والذي يعني إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل عبر الحدود الوطنية وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان وتوزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب، كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وعدم فرض قيود على حركة الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية.

وليس يخفى أن مفهوم التحرير المالي بهذا المعنى وفي ضوء الهدف الذي يسعى عليه إنما يمثل أحد المكونات الرئيسية والهامة لليبرالية الجديدة، كما لا يجوز أن ننسى أن ضغوط الأخذ بالعولمة المالية قد عززها أن العالم منذ عقد السبعينات كان قد دخل مرحلة حاسمة وجديدة للعولمة عموما حيث تعاظمت ظاهرة التدويل المطرد على كافة الأصعدة الإنتاجية والتسويقية والتكنولوجية والإعلامية والمقصود بالتدويل البروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي وهو الدور الذي قادته الشركات العملاقة متعددة الجنسيات التي تمتد فروعها وأنشطتها الآن إلى مختلف أنحاء المعمورة،وتسيطر الآن على شطر كبير ومتنام من عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي كما سنبين فيما بعد .

وفي ظل هذه الأجواء كانت هناك عوامل ضاغطة في اتجاه عمليات التحرير المالي، إذ قامت معظم البلدان الصناعية والبلاد النامية والدول التي كانت اشتراكية بتحرير قطاعها المالي والتحول إلى ما سمي بالانفتاح المالي، وهو الأمر الذي ساعد بقوة على عولمة الأسواق المالية المحلية وتعزيز ترابطها مع العالم الخارجي (**رمزي زكي.1999**) [47] .

ففي عقد السبعينات قامت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا بإلغاء القيود على حركات رأس المال، ثم قامت اليابان بذلك عام **1980**وباقي دول أوروبا الغربية بإلغاء تلك القيود في عقد الثمانينات، كما قامت كثير من البلاد النامية والاشتراكية بفتح حساباتها الرأسمالية ومدت جسورا متنوعة بين أسواقها المالية المحلية والأسواق المالية الخارجية وذلك على نحو أبعد من تلك الجسور التي كانت سائدة في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914، وكان ذلك تحت تأثير ضغوط صندوق النقد الدولي والدائنين كشرط ضمن شروط إعادة جدولة الديون الخارجية ومنح القروض الجديدة .

وهكذا أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا وبشكل خاص في العقد التاسع من القرن المنصرم حيث حدثت قفزة هائلة في حجم التدفقات المالية بين تلك الأسواق إن لم نقل انفجارا

والتي دفعتها التغيرات الهيكلية المستمرة في الأسواق المالية الدولية، وسياسات الاقتصاد الكلـــي الـــتي حسنت الأداء الاقتصادي في العديد من الاقتصاديات الناشئة ودخولها أسواق المال الدولية، حيـــث شهدت الفترة 1990-1996 زيادة كبيرة في التدفقات الرأسمالية الخاصة بزيادة سبعة أضعاف عـــن تدفقات الفترة 1973-1981 ووصلت قيمة هذه التدفقات في عام 1996 ما يقارب 304 بلايـــين دولار.

أما الخطورة الحقيقية في حركة هذه الفوائض هو اتجاهها نحو الاستثمارات المربحة في اقتصاد السلع الثانوية، وتجنبها للنشاطات الإنتاجية لصالح صفقات المضاربة التي قد تؤدي بدورها إلى تعزيز الانهيار في أسواق المال الوطنية، والمحصلة هي تراكم الثروة بشكل متزايد خارج إطار الاقتصاد الوطني الحقيقي (**زكريا عبد الجواد،2002**)[48] .

وعلى كل فإن المحطات الهامة التي يجب التوقف عندها في مشوار العولمة المالية هي تلك الـــتي نوجزها فيما يلي: (**محفوظ جبار،2002**)[49]

1.2. مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:

استمرت هذه المرحلة طيلة الفترة الممتدة من 1960-1679 وتميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة .
- ظهور وتوسع أسواق الأورو دولار بدءا من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل غير المباشر .
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القويـــة آنـــذاك (الجنيـــة الإسترليني والدولار)، وذلك مع نهاية عشرية الستينات مما أدى إلى انهيار نظام بريتن وودز في أوت 1971 وانتهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب، مما مهد لتطبيق نظام أســـعار الصرف العائمة أو المرنة .
- ونتيجة لتطبيق أسعار الصرف المرنة دخل العالم في حالة من عدم الاستقرار النقدي، بسبب التقلبات في أسعار العملات أثناء إجراء التسويات الدولية، وبذلك دخلت سوق الصـــرف دوامة العولمة المالية.
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.
- إدماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضـــخمة لدى الدول المصدرة للبترول كونها فاقت احتياجاتها من التمويل، فمثلا سجلت دول الخليج

العربي فائضا مقداره 360 مليار دولار خلال ثمان سنوات (1974-1981) مما زاد في نسبة الادخار العالمي وظهور القروض البنكية المشتركة.

- انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية.
- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة كالمستقبليات والاختيارات .
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة ، لا سيما الو.م.أ

2.2. مرحلة التحرير المالي:

لقد تزامنت هذه المرحلة مع وصول السيدة "مارقريت تاتشر" إلى الحكم في بريطانيا وتولي "بول فولكر" رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وهما معروفان بتشجيعهما لتحرير الحياة الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والعالمي وقد امتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 وتميزت بما يلي:

- المرور إلى مالية السوق أو اقتصاد السوق المالية، على غرار اقتصاد السوق.
- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة .
- التوسع الكبير في أسواق السندات (30% من مجموع الأصول المالية المصدرة عالميا) وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود، الشيء الذي جعل الدول الكبرى تمول العجوزات في ميزانياتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية، لا سيما سندات الخزينة ومن ناحية أخرى، توفر مجال أوسع بالنسبة لموظفي رؤوس الأموال، إذ أدى فتح هذه الأسواق أمام المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى تطبيق سياسات نقدية مغرية للمقرضين منهم إلى عولمة تلك الأسواق.
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجحة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة.
- توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

3.2. مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة:

امتدت هذه المرحلة من 1986 وحتى الآن، وتميزت بما يلي:

- تحرير أسواق الأسهم وكانت الانطلاقة من بورصة لندن في 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم (big bang) وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك بتحرير أسواق أسهمها، مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات .
- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتدءا من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية .
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات من الخسائر وتسبب في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لا سيما في الولايات المتحدة.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحد وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية.
- زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.
- زيادة كبيرة في عدد وحجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة .
- توسيع التمويل المباشر وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية.

ومهما تكن مراحل العولمة المالية، فقد ساعد التخلي عن الوساطة البنكية والتخفيف من أوجه الرقابة ورفع الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتوحيد الأسواق المالية العالمية على توسع مجال العولمة المالية، لا سيما مع ربط تلك الأسواق بشبكات اتصال جد متطورة وتعمل بالوقت الفعلي في كافة أنحاء المعمورة، ومع زيادة الإبداعات المالية ينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولا في قسط كبير منه بالأدوات المالية، أو ما عرف بالتوريق وعلى الرغم من ذلك فإن درجة تكامل الأسواق المالية لم تصل بعد إلى درجة تكامل الأسواق السلعية، كما أنه على الرغم من الزيادة الهائلة التي حدثت في تدفقات رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية، فإن العولمة المالية مازالت مقصورة حتى الآن على الأصول المالية عالية السيولة التي تتداول على نحو مكثف (الأسهم والسندات) وهو الأمر الذي يعكسه النمو المتزايد الذي حدث في الاستثمارات الخارجية في الحافظة المالية في البلدان الصناعية الرئيسية في العقدين الأخيرين، حيث انتقلت من 9% من الناتج المحلي الاجتماعي في 1980 إلى 151.5%من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1996 في الولايات المتحدة مثلا وقس على ذلك في الدول الصناعية الأخرى. إضافة إلى أن مستويات الاستثمار الكلي في مختلف

البلدان مازالت تحدد أساسا بمعدلات الادخار وليس بصافي التدفقات الرأسمالية (رمزي زكي.1999)[50].

وعلى أية حال فإنه من خلال تتبعنا لمشوار العولمة المالية يمكننا القول بأنها لم تكن لتحدث لولا تظافر العديد من العوامل التي ارتكزت عليها لتصبح على ما هي عليه الآن، وهذا ما يقودنا بالضرورة إلى تقصي وبحث أغوار هذه المرتكزات.

3. مرتكزات توجت العولمة المالية:

إن هذه العوامل يمكن حصرها في التالي:

1.3. ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال (صعود الرأسمالية المالية):

ونعني بذلك الهيمنة المتزايدة للرأس المالي المالي الذي يتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، بحيث أصبحت معدلات الربح التي يحققها تزيد أضعاف مضاعفة عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي.

وأصبحت بذلك الرأسمالية المالية ذات طابع ريعي واضح، فقد صارت تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره، كما أن حركة رأس المال في الأسواق المالية العالمية لم تعد ترتبط بحركة التجارة الدولية، بل أصبحت مستقلة ويكفي للتدليل على ذلك أن قيمة العمليات التي تمت في أسواق الصرف الأجنبي والأوراق المالية قد زادت في الآونة الأخيرة عن عشر مرات منذ عام 1985 متجاوزة بذلك الدور الخاص في التجارة الدولية، وهذا لأن الأدوات المالية المتداولة في هذه الأسواق أصبحت سلعا في حد ذاتها تتميز بعوامل مستقلة تحدد عرضها والطلب عليها.

2.3. ظهور الابتكارات المالية ونمو سوق السندات:

إذ أن نمو العولمة المالية مرتبط بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت العديد من المستثمرين لأنها تتيح مساحة واسعة من الاختيار عند اتخاذ القرار الاستثماري، وقد ظهرت هذه الإبداعات نتيجة الاضطرابات في الأسواق المالية خاصة فيما يتعلق بتقلبات الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة بغية تأمين الحماية للمستثمرين في مواجهة هذه المخاطر. كما أن شطرا مهما من تلك الأدوات الاستثمارية الجديدة ظهر تحت ضغوط المنافسة الحادة بين المؤسسات المالية.فضلا عن نمو سوق السندات لنجاحها في مكافحة التضخم في عدد كبير من بلدان العالم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهو الأمر الذي جعل سعر الفائدة موجبا، مما جعل الحكومات وشركات القطاع العام تفضل التمويل بالسندات وكذا الحال بالنسبة للشركات الخاصة.

3.3. التقدم التكنولوجي:

إن التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات لعب دورا مهما في اندماج وتكامل الأسواق المالية، ففي ظله تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، وانخفضت كلفة الاتصالات وعمليات المحاسبة إلى مستويات واضحة كما زادت سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر، وأصبح بالإمكان معرفة حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية والمقارنة بينها واتخاذ القرارات المناسبة لعمليات البيع والشراء وإنجاز المعاملات في لمح البصر، هذا فضلا عن إمكانية احتساب المخاطر التي تنطوي عليها المعاملات بفضل برامج الكمبيوتر، كما لا يخفى أنه عبر هذه التكنولوجيا العالية أصبحت الأموال تدخل وتخرج بالمليارات عبر الحدود الوطنية خلسة، ودون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها أو معرفة اتجاهاتها أو الحد منها أو التأثير فيها.

4.3. أثر التحرير المالي المحلي والدولي وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

إذ بتسارع عمليات التحرير في العقدين الماضيين تسارعت العولمة المالية، والمقصود بعملية التحرير المالي الدولي هو تحرير حساب رأس المال ويرى خبراء العولمة المالية، أنه لكي ينجح التحرير المالي، فإن الأمر يتطلب خلق البيئة المناسبة له، أي ضرورة تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني، في حين هناك من يعتقد أن يكون تحرير حساب رأس المال بشكل مبكر كجزء متكامل ومندمج في عملية الإصلاح الاقتصادي. كما تجدر الإشارة إلى أن الإعفاءات الضرورية عامل محفز لتفضيل الأسواق المالية عن بعضها البعض. هذا وأدت إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية إلى تسارع عجلة العولمة المالية، وذلك لأن البنوك أصبحت تؤدي خدمات مالية لم تكن تقوم بها من قبل، حيث تنوعت مصادر أموالها واستخداماتها نظرا لاحترام المنافسة فيما بينها وتراجع الوساطة البنكية بدخول مؤسسات مالية غير مصرفية، هذا فضلا عن عمليات الاندماج لتجنب المنافسة المدمرة.

5.3. الخصخصة:

لعبت خصخصة مؤسسات القطاع العام دورا لا يستهان به في توسيع نطاق العولمة المالية، وبخاصة في ضوء تزايد عمليات التحرير المالي المحلي والدولي، وفي الحقيقة تعددت الكتابات حول الخصخصة وتعددت بذلك معانيها، والمفهوم الذي يؤخذ به الآن هو أن الخصخصة أولا وأخيرا ليست إلا التخلص من الملكية العامة أو بتعبير أدق نزع ملكية الدولة. لقد تسارعت عمليات الخصخصة في البلاد النامية والدول التي كانت اشتراكية، وقام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمباركة هذه العملية وبقوة، وتقديم الدعم الفني على نطاق واسع كجزء من الوصفة التي يوصيان بها،

وقد شكلت برامج الخصخصة في هذه البلاد فرصا ذهبية للمستثمرين الأجانب الذين سارعوا بشراء وتملك كثير من الأصول العامة المباعة وبأسعار منخفضة سواء من خلال الشراء المباشـــر أو بمبادلـــة الديون أو من خلال حافظة الأوراق المالية وذلك من خلال صناديق مالية تكون مهمتها تعبئة الموارد المالية في شكل أسهم واستخدامها في شراء الأوراق المالية للشركات المباعة في أسواق الأوراق المالية " بالبلاد النامية" وغيرها **(رمزي زكي، 1999)**[51]، وقد بلغت قيمة عمليات التخصيص في العالم ما يقارب 860 بليون دولار منها140 بليون دولار في عام 1998 فقط، ويتوقع أن تبلغ قيمـــة هـــذه العملية في العقدين المقبلين أكثر من 6 تريليونات دولار **(زكريا عبد الجواد، 2002)**[52].

وبذلك تكون برامج الخصخصة قد أسهمت بقوة في تعزيز العولمة المالية.

لا يزال للتحليل بقية بخصوص العولمة المالية، إلا أننا اكتفينا في مبحثنا هذا بدراســـة النوايـــا الحقيقية، وراء العولمة المالية، الشيء الذي قادنا إلى معرفة مشوارها والعوامل التي ساعدت في نشأتها، وحتى تتجلى لنا هذه الظاهرة بشكل أوضح، رأينا ضرورة معرفة ثمار(حصاد) العولمة المالية بالنســـبة للدول النامية ، لكن هذا يتعذر علينا الآن نظرا لطبيعة تقسيم البحث، ولكننا نكون قد استوفينا نقطة هامة من تحليلنا المقبل (العولمة الاقتصادية).

III. العولمة الاقتصادية:

أخذت العولمة الاقتصادية أبعادها، بانتصار القوى الرأسمالية العالمية وانهيار الاتحاد السوفيتي مستندة في ذلك إلى قوى السوق وبإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة والمعلوماتية. وطالما أن الفكر النيوليبرالي هو الناظم الجوهري " للعولمة" فهو يتجه ضد الدولة القومية نفسها كأداة ضبط وتنظيم فقد أصبح الاقتصاد القومي أو الوطني يتحدد بالاقتصاد العالمي وهذا الوضع مغاير تماما لما كان عليه الحال في الإطار السابق، حين كانت الاقتصاديات القومية هي الفاعلة، أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها (**مصطفى العبد الله الكفري 2003**)[53]، الشيء الذي يزيد من دور الشركات متعددة الجنسية ويحولها إلى شركات فوق قومية، مزودة برأسمال طليق بلا قاعدة وطنية محددة وبإدارة عالمية.

والمتأمل في هذه التغيرات العالمية يكشف النقاب عن أن العولمة الاقتصادية تتحدد في نوعين رئيسيين من العولمة هما العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج والعولمة المالية.

فعولمة الإنتاج تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور من خلال عولمة التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

فالاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية يرجع بالأساس إلى تعاظم التجارة الدولية خلال الثلاثة أو الأربعة عقود الماضية وتمركزها بين الأقطاب الاقتصادية الكبرى إنتاجا ومتاجرة واستهلاكا، إلا أنه يلاحظ أن لهذه التجارة زمن العولمة ما يميزها عن سابقاتها من الفترات.

ومن هذه السمات الواجب الوقوف عندها ما يلي:

- تراجع وتيرة النمو الاقتصادي العالمي، وبالمقابل تعاظم وتيرة نمو التجار ة العالمية واتساعها، حيث زاد معدلها بحوالي 9% عام 1995. بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5% فقط (**عبد المطلب عبد الحميد ،2001**)[54].
- تزايد فك الارتباط بين التراكم الإنتاجي لرأس المال والأموال المتنقلة عبر أرجاء الأسواق المالية، ففي سنة 1994 بلغت التيارات المالية غير الخاضعة لأية رقابة تذكر حوالي 1300 مليار دولار يوميا، لا يخصص إلا جزء ضئيل منها(حوالي 2% أو أكثر بقليل) للعمليات الإنتاجية والباقي يقع تحت طائلة المضاربات المصرفية المنفصمة عن الاقتصاد الإنتاجي .
- تمركز التجارة الدولية بين الأقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبرى (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان) إذ تستأثر هذه المجموعة من الدول على ما يعادل 87% من الواردات

العالمية وحوالي 94% من الصادرات العالمية من السلع المصنعة واستحواذ شركاتها الكبرى (منتصف التسعينات) على ما يقارب ثلثي التجارة الدولية للسلع والخدمات.

- تدهور حصة دول العالم الثالث في التبادل التجاري، بتدهور حصة موارده الأولية في التجارة العالمية .(من 35% سنة 1963 إلى أقل من 15% سنة 1992)، كما أن صادرات دول العالم الثالث والدول الحديثة التصنيع ضمنها لا تتعدى 2% من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصنعة سنة 1992.
- تزايد تناقضات النظام الاقتصادي العالمي، زمن العولمة فبقدر الدعوى إلى اعتماد نظام تجارة"حر"بقدر ما تشوب ممارساته مظاهر الحماية والتشدد المركزي، وهما مظهران لا يخصان العلاقة بين الدول الكبرى ودول العالم الثالث فحسب بل أيضا علاقة الدول الكبرى فيما بينها(**يحي اليحياوي،1999**)[55]. رغم دخول 90% من التجارة العالمية مجال التحرير.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فيلاحظ أن معدل نموه زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية، حيث وصل إلى حوالي 12% خلال عقد التسعينات ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة (**عبد المطلب عبد الحميد، 2001**) [56] مع الملاحظة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى (**جون هدسون، 1987**) [57].

أما العولمة المالية فقد تم التعرض لها سابقا ونكتفي هنا ببعض الإحصائيات ففي عام 1986، بلغ حجم العمليات المتبادلة اليومية للعالم 200 بليون دولار أمريكي وهو يساوي 25 مثيل حجم التجارة العالمي. وبحلول عام 1996، ارتفع إجمالي قيمة العمليات المتبادلة اليومية للعالم إلى 1500 بليون دولار أمريكي أو حوالي 70 ضعف حجم التجارة، فإذا أضفنا حجم عمليات التبادل العالمي وحجم تجارة الأسهم والصكوك وقروض البنوك والأصول المالية الأخرى في عام واحد، فسيبلغ الإجمالي السنوي للأصول المالية العاملة للعالم 400.000 بليون دولار، معادلا بذلك أكثر من 30 ضعف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام واحد للعالم (**العولمة الاقتصادية والنظام العالمي الجديد،2001**) [58].

وفيما يلي سنتعرض لقوى العولمة الاقتصادية.

1. المؤسسات الاقتصادية الدولية إحدى ركائز العولمة :

تمثل هذه المؤسسات دعامة قوية للعولمة من خلال الدور الذي تلعبه والوظيفة التي أنيطت بها.

1.1. دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في إحداث العولمة :

إن معظم ولربما جل المؤسسات التي تحكم العلاقات الدولية حاليا حديثة النشـــأة، لم تبلـــغ الأخيرة منها(OMC) سن العاشرة من عمرها، وإن كانت غالبيتها، قد تشكلت غداة نهاية الحـــرب العالمية الثانية .

فصندوق النقد الدولي انبثق عن مؤتمر بريتن وودز في 1944 لتحقيق الاستقرار في أســـواق الصرف الدولية ومساعدة الدول التي تعاني من مشاكل مؤقتة في موازين مدفوعاتها، أمـــا البنـــك الدولي والذي تمخض هو الأخر عن مؤتمر بريتن وودز، فتمكن وظيفته الأساسية في تسهيل تـــدفق القروض الدولية للدول التي تفوق حاجتها المساعدة التي يمكن أن تحصل عليها من الصندوق، وذلك لإعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وتقديم مختلف أنواع القـــروض إلى دول العـــالم الثالث .

في حين نجد أن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة (الجات)هي الأساس الذي انطلقت منـــه المنظمة العالمية للتجارة، وبين التوقيع على اتفاقية الجات في 1947 وانبثاق منظمة التجارة العالمية في 1994، شهد العالم العديد من الجولات كانت أخرها جولة أورغواي التي أوصت بإنشـــاء منظمـــة التجارة العالمية, بهدف تحرير التجارة الدولية السلعية والخدمية .

وعليه فأهمية هذه المؤسسات الثلاث تكمن في الوظيفة التي أوكلت بها والدور الذي تكفلت بلعبه، وقبل كل هذا وذاك في المحددات العقائدية التي كانت وراء صياغة بنودها وقراراتها. إذ أن جل هذه المؤسسات تنتمي وتتشرب من مدرسة فكرية واحدة هي مدرسة اقتصاد الســـوق والليبراليـــة الشاملة والتزام الدولة بوظائفها الطبيعية كما حددها لها فقهاء الاقتصاد السياسي نهاية القـــرن 19، فمبادئ هذه المدرسة هي التي كانت وراء تطوير صندوق النقد الدولي لمبـــدأ المشـــروطة وبرنـــامج التصحيح الهيكلي، كما طورت العلاقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى رسم السياسات وفرض قواعد وإجراءات محددة سواء بالنسبة للسياسة الاقتصادية الداخلية أو الخارجية.

إن التنسيق بين الثلاث هيئات هو إحدى السمات التي تميز الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، وهو الذي من شأنه(في نظر من يتبناه على الأقل) أن يحرر التجارة والمال والسياســـات الاقتصـــادية ويكرس قيم المنافسة العالمية والتنقل الحر للسلع والرساميل والخدمات ويحول العالم إلى سوق واحدة موحدة تتحكم في دواليبها قوانين العرض والطلب.

2.1. حقائق عن المؤسسات الاقتصادية الدولية:

إن الدراسة المتأنية لبنود المؤسسات الاقتصادية الدولية الثلاث تعبر عن خمس حقائق:

الحقيقية الأولى:رؤية صارخة في تعميم التبادل الحر، وتأهيل الفضاءات له (جمركيا، ماليا، إداريا ، قانونيا..) بل إن نظام التجارة الحر" عقيدة عليا " متفوقة على كل الاعتبارات الأخرى الاجتماعية، الثقافية،....

الحقيقة الثانية: أن مجموع القوانين التي وضعتها هذه المؤسسات وفي مقدمتها المنضمة العالمية للتجارة (القوة الضاربة للعولمة) بقدر ما لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية للدول هشة الاقتصاد ضعيفة البنيات بقدر ما تفرض عليها عولمة قسرية من نتائجها تنمية التخلف بها وسريان الضياع فيها. من هنا فهذه الاقتصاديات لن تستطيع التأثير في العولمة الناشئة ولا الاستفادة منها بحكم ضعفها وغياب أدوات المناعة لديها، وما دامت منتجاتها غير مستحبة في السوق الدولي ويدها العاملة غير مرغوب فيها ولا هي إضافة إلى ذلك بقادرة على استقطاب الرساميل أو جذب الاستثمارات .

الحقيقة الثالثة: مادامت الشركات الكبرى ومن ورائها دولها هي الفاعل المركزي في العولمة فإنها لا تأبه بقوانين وتشريعات لا تخدم استراتيجيتها أو تتعارض ومنطق توسعها وشوملتها وما دامت هذه الدول (المحلية) هي المتحكمة في دواليب المؤسسات الاقتصادية العالمية فهي انطلاقا من ذلك توظف العولمة أكثر مما تتخذ منها هدفا في حد ذاته .

الحقيقة الرابعة: أن هذه المؤسسات بقدر ما تدفع إلى ضرورة عولمة نظام التجارة الحر وتنقل السلع والخدمات والرساميل ، بقدر مالا تستطيع تقنين أو الوقوف في وجه النظام الشبكي الذي تترابط فيه المؤسسات ، ولا يترجم ظاهره إلا النادر مما يدور في باطنه ، وعلى هذا الأساس فلا سلطة عليهم تذكر من لدن المؤسسات الدولية ، ما داموا هم أصحاب "السلطة العالمية الجدد" .

الحقيقة الخامسة: هذه المؤسسات شأنها في ذلك شأن الدولة ، لا تخدم نهاية المطاف إلا منطق الكبار (دولا وشركات وأسواق) ما دام هؤلاء هم الذين يحددون توجهاتها ، ولربما يصيغون بنودها وهي إن ركنت إلى هذا ، فذاك دفاعا عن شرعنتها أو ما تبقى منها ، وخدمة لذوي الفضل عليها ، وهم ممولو ميزانيات تسييرها ، ولا حكم لها إلا ما يحتكمون إليه (يحيى اليحياوي ،1999) [59] .

إن الشركات متعددة الجنسيات إذن توظف هذه المؤسسات لتحقيق غاياتها متخفية تحت ستار العولمة وضرورة إتباع الدول النامية برامج التصحيح الهيكلي،ولزوم اتباع كل الدول نظام التجارة الحر . فما الذي يجعل هذه الشركات أقوى قاطرات العولمة؟

2. الشركات متعددة الجنسيات أقوى قاطرات العولمة:

يرى فرنون أن الشركة متعددة الجنسيات هي المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر (**عبد السلام أو قحف،2002**) [60] . في حين يرى البعض أن الشركات متعددة الجنسيات هي منشأة أعمال دولية ذات مراكز إنتاجية تتوطن في أكثر من دولة واحدة والفروع الأجنبية التابعة للمنشأة متعددة القوميات يجب ألا تكون مملوكة فقط للشركة الأم التي يكون مركزها الرئيسي في أرض الوطن، ولكن يجب أيضا أن تكون عمليات الفرع محكومة بالكامل وموجهة عن طريق الشركة الأم (**جون هدسون،1987**)[61].

لكن التقدم التقني قد فاق كل خيال قرب المسافات وأزال الحواجز وأتاح صورا مدهشة من التواصل العالمي، مما أتاح لكل ذي قوة إمكانات مضاعفة، وأعزى كل ذي طموح بأن يندفع باتجاه ما يريد بشهية لا تعرف الارتواء، وهو ما فهمته الشركات متعددة الجنسيات جيدا، وأحسنت استغلاله للتحكم في العديد من الأنشطة عبر العالم، إن لم نقل التحكم في العالم بأسره، وتقرير حاضر الاقتصاد ومستقبله، وأصبحت بذلك شركات أو مؤسسات شبكية، كما أولت اهتماما واسعا بالبحث العلمي الذي صار يشكل عمودها الفقري فهي تنفق من 80-85% من جملة الإنفاق على البحث والتطور.

ففي مرحله ما قبل العولمه، تركز معظم نشاطها داخل إطار إمبراطورياتها الاستعماريه، وكانت ترفع شعار الوطنية، وتبذل كل الجهد في نمو الاقتصاد القومي على حساب الاقتصاديات المستعمرة، كما كانت مرتبطة بصناعة محددة تشكل نشاطها السياسي بغض النظر عن المنتجات الثانوية، في حين نجدها في عهد العولمة لم تعد ترتكن على فضاء قومي قار، ولا على صناعة واحدة، نظرا لما تحمله من سمات ومميزات كان لها دورا بارزا في ظهور ونشأة العولمة (**يحي اليحياوي،1999**)[62].

1.2. الشركات متعددة الجنسيات : أهم السمات:

تتميز هذه الشركات بـ **الضخامة** حيث يقدر إسماعيل صبري أن إيرادات هذه الشركات تمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم عام 1996 وأصولها تبلغ 93.2 مليار دولار، وعدد العاملين فيها35.6 مليون عامل، وصافي الأرباح 404.4 مليار دولار،وتضم مجموعة الدول الصناعية السبع الكبار حوالي 84.8% من مقار أكبر 500 شركة دولية النشاط في العالم (**زكريا عبد الجواد،2002**)[63].

في حين نجد أن حجم المبيعات لأكبر 3 شركات متعددة الجنسيات (اكسون، شل، موبيل، عام 1980) فاق حجم الإنتاج الوطني الإجمالي لكل دول العالم الثالث عدا سبع دول(الصين، البرازيل، الهند، المكسيك، نيجيريا، الأرجنتين، إندونيسيا).وفي عام 1996 تعدى حجم المبيعات السنوية لأكبر 20 شركة 67 مليار دولار.

أما بالنسبة لكل شركة على حدى فنجد أن:

- فليب مورس التي احتلت المركز (69): فإن حجم مبيعاتها تجاوز حجم اقتصاد نيوزلندا، ولها فروع في 170 دولة.
- متسوبيشي المركز (22): حجم نشاطاتها الاقتصادية أكبر من حجم النشاط الاقتصادي لاندونيسيا التي تحتل المركز الرابع على المستوى العالمي من حيث تعداد السكان.
- جنرال موتوزر المركز(26): أكبرمن الدانمارك في حجمها الاقتصادي.
- فورد:المركز(31): أكبر من جنوب إفريقيا اقتصاديا.
- تويوتا المركز (36): أكبر من النرويج في نشاطها الاقتصادي (**محمد أمحزون،2002**) [64]

وقد أشار تقرير الأمم المتحدة عن الاستثمار الدولي إلى أن عدد الشركات الدولية، قد بلغ حوالي 35 ألف شركة عام 1990، ثم ارتفع إلى 63 ألف شركة عام 2000، وتمارس هذه الشركات أنشطتها عبر شبكة واسعة من الفروع، بلغت ما يقارب ألف فرع في مختلف أنحاء العالم عام 1990 وارتفعت إلى 800 ألف فرع عام 2000(**عادل المهدي،2003**) [65].

كما تشير الإحصائيات إلى تفرد الولايات المتحدة بأكبر عدد من هذه الشركات 175 شركة ثم تأتي اليابان بـ12 شركة ثم ينتمي إلى فرنسا وألمانيا وانجلترا مجتمعة ما يزيد قليلا على الشركات اليابانية أي أن 40% من الشركات العملاقة تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وانجلترا ،في حين تنتمي 68 شركة إلى بقية الدول المتقدمة وفي مقدمتها إيطاليا، سويسرا، هولندا كندا واستراليا، وتنتمي 37 شركة فقط إلى الدول النامية، وتوجد أساسا في كوريا الجنوبية12شركة والصين 4 شركات والبرازيل5 شركات وشركتان بتايوان وشركة واحدة في كل من الهند وماليزيا والمكسيك(**صلاح الدين السيسي،2003**) [66].

ومن أهم القطاعات التي يتركز فيها نشاط هذه الشركات العملاقة هي الفروع الصناعية التي تتطلب استخداما عاليا لنتائج البحوث العالمية والتكنولوجية بحيث نجد 143 شركة تعمل في هذا المجال، وفي قطاع الاتصالات 22 شركة وهذا ما يفسر إلى حد كبير الحروب الدائرة لفتح واقتسام

أسواق الاتصالات في دول العالم الثالث، بل الرأسمالية نفسها، كما يفسر جهود الدول الرأسمالية بتعديل قواعد واتفاقات الجات وOMC سواء تلك التي تحكم المنافسة بين المنتجين أو التي تنظم تبادل السلع بين الدول، والتي تنظم أيضا ما يتعلق بالابتكار والاختراع وحقوق الملكية الفكرية...وما يحدث في مجال الاتصالات ينصرف أيضا إلى صناعة السيارات والطائرات والأدوية والصناعات الإلكترونية والكمبيوتر وغيرها، ويعد قطاع المال (البنوك وشركات التأمين وغيرها) ثاني أكبر المجالات تركزا من حيث عدد الشركات العملاقة العالمية حيث يشمل 25% من عدد هذه الشركات الكبرى في العالم(**صلاح الدين حسن السيسي،2003**)[67].

وبفضل ضخامة الشركات متعددة الجنسيات، فقد أصبحت هي النظام المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا، في ظل ثورة تكنولوجية ومعلوماتية لعبت دورا حاسما في تشكيل ونمو هذه الشركات، فأصبحت تنظر إلى العالم كسوق واحدة ساعية إلى:

تعبئة المدخرات العالمية: وذلك من خلال:

- طرح الأسهم في كل الأسواق المالية الهامة في العالم (طوكيو، زيوريخ، فرانكفورت، ميلانو، باريس، لندن، ونيويورك)، وأيضا في الأسواق الناشئة (كهونج كونج، سنغافورة، بومباي...الخ)
- الاقتراض من البنوك بمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات.
- كذلك قاعدة من القواعد الأساسية في هذه الشركات، التزام كل شركة تابعة بتوفير أقصى ما يمكن من التمويل اللازم محليا من خلال طرح أسهم في السوق المالية المحلية، الاقتراض من الجهاز المصرفي...

كما تعمل هذه الشركات على **تعبئة الكفاءات** فهي لا تتقيد بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها، حتى في أعلى المستويات التنفيذية، بل تعمل على الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة في إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكادر الدولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية.

وفضلا عن كل ما تقدم ذكره، فإن هذه الشركات تتميز **بتنوع الأنشطة** لتوزيع المخاطر وتحقيق أكبر قدر من الأرباح ،أي أنها أحلت وفرات مجال النشاط محل وفرات الحجم التي كانت معتمدة حتى عشية الحرب العالمية الثانية.

كما تتميز **بالانتشار الجغرافي**، أي أنها تنشط في العديد من الأقطار وهو ما جعلها تسمى بـ " الشركات عابرة القومية" حيث استفادت مما أفرزته الثورة المعلوماتية، فكل شركة تابعة

تعمل في سوق الدولة التي استقرت فيها كشركة محلية تحصل على احتياجاتها من الخدمات ومن التمويل من داخل هذه السوق ما أمكن، وتنافس منتجاتها إنتاج غيرها من الشركات المحلية أو المنتجات المستوردة، وتتعامل الشركات مع بعضها البعض دون حاجة إلى إذن سابق من الإدارة العليا ولكن المعلومات عن نشاط كل شركة تابعة أولا تصل أولا بأول للإدارة العليا عبر شبكات اتصالات فضائية تملكها الشركة الأم وبالاستخدام المكثف للحاسوب، ولهذا أطلق عليها مصطلح "المؤسسة الشبكية"(**محي محمد مسعد، 2003**)[68].

كما تتسم هذه الشركات بعدم تمركز الإنتاج في مكان واحد، فنجدها تستخرج المادة الخام من بلد معين وتحوله إلى مادة وسيطة في بلد آخر، ثم تنتجه على شكل مادة نهائية في بلد ثالث، كما أنها تستطيع استبدال استثماراتها من بلد نام إلى آخر أين يوجد سوق العمالة الرخيصة، مما يتسبب في إغراق البلد في البطالة والفقر (**مناقشات العولمة، 2001**)[69].

2.2. الشركات متعددة الجنسيات: الاندماجات الاقتصادية العملاقة:

بغية السيطرة أكثر على الأسواق وأحكام قبضتها عليها،تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى الاندماج فكما يقول ايغناسيو راموني أنه لا يمكن أن نتصور أسبوعا يمر دون أن تخبرنا وسائل الإعلام بكل أشكالها بزواج جديد بين شركات كبرى، ففي سنة 1997 مثلا بلغ حجم الانصهارات والتحالفات ما لا يقل عن 1600 مليار دولار، طالت عموما القطاعات التي تعتبر إستراتيجية في عصر العولمة أي البنوك ووسائل الإعلام والاتصالات والسيارات والإلكترونيات وما إلى ذلك (**يحي اليحياوي،1999**)[70].

كما تجاوزت قيمة هذه الاندماجات عام 1998: 1500 مليار دولار، وقد نتج عنها:

- ثالث أكبر شركة سيارات في العالم(ديملر-كرايزلر).
- أكبر شركة نفط في العالم(اكسون- موبيل).
- ثالث أكبر شركة نفط في العالم(بريتش برتروليوم- أموكو).
- أكبر مؤسسة مصرفية في العالم (دويتشه بدك- بانكرزترست).
- ثاني أكبر مؤسسة مصرفية في العالم(سيتكورب- ترافلرز) (**زكريا عبد الجواد،2002**)[71].

3.2. دور الدولة في ظل اتساع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات:

إن الدولة التي كانت في وقت قريب حاملة لواء الرأسمالية والمدافعة عنها بالترغيب تارة وبالتهريب تارة أخرى، مما خلق ما يسمى بالبرجوازية الوطنية والثقافة الوطنية والهوية الوطنية، قد تأكل دورها بظهور قوة الشركات متعددة الجنسيات التي راحت تحول الحاضر، وترسم المستقبل كما يحلو لها، فصارت هي المسيرة والدولة هي التابعة.

وتوضيحا للدافع الخفي وراء إضعاف دور الدولة نقدم التالي: يري البعض أن القوى الرأسمالية في مراحل نشأتها الأولى، اتخذت من الدولة القومية أداء لتحقيق أهدافها، إذ أسهمت أجواء الأمن والديمقراطية والاستقرار السياسي التي كفلتها الدولة في انتعاش القوى الرأسمالية محليا، ثم اتخذت الرأسمالية من القوة العسكرية للدولة القومية أداة لتوسيع نطاق سيطرتها عالميا وبعد أن استشعرت الرأسمالية أنها قد وصلت إلى مرحلة النضج وإمكانية الاعتماد على الذات، ومن ثم لم تعد بحاجة إلى دور الدولة ، بل أكثر من ذلك، لقد أصبحت الدولة من منظور القوى الرأسمالية تمثل قيدا أو عائقا يكبل حركة القوى الرأسمالية ويعرقل جهودها في تحقيق أهدافها ومن ثم جاءت دعوة القوى الرأسمالية إلى إحلال الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة، لتحدد مهمة الدولة من وجهة نظر النيوليبراليين في كونها مجرد "مضيفة" للشركات متعددة الجنسية بكل ما تفرضه أصول الضيافة من كرم وترحيب وما إلى ذلك من خدمات وتيسيرات (**ممدوح محمود منصور،2003**)[72].

وبذلك فالشركات متعددة الجنسيات بقدر ما تتعاظم ويشتد عودها، بقدر ما تحتاج إلى الدولة لا فيما يخص تمويلها للبنيات التحية الوطنية المكلفة، ولا في تشجيع استثماراتها في البحث والتنمية والتطوير التكنولوجي، ولا في تمكنها من العقود الوطنية ذات المردود العالي أو في اعتمادها تشريعات مرنة (في تسيير سوق الشغل بالخصوص) فحسب، ولكن أيضا في مساعدتها قانونيا وتجاريا ودبلوماسيا لخوض "صراع البقاء" على مستوى الأسواق العالمية.

وبهذا تكون الشركات متعددة الجنسيات حلت محل الدولة التي تحولت إلى جهاز أمني يعمل على حماية مصالح تلك الشركات، وبالمقابل تؤمن هذه الشركات استمرارية الدولة كتشكيلة سياسية واجتماعية حسب باتريلا (**يحي اليحياوي.1999**)[73].

ومعنى ما ورد أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت الفاعل المركزي في العولمة تغذيها وتكرسها، ليس فقط من خلال ما تتميز به من سمات، ولكن أيضا من خلال سيطرتها على مجالات الإعلام والاتصال(ثمرة الثورة المعلوماتية) وتمكنها من تهميش وتقليص دور الدولة وتوظيفها للمؤسسات الدولية.

3. الثورة المعلوماتية مفتاح العولمة :

منذ نهايات القرن التاسع عشر، وعلى امتداد القرن العشرين، حدثت تطـــورات هائلـــة في مجـــال التكنولوجيا خاصة تكنولوجيات الاتصالات والمواصلات الدولية، بحيث أصبح مفهوم العولمة (بمعنى النظر إلى العالم ككل مترابط) يبدو قابلا للتحقق لأول مرة في تاريخ البشرية بشكل ملموس.

1.3. التطور المذهل لتكنولوجيا الاتصالات:

يمكننا أن نشير في هذا الصدد إلى العديد من المحطات الهامة لمسيرة التطور هذه:

- في سنة 1866 بدأ تشغيل أول كإبل للاتصالات التلغرافية عبر المحيط الأطلنطي .
- في سنة 1884 بدأ العمل بتوقيت جر ينتش لتنسيق المواقيت عبر العالم.
- في سنة 1891 تم أول اتصال هاتفي دولي بين لندن وباريس .
- في سنة 1899 تم التقاط أول رسالة لا سلكية عبر المحيط الأطلنطي.
- في سنة 1918 بدأت خدمة البريد الجوي لأول مرة.
- في سنة 1919 نجحت أول رحلة طيران عبر الأطلنطي بدون توقف.
- في سنة 1926 تم أول اتصال تليفوني عبر المحيط الأطلنطي.

إن هذا التقدم الفائق في وسائل المواصلات والاتصالات، دفع إلى بروز مصـــطلح القريـــة الكونيـــة (العالمية) في 1960 من طرف مارشال ماكلوهان ، وقد تواصل هذا التطور بوتيرة متسارعة ، حيث أدخلت خدمة الاتصال الدولي المباشر بين لندن وباريس في 1963. وفي 1976 تم أول بث تلفزيوني عبر الأقمار الصناعية (**ممدوح محمود منصور ،2003**)[74]، ولكن سنة 1991 حدث أبرز تطـــور في مجال الاتصال ، إذ بدأ تشغيل أول شبكة للاتصالات الدولية (world wide web) الشيء الذي سمح بترابط العالم بشكل كبير جدا ، وأصبحت الانترنيت ظاهرة واسعة الانتشار ، عميقـــة الأثـــر والتأثير في ظرف وجيز .

2.3. دور المعلوماتية في نشر العولمة :

يعود ظهور الإنترنت إلى بداية الستينات أين احتدمت الحرب الباردة وتزايدت احتمالات انـــدلاع حرب نووية شاملة وساد الاعتقاد أن حسم الحرب المحتملة بين المعسكرين إنما يمر حتما عـــبر مـــن يكسب السبق التكنولوجي ويتحكم في مصادر المعلومات والخبر.

من أجل ذلك أقامت وكالة المشاريع المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية شبكة الاربانيت عـــام 1969 للربط بين الجامعات و مراكز البحوث الأمريكية ضمانا لاستمرار التواصـــل بـــين مراكـــز البحوث و متخذي القرار العسكري و السياسي في حالة حدوث ضربة سوفيتية نوويـــة مفاجئـــة

(عبد الكريم بكار، 2000) [75]. و لم يصبح الانترنيت العمود الفقري للانترنيت إلا سنة 1983 حينما عزلت وزارة الدفاع الأمريكية الجانب العسكري للشبكة و أدمجت الاربانيت المدني في شبكة " مؤسسة العلوم الوطنية " التي تكفلت بتمويل تنميته حتى أوساط التسعينات و هي تضم أكثر من 4500 شبكة مستقلة .

و يعزى انتشار المعلوماتية أو شبكة الانترنيت إلى عدة اعتبارات منها الميزة العلمية و الجامعية التي أضفتها الشبكة على نفسها منذ البداية حيث يتبادل عبرها الباحثون و الجامعيون المعطيات و المراسلات و الأفكار ويتقاسمون من خلالها التحليلات و التجارب . فضلاً عن لا مادية الشبكة و بالتالي قدرتها على اختراق الحدود و القوانين فضلا عن غياب مؤسسات رقابة مركزية وطنيا و عالميا تعود لها صلاحيات تقنين الشبكة و محتوياتها. إضافة إلى سهولة اعتمادها إذا ما توفرت البنية الاتصالية و الإعلامية (يحي اليحياوي، 1999)[76].

وما تجدر الإشارة إليه هو تمركز هذه الشبكة في يد الدول الصناعية الكبرى و هيمنتها على عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي عبر العالم، إذ تشير التقديرات إلى أن حجم التدفق الإعلامي من الشمال إلى الجنوب يفوق حجم التدفق الإعلامي في الاتجاه العكسي بحوالي مائة مرة كما أدت عمليات الاندماج إلى نشوء احتكارات عالمية و تركز السيطرة الإعلامية في يد عدد قليل من الشركات متعددة الجنسية(ممدوح محمود منصور، 2003)[77].

ولئن كانت عولمة الشبكة منقوصة (متمركزة في يد الدولة الكبرى) فإن هذا لم يمنعها من أن تؤثر في العولمة و تكرس توجهاتها. فالشبكة المعلوماتية بعد أن كانت مخصصة للبحث العلمي تحولت إلى شبكة تجارية تمارس في ظلها عمليات البيع و الشراء و التبادل التجاري و المالي وهو ما أدى إلى عولمة التنافسية على نطاق واسع، كما أدى إلى توحيد أنماط الإنتاج و الاستهلاك على المستوى العالمي. إذ أصبحت من الوسائل الإعلانية المهمة مع العلم أن ميزانية الإعلان في العالم في السنوات الأخيرة قد تجاوزت التوقعات حيث بلغت نحو 330مليار دولار ، ونتيجة لهذه الحملات الإعلانية والدعاية المكثفة بات الناس يستهلكون مالا يحتاجونه وبات المطلوب منهم المزيد من الاستهلاك حتى تظل عجلة الصناعة في حالة من الحركة الدائبة (عبد الكريم بكار،2000)[78] بعبارة أخرى أدى التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي تخطت الحدود القومية أن أصبحت المجتمعات المختلفة وثيقة الصلة ببعضها، كما أن هذه الوسائل باتت تمثل مصدرا رئيسيا من مصادر المعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات السياسية في العديد من الدول .

ويرى البعض أن التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال قد أدى إلى العديد من النتائج ، ففي مجال السياسة تمثلت في دعم التوجه نحو الديمقراطية، وتزايد معدلات المشاركة السياسية، إذ تم إجراء أول انتخابات عامة إلكترونية في النرويج عام 1993وفي المجال الاجتماعي ظهور الحكومة الإلكترونية كبديل للحكومة الورقية ومجتمع المعلومات كبديل للمجتمع الصناعي .

وبذلك يمكن القول أن ثورة الاتصالات و المعلومات على المستوى العالمي قد أدت إلى زيادة الوعي العالمي بفكرة الوحدة العالمية، أو بعبارة أخرى دعم اتجاهات العولمة، حيث أدت إلى توحيد متزايد للعالم ككل مترابط ، كما تزايدت معدلات الاتصال والتفاعل الدولي ، وهو ما أدى إلى زيادة الترابط بين مختلف أرجاء المعمورة .وفي نفس السياق يرى جيد نز أن ثورة الاتصالات والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات كان لهما أكبر الأثر في دعم عمليات العولمة .

وبالمقابل يمكننا القول أن نلمس أيضا أن ظاهرة العولمة قد مثلت قوة دافعة كبيرة في مجال النهوض بقطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتنميته وتطويره، إذ باتت الحاجة ماسة في ظل العولمة لوسائل الاتصال والربط والتكنولوجيا المتطورة ويدلل على ذلك ما يلي :

- أن عولمة الإنتاج تستلزم أن تحل الوحدات الإنتاجية الصناعية المبعثرة في أماكن مختلفة من العالم ، محل الوحدات الصناعية العملاقة في دول المركز، ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تحقيق التواصل بين هذه الوحدات الإنتاجية المتباعدة جغرافيا ، وبذلك فإن تقدم وسائل الاتصال يمثل شرطا ضروريا ولازما لتحقيق العولمة وتسارع معدلاتها.
- تشير التقديرات إلى أن الأنشطة والاستثمارات ذات الصلة بالاتصالات والمعلومات قد باتت تمثل الأنشطة الأكثر رواجا والأكثر ربحية في ظل العولمة، ولعل ما يدل على ذلك هو تراجع نصيب قطاعي الزراعة والصناعة من إجمالي الناتج العالمي من38.8عام 1960 إلى حوالي 25.8 عام 1990 ، إضافة إلى ذلك تشير الإحصاءات إلى أنه من بين أكبر 100شركة على مستوى العالم ككل عام 1995، فإن ما يقرب من 3/5 هذه الشركات يعمل في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهو ما يفسر اتساع الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية (**ممدوح محمود منصور، 2003**)[79] .

مما سبق ذكره يمكن القول أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال سهلت عمليات الإنتاج والتوزيع وتنقل السلع والخدمات على نطاق عالمي، وبفضلها تشابكت الأسواق المالية وتوفرت المعطيات الدقيقة عن توجهاتها العامة وتقلباتها اليومية، إلا أنه لم يكن لها أن تنتشر ويتسع فضاؤها لولا تكثيف العلاقات الدولية التي ميزت مرحلة العولمة، ولعل ما يربط العولمة بهذه الثورة المعلوماتية هي الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على تكريس ظاهرة العولمة وهذا لا يتم إلا من خلال الثورة المعلوماتية وفي مقدمتها شبكة الإنترنت.

وكخلاصة لما قيل جاءت الثورة المعلوماتية كتطور نتج عن الثورة الصناعية التي كانت قبلها،وقد ساهمت هذه الثورة متمثلة في الإنترنت في إعطاء حركة العولمة دفعة قوية ساهمت في انتشارها وذلك بسبب سرعة الاتصالات وسهولتها، وسرعة الحصول على المعلومة وتوفرها، فمثلا يستطيع من بالشرق أن يكلم من في الغرب في دقائق محدودة ويراه، لينطبق القول القائل أن العالم قد أصبح قرية كونية صغيرة فقد تجد في الإنترنت آلاف الدوريات والمجلات والكتب والمواقع الثقافية والتعليمية والمواقع التابعة للمؤسسات والشركات والمنظمات والحكومات والأفراد في تجمع أقل ما يقال عنه أنه رهيب عجيب ، إلا أن خبراء الانترنيت يقولون أن تكنولوجيا الإنترنت لا تزال في طور الطفولة ، وأنها لم تحقق أكثر من خمسة في المائة تقريبا من الإمكانيات الكامنة فيها . (مناقشات العولمة، 2001)[80] .

لقد حاولنا من خلال هذا الجزء من الدراسة إبراز دور الثورة المعلوماتية في نشر ظاهرة العولمة. لكن بقي شطر آخر هو التغيير الجذري الذي أحدثته هذه الثورة في الاقتصاد وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في الفصل الثاني.

خلاصة الفصل:

تعددت الاتجاهات في تأصيل العولمة بين مدرسة التفكير التقني للتحولات والتي تعتبرها درجة متقدمة من المجال التقني، وبين مدرسة المراحل التطورية لنمط الإنتاج والتي اعتبرتها امتداد لمنطق الرأسمالية وتعميمه بانتقاله من عالمية دائرة التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج، وهو ما يعبر عن الاتجاه التوسعي لرأس المال ونزوع الأقوى إلى اقتحام الأسواق، مما يعني بروز نوع جديد من الإمبريالية وإخلال واضح بالتوازن بين رأس المال والعمل، ولقد صدرت الدعوة إلى العولمة من الولايات المتحدة الأمريكية ،مما حدا بالبعض لاعتبارها هيمنة للقيم الأمريكية نظرا لما تمتلكه من مقومات لبسط نفوذها، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج النظام الرأسمالي فيمكن اعتبارها كهيمنة لهذا الأخير بقيادة من هذه الدولة إلى حد الساعة.

كما احتدم الجدل حول طبيعة العولمة في كونها قديمة أم حديثة ،وفي الرؤى المختلفة لها والقائلة بالاندماج فيها على اعتبارها حتمية لا يمكن تحقيق التقدم من دونها، وبين الرؤية الانتقادية للعولمة والتي تعتبرها مؤامرة تحاك من جانب الدول المتقدمة لفرض هيمنتها على بقية دول العالم.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن العولمة هي مرحلة متطورة من النظام الرأسمالي تستند في قيامها إلى الثورة المعلوماتية التي ألغت قيود الزمان والمكان والنظرية النيوليبرالية التي تعد من أكبر الدعاة لها ، وهي بذلك تمهيد لإدارة الأقوى في بسط سلطانه، وقد أصبحت العولمة تمثل واقعا دوليا جديدا ينبغي التعامل معه والاستعداد لمواجهته.

وتتحدد العولمة الاقتصادية في نوعين رئيسيين هما: العولمة الإنتاجية والعولمة المالية. والواقع أن العولمة المالية وتطورها في العقدين الماضيين قد ارتبط بما سمي بالانفتاح المالي" التحرير المالي" الذي يعد جزءا هاما من مكونات النيو ليبرالية، كما ارتبطت بنهاية عصر بروتن وودز والتحول من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف المعومة.وبظهور فوائض مالية ضخمة عجزت الأنظمة الوطنية بالبلدان الصناعية عن استيعابها محليا، فراحت تبحث عن فرص استثمارية مربحة لها في ظل عالم تفاقمت فيه علاقات العجز والفائض بين الدول. ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية، بمؤشرين هما: تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول المتقدمة وتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

وتشكل كل من مرحلة تدويل التمويل غير المباشر ، مرحلة التحرير المالي، ومرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة المحطات الهامة في مشوار العولمة المالية التي ترتكز على العديد من القوى كصعود الرأسمالية المالية وظهور الابتكارات المالية والتقدم التكنولوجي فضلا عن عملية

الخوصصة وغيرها من العوامل.وبفضل الليبرالية الجديدة وثورة الاتصالات المالية ،هيمن الرأس المـــال المالي على كثير من الاقتصاديات وأرسي مبدأ الأسبقية في الاستثمار في المضاربات على الاستثمار في قطاعات الإنتاج المادي.

أما عولمة الإنتاج فتتحقق بدرجة كبيرة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات من خلال عولمة التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي بالنظر لما تتمتع به هذه الشركات من سمـــات : كالضـــخامة وطريقة تعبئتها للمدخرات وتنوع أنشطتها وانتشارها الجغرافي ونتيجة لذلك بسطت نفوذها علـــى الدولة التي تحولت إلى جهاز أمني يعمل على حماية مصالحها، واستفادت مـــن الثـــورة المعلوماتيـــة وجعلت من نفسها مؤسسة شبكية ،كما فرضت هيمنتها على المؤسسات الاقتصادية الدولية.

من بين ما يمكن أن نخلص إليه هو أن الثورة المعلوماتية لعبت دورا كبيرا في تغذية العولمة وفي تغيير طبيعة الاقتصاد.

هوامش الفصل الأول:

1. ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 11.
2. محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع، 2003، ص 46.
3. عبد الكريم بكار، العولمة: طبيعتها وسائلها تحدياتها التعامل معها، دار الإسلام، 2000، ص 11.
4. ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 13.
5. عبد الأمير السعد، العولمة..مقارنة في التفكير الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2،2003 ص ص. 116-117.
6. حسين النديم، ماليا النظام العالمي يلفظ أنفاسه، 2001 ، www.islamonline.net
7. عبد الحافظ الصاوي، العولمة الاقتصادية أبدية أم ظرفية، 2002 www.islamonline.net
8. محمد آدم، العولمة وأثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية، 2000 www.mmsec.com
9. عبد الأمير السعد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 121-123.
10. محي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 45.
11. مصطفى العبد الله الكفري، العولمة المفهوم والمصطلح، 2003، www.rezgar.com
12. ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 16.
13. مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سبق ذكره.
14. عبد الوهاب حميد رشيد، نقد العولمة، 2003، www.iragcp.org
15. عبد الكريم بكار،مرجع سبق ذكره، ص 22.
16. عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سبق ذكره.
17. عبد الكريم بكار، مرجع سبق ذكره، ص 25.
18. ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 20.
19. عبد الكريم بكار، مرجع سبق ذكره، ص 40.
20. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 24.
21. محمد الفرجاني حصن ، أفريقيا وتحديات العولمة، المكتبة الجامعية، الطبعة الثانية، 2003، ص 48.
22. ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 30.
23. عبد الكريم بكار، مرجع سبق ذكره، ص ص. 17-18.

24. يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة، أفريقيا الشرق، 1999، ص ص. 25-29.

25. نفس المرجع، ص 32.

26. أحمد سعد، عولمة الثراء وفقر العولمة، www.annahjaddimocrati.org

27. ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 32.

28. يحي اليحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

29. عبد الكريم بكار، مرجع سبق ذكره، ص ص. 20-21.

30. عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق.

31. نفس المرجع.

32. جوزيف عبد الله، عولمة ماذا؟ كيف؟ لمن؟، 2004، www.urfig.org

33. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص ص. 29-30.

34.Chettab Nadia, la mondialisation économique :le nouvel intrument de l'égémonie euro-americaine-le cas d'Algérie, avril, 2002, p83

35. ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص.31.

36. منير الحمش، تصحيح مسار التنمية في عالم متغير، 2002، www.albaath.com

37. محمد السيد سليم، الأبعاد أوسه للعولمة، 2003، www.aldawah.com

38. ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص.17.

39. عبد الأمير السعد، مرجع سبق ذكره،

40. صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير ، بسكرة، العدد، 02، جوان 2002،ص.216

41. حسين النديم، مرجع سبق ذكره.

42. رمزي زكي، العولمة المالية الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، الكويت، 1999، ص.65 .

43. نفس المرجع، ص.ص. 19-52.

44. François chesnais, la mondialisation financière, genèse, coût et enjeux SAGIM, France, 1996, p. 10.

45. صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص. 216.

46. رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 67-70.

47. نفس المرجع، ص. 70-74.

48. زكريا عبد الجواد، نحو مشاركة المجتمع المدني في عالم نظيف، تعولم الفساد حتى صار وحشـــــا، 2002، www.albayan.co.ae
49. محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 07 ديسمبر 2002، ص ص. 185-188.
50. رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 75-77.
51. نفس المرجع، ص ص 86-108.
52. زكريا عبد الجواد، مرجع سبق ذكره.
53. مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سبق ذكره.
54. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001، ص ص. 22-23.
55. يحي اليحياوي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 66-70.
56. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص. 23.
57. جون هدسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، 1987، ص.285.
58. العولمة الاقتصادية والنظام العالمي الجديد، 2001، www.ahram.org.eg
59. يحي اليحياوي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 155-162.
60. عبد السلام أبوقحف، الإدارة المالية، مكتبة الاشعاع، 2002، ص. 149.
61. جون هدسون، مرجع سبق ذكره، ص. 699.
62. يحي اليحياوي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 41-43.
63. زكريا عبد الجواد، مرجع سبق ذكره.
64. محمد أمحزون، العولمة مقاومة وتفاعل، 2002، www.albayan-magazine.com
65. عادل المهدي: مرجع سبق ذكره، ص. 51.
66. صلاح الدين حسن السيسي: الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص. 12.
67. نفس المرجع، ص. 12.
68. محمد محي مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 60-65.
69. مناقشات العولمة،2001، www.urfig.com
70. يحي اليحياوي، مرجع سبق ذكره، ص. 101.
71. زكريا عبد الجواد، مرجع سبق ذكره.

72. ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص. 53.

73. يحي اليحياوي، مرجع سبق ذكره ص ص. 48-50.

74. ممدوح محمود منصور ، مرجع سبق ذكره ص ص. 22-23.

75. عبد الكريم بكار، مرجع سبق ذكره ص. 58.

76. يحي اليحياوي، مرجع سبق ذكره ص ص. 139-142.

77. ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره ص. 137.

78. عبد الكريم بكار، مرجع سبق ذكره ص. 60.

79. ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره ص ص. 131-133.

80. مناقشات العولمة، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: عالم المعلوماتية في الاقتصاد

I. من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة.

1. بروز اقتصاد المعرفة.
2. خصائص اقتصاد المعرفة.
3. تغيرات جوهرية رافقت الاقتصاد الجديد

II. الأعمال الالكترونية في الاقتصاد الرقمي:

1. التجارة الالكترونية محور الأعمال الرقمية.
2. أدوات الدفع في التجارة الالكترونية.
3. فوائد وتحديات التجارة الالكترونية.

III. متطلبات وتحديات اقتصاد المعرفة على الدول والمؤسسات.

1. السياسة المعلوماتية.
2. إدارة المعرفة.

لم يتوقف أثر الثورة المعلوماتية عند المساهمة في دفع عجلة العولمة، وإنما تجاوز ذلك إلى الدخول بالإنسانية في عصر ما بعد الثورة الصناعية، حيث ظهر فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية هو "اقتصاد المعرفة" القائم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع. وأصبح تقدم أي دولة مرهون بكيفية ومدى استفادتها من هذه الثورة التي فتحت آفاقا واسعة للنمو لم تكن موجودة من قبل و لم يتوقع لها أن تكون، وإذا كانت الدول تقسم إلى دول متقدمة وأخرى نامية استنادا إلى معيار الدخل ...، فهي اليوم تقسم إلى دول سريعة الخطى، المتأهبون والمبتدئون إن لم نقل الفاشلون على أساس معيار جديد هو مؤشر مجتمع المعلوماتية.

إذن لقد أتى هذا الاقتصاد بفرص حقيقية كما وضع تحديات هائلة أمام الدول وكذا المؤسسات، وللتعرف أكثر عما أحدثته الثورة المعلوماتية سنتعرض للآتي :

I. من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة:

1. بروز اقتصاد المعرفة:

تعددت المصطلحات حول طبيعة الاقتصاد الذي رأى النور بفضل التطور غير المسبوق في تقنية المعلومات والاتصال بالاقتصاد الجديد، اقتصاد المعرفة، اقتصاد المعلومات، الاقتصاد الإلكتروني، اقتصاد الويب، اقتصاد الإنترنيت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الشبكي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد اللامادي، اقتصاد التكنولوجيات الحديثة، ... إلا أن كل اصطلاح قد يخفي لدى من يتبناه وجهة نظر أو أطروحة معينة.

1.1. أطروحة الاقتصاد الجديد:

مصطلح الاقتصاد الجديد ظهر في أواخر التسعينات من طرف الصحفي Kelvin Kelly الذي يرى أن هناك ثلاث سمات لهذا الاقتصاد هي:

- الطابع الشمولي العالمي.
- طابع الاتصال أو الشبكة.
- ارتكازه على المعلومات كمنتجات غير مادية (**بروش زين الدين، 2003**)[1]

ولعل ما دفع للإعلان عن مولد الاقتصاد الجديد هو النمو الاقتصادي القوي الذي حظيت به الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من التسعينات، مع التضخم المنخفض والتزايد في إنتاجية العمل، والذي يعزى إلى التقدم في مجال المعلومات والاتصالات حسب الكثير من المراقبين، كما نالت الولايات المتحدة الأمريكية مركزا قياديا في إنتاج واستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبذلك يكون الاقتصاد الجديد قد بدأ فيها.

وتشير الدلائل على وجود رابطة قوية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبين تسارع نمو إنتاجية الأيدي العاملة خلال النصف الثاني من التسعينات، غير أنه لا يمكن الجزم أن هذا التحول نحو ازدياد نمو الإنتاجية يعتبر مستداما، أم إذا كان يمثل تحولا يحدث لمرة واحدة نحو إنتاجية أكثر ارتفاعا.على انه يمكن للابتكارات التكنولوجية أن تزيد من نمو إنتاجية العمل من خلال:

- زيادة رأسمال التكنولوجيا المعلوماتية بالنسبة للعمالة بوسائل تؤدي إلى زيادة الناتج.
- تغيير طريقة تفاعل رأس المال والأيدي العاملة بحيث يزداد الإنتاج رغم بقاء رؤوس الأموال والعمالة المستخدمة كما هي دون تغيير (**الاقتصاد الجديد، 2001**)[2]

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، شهدت فترة التسعينات نموا في إنتاجية العمل وذلك للأخذ السريع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهبوط حاد في أسعار أجهزة الكمبيوتر بنحو 22 % سنويا في الفترة 1995 - 2000 بسبب الابتكارات التكنولوجية، مما أدى إلى تشجيع المؤسسات للاستثمار في هذه الأجهزة (**Paula De Masi ،2001**)[3]، حيث شكلت الاستثمارات في أجهزة الإعلام الآلي ووسائل الاتصال ثلث النمو (**Chettab Nadia ،2002**)[4] .

إن هذا التغيير الجذري هو الذي دفع برئيس الصناعيين الفرنسي للبرامج BVRP بالقول: «إن الاقتصاد الجديد هو الكثير من كل شيء، الكثير من المال والبورصة، من المنافسة، التجهيزات، من النمو، من الخدمات، والقليل من الوقت ومن المسافات، بينما اعتبره مانويل كاستل بأنه طريقة لمنح الحياة للمبادرات الفردية، لأنه وببساطة يمثل إعادة بناء للرأسمالية من خلال التكنولوجيات الحديثة، (**Chettab Nadia ،2002**)[5].

2.1. أطروحة اقتصاد الإنترنيت:

إن اقتصاد الإنترنيت (اقتصاد الويب، الاقتصاد الالكتروني، الاقتصاد الافتراضي...) وغيرها من المصطلحات المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة تشمل أي شركة تعتمد على الإنترنيت اعتمادا كليا أو جزئيا في توليد عوائدها أو بعض عوائدها، وبذلك يشمل هذا الاقتصاد:

- **شركات بنية الانترنيت**: وهي الشركات التي تولد عوائدها كاملة أو جزءا من عوائدها عن طريق تقديم المنتجات التي تتشكل منها بنية الانترنيت سواء أجهزة أو برمجيات أو خدمات أو معلومات ومعارف مثل: أي بي إم، كومباك، مايكروسوفت، أوراكل...
- **شركات الاتصالات**: التي تسمح بتدفق بيانات الانترنيت عبر خطوط الاتصال التابعة لها كما أن هذه الشركات قد تكون هي التي توفر خدمة الانترنيت للمشتركين، حيث تشمل تطبيقات محركات البحث على الانترنيت، والتدريب والتعليم على الانترنيت، والاستشارات وقواعد المعلومات على الانترنيت.
- **شركات البيع عبر الانترنيت**: إذ هناك كم هائل من الشركات التي تبيع المنتجات عبر الانترنيت، وتنقسم هذه الشركات إلى نوعين:
  - **شركات تعتمد على الانترنيت اعتمادا كليا**: في تسيير أعمالها (ليس لها على أرض الواقع مخازن أو متاجر) ومنها شركة Amazon.com.
  - **شركات تعتمد على الانترنيت اعتمادا جزئيا في تسيير أعمالها**: أي لها على أرض الواقع منشآت كالمخازن والمتاجر، ومنها شركة LL Beans.

✦ **شركات الوساطة الالكترونية عبر الانترنيت:** وظيفتها الرئيسية تسهيل وتحفيز الاتصال والتواصل بين البائعين والمشتركين، ومنها شركة Ebay وشركة Etracle أي أنها تشمل شركات الدعاية على الانترنيت، شركات الوساطة كالمكاتب العقارية، وكالات السياحة، مواقع البيع بالمزايدات العلنية، هذا وهناك وسطاء مجانيين مثل شبكة (Altavista)، (Excite)، (MSN)، (Yahoo)(**خالد الطويل، 2001**)[6].

وما يمكن ملاحظته أن النشاطات الأربع السابقة الذكر نمت بمعدل مذهل لم يشهد له مثيل من قبل، وإجمالا فقد تراوحت زيادة عائدات اقتصاد الانترنيت من 301 بليون دولار إلى 507 بليون دولار للفترة (98 - 99) بمعدل نمو وسطي قدره 68 %، بعبارة أخرى في عام 1999 تجاوز اقتصاد الانترنيت بوصول عائداته إلى 507 بليون دولار عددا من الصناعات التي يقارب عمرها قرنا من الزمان، على غرار خطوط الطيران 355 بليون دولار، الاتصالات التقليدية 300 بليون دولار، وهو ينافس الآن صناعة النشر 750 بليون دولار، ومن جهة أخرى فإن اقتصاد الانترنيت قد وفر حتى نهاية 1999 حوالي 2,3 مليون فرصة عمل، وإن كان عددها في نهاية 1998، 1,6 مليون فرصة أي أن معدل نمو فرص العمل في الاقتصاد هو 46 % في العام (**محمد مراياتي، 2001**)[7].

وعليه هناك من يعتقد أن الاختراعات الجديدة قد جعلت مئات الآلاف يفقدون وظائفهم، ولكن الملايين حصلوا على فرص عمل جديدة، استنادا إلى فترة ما بين عامي 1995 و1999 وفضل البريد الصوتي وبرامج معالجة الكلمات للطباعة الميسرة ،تقلصت فرص العمل في قطاع السكرتارية بنحو 600 ألف وظيفة أو 17 % من ذلك القطاع، و فقد 74 ألف شخص عملهم في مجال السجلات والدفاتر المحاسبية المالية، وفقد 16 % من موظفي مبيعات الجملة والتجزئة أعمالهم، ولكن بالمقابل نشأت جيوش جديدة من المخترعين والمبرمجين ومدربي الكمبيوتر القادرين على تصميم برامج جديدة أو التدرب سريعا على استعمال تلك البرامج، ففي مجال البرمجيات (السوفت وير) وجدت ما بين عامي 1995 و1999 نحو 700 ألف فرصة عمل، وفي مجالات أخرى دخلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملها كما أن 300 ألف فرصة عمل مساندة ظهرت عام 1999، في حين بلغت فرص العمل الجديدة في قطاع البرمجيات في ذلك العام نحو 800 ألف فرصة عمل وفي أفريل 2000 كانت التقديرات تشير لحاجة سوق البرمجيات والتكنولوجيا الحديثة لنحو 800 ألف شخص عجز السوق الأمريكي عن توفيرهم (**مايكل ماندل، 2001**)[8].

3.1. أطروحة اقتصاد المعرفة:

يعد الاقتصادي Arrow أول من أطلق مصطلح اقتصاد المعرفة وذلك سنة 1992 (Sandrine paillard،2001)[9] وهو عبارة عن فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، فالمجتمع المبني على امتلاك ناصية المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة، مؤهل أكثر من غيره للسير في ركب التقدم، فاقتصاد المعرفة يقوم على أساس إنتاج هذه المعرفة واستخدام ثمارها وإنجازاتها، أو بالأحرى استهلاكها، وبذلك تشكل المعرفة بمفهومها الحديث جزءا أساسيا من ثورة المجتمع المتطور ومن رفاهيته الاجتماعية.

إن مفهوم "المعرفة" ليس بالأمر الجديد بالطبع، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتح وعيه، وارتقت معه من مستوياتها البدائية، مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها، حتى وصلت إلى ذراها الحالية، غير أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمط حياة الإنسان عموما، وذلك بفضل الثورة المعلوماتية (**محمد دياب، 2003**)[10].

حيث تشتمل المعرفة، معرفة الماهية Know What، معرفة الكيفية Know How معرفة الأسباب والعلل Know Why، معرفة الاختصاصيين والعاملين في مختلف المجالات Know Who، كما تصنف العمليات الأساسية التي تجرى في المجالات المعرفيه إلى أربع عمليات هي: توليد المعرفة، ثم نقلها، ثم نشرها، وأخيرا وهي الأهم استثمار المعرفة (**محمد مراياتي، 2001**)[11].

على الرغم من تعدد المصطلحات الدالة على الاقتصاد الذي نشأ في ظل التكنولوجيات الحديثة، إلا أننا نفضل استخدام مصطلح "اقتصاد المعرفة" لاعتبارات عدة، فهو من ناحية اقتصاد جديد لأنه أضاف عنصر المعلومات إلى جانب العناصر التقليدية للإنتاج، ومن ناحية أخرى فهو أشمل من اقتصاد المعلومات، لأن المعلومات ناتج عن معالجة البيانات تحليلا أو تركيبا لاستخلاص ما تتضمنه البيانات بتطبيق عمليات حسابية، معادلات، طرق إحصائية ورياضية ومنطقية أو بعبارة أخرى، فالمعلومات هي التي تؤدي إلى تغيير سلوك وفكر الأفراد واتخاذ القرارات، في حين أن المعرفة هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم (**حسانة محي الدين، 2002**)[12].

ويعرفها الصباغ على أنها مصطلح يستخدم لوصف فهم أي منا للحقيقة، وبذلك يمكن للمعرفة أن تسجل في أدمغة الأفراد أو يتم خزنها في وثائق المجتمع (أو المنظمة) ومنتجاته وممتلكاته ونظمه، وعملياته، ولابد من التمييز بين "المعرفة" و"المعلومات"، فعلى الرغم من عدم وضوح الحدود

الفاصلة بين المصطلحين، إلا أنهما ليسا وجهين لعملة واحدة (**عماد الصباغ، 2002**)[13]، فالمعلومات هي ما ينتج من معالجة البيانات التي تتوالد في البيئة وهي تزيد مستوى المعرفة لمن يحصل عليها، وهذا يعني أن المعرفة هي أعلى شأنا من المعلومات، فنحن نسعى للحصول على المعلومات لكي نثري معارفنا، وهذا ما يصب في القول بأن اقتصاد المعرفة اشمل من اقتصاد المعلومات.

كما أن اقتصاد المعرفة ترعرع في كنف التكنولوجيات الحديثة وعلى رأسها الانترنيت فهو يضم في طياته اقتصاد الويب (الاقتصاد الالكتروني، اقتصاد الانترنيت)، ولكن هذا لا ينفي أننا سنستخدم بين الحين والآخر المصطلحات السابقة الذكر كلما كان ذلك أنسب.

2. خصائص اقتصاد المعرفة:

يقوم اقتصاد المعرفة أساسا على الهياكل القاعدية (*infrastructure matérielle*)، ويعد الحاسوب الشخصي أحسن تجسيد لها، ولكن قبل التعرف على خصائص هذا الاقتصاد، لا بأس بالتعرف أولا على خصائص هذه الهياكل، ليسهل علينا بعدها فهم مميزات هذا الاقتصاد.

1.2. مميزات التكنولوجيات الحديثة للاتصال:

تتميز هذه الوسائل بمجموعة من السمات التي لم تكن موجودة في وسائل الاتصال التقليدية ومن أهم هذه السمات المميزة ما يلي:

- **التفاعلية**: أي القدرة على تبادل الأدوار بين مرسل الرسالة الاتصالية ومستقبلها، إذ يتحول من يتعامل مع وسائل الاتصال الحديثة من مجرد متلقي سلبي إلى مشارك متفاعل يرسل ويستقبل المعلومات في ذات الوقت.
- **اللاجماهرية**:: بحيث لم تعد وسائل الاتصال تعتمد على مخاطبة الجماهير، وإنما أصبح من الممكن توجيه الرسائل إلى فرد واحد أو إلى جماعة أو فئة معينة تبعا لاهتماماتها الخاصة.
- **اللاتزامنية**:: بمعنى أنه لم يعد من الضروري أن يتم استقبال الرسالة الاتصالية في وقت واحد للجمهور ككل، وإنما أصبح في إمكان كل فرد أن يبعث بالرسالة التي يريدها في التوقيت الذي يناسبه هو، كما أصبح كل فرد قادرا على أن يستقبل الرسائل التي ترد إليه هو الآخر في الوقت المناسب له.
- **قابلية التحرك**:: حيث أصبح من الممكن استخدام وسائل الاتصال الحديثة أثناء ودون التقيد بمكان ثابت كما هو الحال بالنسبة للهاتف النقال، الحاسب الآلي المحمول...
- **قابلية التحويل**:: أي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط لآخر وتحويلها من صورة إلى أخرى كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة...

- **قابلية التوصيل**: أي توافق الأجهزة الاتصالية مع بعضها البعض مما يسهل إمكانية توصيلها ببعضها بسهولة ويسر بهدف تكوين منظومة اتصالية متكاملة، بغض النظر عن اختلاف الشركات الصانعة أو تباين دول التصنيع.
- **الشيوع**: فقد أدى التطور التكنولوجي الهائل في تصنيع وسائل الاتصال والمعلومات إلى تقليل تكاليف إنتاجها إلى الحد الذي أتاح لها قدرا كبيرا من الانتشار واتساع نطاق الاستخدام بين الأفراد رغم تفاوت مستوياتهم الاقتصادية والثقافية، بحيث لم يعد ينظر إلى هذه الوسائل باعتبارها ترفا لا داعي له وإنما باعتبارها ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، ولنا في انتشار استخدام التليفون المحمول خير مثال على ذلك.
- **الكونية**: أصبح الربط بين وسائل الاتصال الحديثة عالميا بهدف تخطي الحدود الإقليمية، إذ أصبح في الإمكان الاتصال بأي مكان في العالم (**ممدوح محمود منصور، 2003**)[14].

وهكذا يتضح أن التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات قد أتاح البنية الأساسية الضرورية للعولمة بصفة عامة ولعولمة المعلومات بصفة خاصة مما كان له كبير الأثر على العملية الإنتاجية بحيث نشهد الانخفاض النسبي لأهمية الموارد الطبيعية والمواد الخام في العملية الإنتاجية، إذ أصبحت كمية المواد الخام لوحدة المنتج الصناعي حاليا خمس الكمية التي كانت مطلوبة عام 1900 هذا فضلا عن استحداث العديد من المواد الخام المخلقة صناعيا والمستخدمة في عمليات الإنتاج والتي تتسم بوفرتها النسبية وانخفاض تكلفتها مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة، كما أصبحت القيمة المضافة تعتمد في المقام الأول على الخبرة أو الدراية الفنية ***Know How***، ومن ذلك صناعة أشباه المواصلات التي لا تزيد تكلفة المواد الخام فيها عن 3 % من التكلفة الكلية للإنتاج، وهذا ما أدى بدوره إلى:

- تغيرات جذرية في أسعار عوامل الإنتاج مما أدى إلى الإخلال بالصورة التقليدية للتخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي، والتي كانت تتمثل في تمتع الدول النامية بمزايا نسبية في مجال المواد الأولية وتمتع الدول الصناعية بمزايا نسبية في إنتاج السلع المصنعة.
- تعدد الأنواع المنتجة من السلعة الواحدة تبعا لتباينها في درجات الجودة وفي نوعية المواد الخام ومستوى الإتقان، فأصبحنا نرى الدولة الواحدة تصدر وتستورد نفس السلعة في نفس الوقت ولكن مع الاختلاف في النوعية.
- تجزئة إنتاج السلعة الواحدة بين عدد كبير من الشركات بل وأحيانا بين عدد كبير من الدول بحيث باتت كل شركة أو دولة تتخصص في إنتاج جزء أو مكون من مكونات السلعة

الواحدة، مما أدى إلى تزايد درجة الاعتماد المتبادل في المجال الإنتاجي ولاسيما في الصناعات ذات التكنولوجيا الفائقة High-tech.

- أدى التقدم التكنولوجي إلى استحداث أنواع جديدة من السلع وخلق العديد من الحاجات التي لم تكن معروفة من قبل، ولكنها تحولت في غضون سنوات قليلة من مجرد كماليات إلى ضروريات لا غنى للفرد عنها في معيشته اليومية.
- أصبحت العمليات الإنتاجية الزراعية والصناعية على وجه الخصوص تعتمد بشكل رئيسي على التكنولوجيا المتطورة وعلى الميكنة مما أدى إلى تراجع دور العنصر البشري **(ممدوح محمود منصور، 2003)**[15].

وما تجدر الإشارة إليه أن هذه التكنولوجيات الجديدة للاتصال والإعلام NTIC قد تطورت إلى التكنولوجيات الجديدة للذكاء الجماعي. وهذا يبين التطور المذهل والسريع لهذه الوسائل، ولنأخذ على سبيل المثال الحاسوب الشخصي الذي يعد أحسن تجسيدا لها، إذ عرف هذا الأخير تطورا مذهلا من حيث السعر والجودة، وأن معظم الدراسات تبين في هذا الشأن أنه وعلى خلاف المنتجات العادية فإن العتاد الإلكتروني يزيد جودة وينخفض سعرا بوتائر غير عادية، حيث انخفض بمقدار 10000مرة في الفترة ما بين 1970 و1999 **(بروش زين الدين، 2003)**[16]، علما أنه تم اختراع أول كمبيوتر في عام 1946 وكان يدعى (ENIAC) وهي اختصار للعبارة الإنكليزية:(Electronic Numerical Integrator and computer).هذا الجهاز زاد ارتفاعه عن ثلاثة أمتار وبلغ طوله خمسون مترا كلف الملايين من الدولارات وكان لا يستطيع القيام بخمسة آلاف عمليه في الثانية. ولإظهار التطور المذهل الذي حصل في ثورة المعلومات والكمبيوتر نقول أنه لو حصل بنفس النسبة في عالم السيارات لكان لدينا ما يلي:

- وزن السيارة نصف مليغرام.
- سعر السيارة ربع سنت.
- يكفي جلون واحد من البترين حتى تسير السيارة 500 مليون كيلومتر.
- أقل سرعة للسيارة ستكون 50 ألف كيلومتر في الثانية **(طلال أبو غزالة، 2000)**[17]

وبذلك تنقسم المؤسسات على أساس درجة ومجال تدخلها في هذا الاقتصاد إلى نوعين:

- المؤسسات التي تنتج المنتجات والخدمات المعلوماتية.
- المؤسسات التقليدية التي أدركت الوضع الجديد، وتعمل على التأقلم معه من خلال إدراج تغيرات في تنظيمها وفي علاقتها بالمؤسسات الأخرى.

2.2 مميزات اقتصاد المعرفة: يتميز هذا الاقتصاد بـــ:

1.2.2. الطابع اللامحدود لاقتصاديات الوفرة أو الحجم:

كون أن اقتصاد المعرفة يرتكز على المعلومات (سلع غير مادية) والتي تعتبر تكاليف إنجازها مرتفعة جدا في حين أن عملية بثها أو نشرها تكاد لا تكلف شيئا (الإنتاج الإضافي يحمل المؤسسة تكلفة جد بسيطة، تقترب من الصفر بسبب ضآلة التكاليف المتغيرة: تكلفة إنجاز نسخة إضافية من برنامج معين في قرص (CD-Rom) جد منخفضة، وكلما زاد الطلب على المنتوج، كلما تم امتصاص التكاليف الثابتة الأولية، على أنه قد تستفيد المؤسسة من نوعين من اقتصاد الحجم.

- اقتصاد الحجم المعروف والمتعلق بالإنتاج في الاقتصاد التقليدي عند المؤسسات كبيرة الحجم (انخفاض التكاليف المتوسطة بزيادة كميات الإنتاج).
- اقتصاد الحجم المتعلق بالطلب والذي يعتبر أحد خصائص اقتصاد المعرفة، فكلما زادت المبيعات كلما خفضت المؤسسة من سعر البيع مما يغذي زيادة المبيعات وهكذا ... فتحقق المؤسسة بالتالي على الدوام أرباحا حتى وإن اقتربت من الصفر لأن تكاليف الإنتاج تكاد تكون منعدمة، من هنا يبدو واضحا أن لا حدود لاقتصاد الحجم المتعلق بالطلب في الاقتصاد الجديد على عكس الاقتصاد التقليدي.

2.2.2. المكاسب المتحققة من الشبكة:

تطمح كل مؤسسة لزيادة عدد مستعملي منتوجها، وليس من الغريب أن تتوصل مؤسسة إلى السيطرة على السوق بصفة 100 %، إذ تقضي على مروءه الطلب على المسوح بحيث يتمتع المستهلك بالطابع الاستثنائي للمنتوج، فيقع المستهلك (قد تكون مؤسسة منتجة) في قيد يكمن في ارتفاع تكلفة تغيير المنتوج أو تعويض المورد، وتتضمن هذه التكلفة أساسا تكلفة التكوين التي يتطلبها استعمال المنتوج الجديد (برامج ...) إضافة إلى تكلفة العتاد بالإضافة إلى الانعزال الذي يترتب عن اقتناء البرنامج الجديد، فيقع الزبون فيما يسمى بالانسداد وفي مثل هذا الوضع نقول أن المؤسسة جعلت من منتوجها معيارا كمنتوج *Windows* لـــ *Microsoft*، فمع أنه ليس الوحيد في السوق، بل توجد أنظمة أخرى قد تكون أكثر جودة وأقل ثمنا وقد تعرض مجانا مثل منتوج *Linux* ولكن لا فائدة من اقتنائها عندما نعرف أن عدد مستعمليها ضئيلا، وأن اقتنائها يؤدي إلى الانعزال عن المجموعة ،إنه تطور لا محدود للنجاح والهيمنة على السوق (احتكار مطلق) بحيث يستحيل على المنافسين الجدد دخول السوق في المدى القصير والمتوسط.إن هذا الشكل من السوق له توابع سلبية:

- على المستهلك لأنه يحرم من منتجات وخدمات المنافسين وهو بذلك مقيد وقد يصبح ضحية لسلوك احتكاري مثل زيادة السعر أو تدهور جودة المنتوج.
- على المنتجين، سواء للسلع البديلة فهم منافسين مقيدين يصعب عليهم اختراق السوق ولو بمجهودات استثمارية ضخمة، أما منتجي السلع المكملة (برامج...) فهم مضطرون لتطوير منتجاتهم بالأخذ في الاعتبار المنتوج المعياري (**بروش زين الدين، 2003**)[18].

وبذلك يعرف هذا الاقتصاد بمستوى الرفاه الاقتصادي المتحقق من تشغيل ونقل وتوزيع وبيع المعرفة، حيث أصبحت وسائل الإنتاج فيه ليست الأرض ورأس المال والعمل ولكن الإنتاجية والإبداع، ويمكن إبراز أوجه الاختلاف بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي في الأوجه المهمة مثل:

- على عكس عناصر الإنتاج الأخرى، لا يمكن نقل المعرفة من طرف إلى طرف آخر.
- يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، فعلى عكس أغلب الموارد التي تنضب من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.
- يسمح استخدام التقانة الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان، موفرة بذلك الكثير من المزايا من حيث تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم.
- من الصعوبة في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود على أساس قومي بحت، فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة وباتت تشكل عنصر الإنتاج الأساسي، فهذا يعني أن الاقتصاد العالمي يهيمن على الاقتصاد الوطني. (**نديم عبد المنعم نديم، 2002**)[19].

ومن المهم الإشارة إلى أن اقتصاد المعرفة لن يستبدل بالضرورة الأنشطة الاقتصادية عامة، فالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي لن يتبدلا جوهريا، إلا أن التكنولوجيا ستغير طريقة الإنتاج والعمل، لتصبح الزراعة الحديثة أقرب منها إلى زراعة خدماتية من زراعة تقليدية، والأمر نفسه ينطبق على القطاع الصناعي ولو بنسبة أكبر (**مصطفى عبد العظيم، 2002**)[20].

وهذا يعني كذلك أن التحول نحو اقتصاد المعرفة لا يعني التحول الكامل من استغلال المواد الخام التي تهيئها الطبيعة، ولا التحول عن الاقتصاد التقليدي، فالمواد الخام لا تزال هامة، ولكن الأهم منها الأفكار المبتكرة في كيفية استغلالها لزيادة المنافع الاقتصادية، وبذلك أصبحت الموارد البشرية الماهرة أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، وأصبح لزاما على الأشخاص في مجال الأعمال

اكتشاف أو تطوير الطرق لتحسين أداء هذه الأعمال، وكما قيل لا ينتظرون المستقبل ليأتي ولكن يعملون له (**أهمية التحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة، 2002**)[21].

وبذلك نستنتج أن اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي يكمل بعضهما الآخر، على الرغم من الاختلافات العديدة بينهما التي تطبع كل اقتصاد والتي نوردها اختصارا وإجمالا فيما يلي:

جدول رقم:01

من الاقتصـــــاد الصناعـــي إلى اقتصـــــاد المعرفـــــة

المميـــزات الاقتصاديـــة	الاقتصاد القديم:الاقتصاد المصنع	الاقتصاد الحديث:اقتصاد المعرفة
الأسواق	منفصلة وثابتة	محررة وديناميكية
المنافسة	وطنية	شاملة ومحلية
المنظمات	بيروقراطي تسلسل إداري	شبكية
دور الدولـــــــة	التعديل	تشجيع النمو
العلاقة بالأعمال	التعديل	وسائل قياس الأسواق، المرونة
التعديل	التوجيه والمراقبة	تقليص وإعادة تكييف النشاطات: وقاية، حماية المؤسسات، وتوجيه الاستثمارات العمومية إلى التكوين و.....
مجالات النشاط	السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي	

الثورة الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة

التكنولوجيا الجديدة للاتصال والإعلام وسياسة الحكم

الشركات متعددة الجنسيات:	متعددة الجنسيات، مؤسسات شبكية
نظام الإعلام	يرتكز على مجموعة المسيرين	بناء على الزبون
عوامل الإنتاج	رأس المال / العمل	المعرفة / التجديد
تنظيم الإنتاج والبيع	منفصلين، إنتاج الكتلة، الإنتاج ثم البيع	إنتاج مدمج، مرن، المؤسسة تبيع ثم تنتج.
منطق المبيعات	منطق الإنتاج	منطق المستهلك
المبيعات	سلع أو خدمات منتظمة بدقة موجهة لمكان معين في وقت محدد- عائدات منتظمة	إرضاء المستهلك، خلق علاقة استمرارية الخدمات في الزمان والمكان، الانخراط، ريع
الزبون	الزبون المباشر (الدافع)	زبون نهائي، (المرشد)
علاقة الزبون	وظيفة تجارية	زاوية الاتجاه لقيمة المنتجات التمهيديه ووسيلة ناجحة للتنويع
إعلام الزبون	سرية	مثمنة بمشاركتها مع الزبون الرقمية
عوامل المنافسة	المكننة	مستمر، شامل، خاصة التنظيمي
التجدد	استثنائية خاصة التقنية	التجديد، النوعية، التكاليف وعائدات الحجم ثابتة وموجبة
مصادر الميزات المقارنة	انخفاض التكاليف واقتصاديات الحجم أو ثابتة	

ثورة المعلوماتية "التكنولوجيات الجديدة للذكاء الجماعي"

القدرة	أثر المجموع	ثورة المعلوماتية والتكنولوجيات الجديدة للذكاء الجماعي	سرعة تصريف التدفقات تقليص المخزون والقترات
العلاقات بين المؤسسات	منفردة		تحالفات، تعاون وشراكة
التسويق	تسويق المجموع		تسويق مشخص (مميز)
إدارة الأعمال	مركزية المراقبة		قابلية رد الفعل، القرارات في الميدان (مباشرة) الذكاء الجماعي
التسيير	المخزون		التدفقات

مميـــــــزات العمـــــــل

أهداف سياسية	التشغيل الكامل	الثورة التكنولوجيات الجديدة للذكاء الجماعي والموارد البشرية	قابلية التكيف وعائدات عالية
المؤهلات	مؤهلات متخصصة		مؤهلات متنوعة ومتعددة الأنظمة
التعليم المتلقى	مؤهل أو شهادة		التعلم مدى الحياة بالمشاركة
إدارة اليد العاملة	معادية		
طبيعة العمل	ثابت		أخطار وفرص

المصدر: chettab nadia ,de l'information à la connaissance,2004

وعليه يمكن إبراز أهم التغيرات التي أحدثتها الثورة المعلوماتية في ثلاث مستويات هي الدولة (أو إن شئنا القول الحكومة) المؤسسة، العمال (وبكلمة أشمل المجتمع) والتي سنتعرض لها ونحيط بحيثياتها فيما يلي:

3. تغيرات جوهرية رافقت الاقتصاد الجديد:

لقد تزايدت أهمية الاقتصاد المبني على المعرفة بتزايد دور هذه الأخيرة في فعاليات الإنتاج والخدمات إلى حد اعتبارها من الأصول الأساسية الهامة للشركات والدول فضلا عن الاهتمام المكثف بالحفاظ على سرية المعرفة بتزايد أهمية المنظمة العالمية للملكية الفردية (Wipo)، ونتيجة لما سبق ازداد الاهتمام بالقوى العاملة ذات المعرفة على حساب القوى العاملة العادية، كما تزايدت

ظواهر احتكار المعرفة باندماج الشركات التي تملكها للحفاظ عليها، وهكذا تقودنا (مظاهر المعلوماتية) إلى التطرق لمؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة والمعلوماتية، حيث تتمثل هذه المؤشرات في التالي:

- ارتفاع نسبة الصناعة المبنية على التكنولوجيا المتقدمة.
- زيادة نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من مجمل الصادرات في دول منظمة التعاون الأوروبي (OECD) مثلا.
- زيادة نسبة مستخدمي الحاسوب في العمل، والتي وصلت في بعض الدول إلى 60 % عام 1996 وتختلف هذه النسبة من قطاع إلى آخر.
- التزايد الكبير في عدد مستخدمي البريد الإلكتروني والانترنيت والخدمات الآمنة على الشبكات بين عامي 1995 و1999 (**محمد مرايتي، 2001**)[22].

وبذلك يكون هذا الاقتصاد قد حمل في طياته جملة من التغيرات الهيكلية، كظهور الحكومة الالكترونية، بروز مجتمع المعلومات، وقطاع المعلومات، فكل هذه المحاور بالغة الأهمية وتستحق أن نقف أمام كل محور منها.

1.3. الحكومة الالكترونية:

هي حكومات تتبنى مفاهيم الأعمال الكترونيا لإنجاز معاملاتها وأعمالها اليومية، وتقديم خدماتها للمواطنين، بفعل التطورات المتسارعة التي فرضت على الحكومات إعادة النظر في طرق تأدية عملها ليكون بفعالية أكبر وكفاءة أكثر وبأقل وقت وتكلفة ممكنة، فالحكومة الالكترونية تمثل تحولا جذريا في الطرق التي تتبعها الحكومات لمباشرة أعمالها من خلال إعادة ابتكار نفسها لتأدية مهامها بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل ببعضه البعض عبر شبكة الاتصالات (**مصطفى عبد العظيم، 2002**)[23].

باختصار فالحكومة الالكترونية هي الثورة القادمة للانترنيت بعد التجارة الالكترونية حسب البعض، بالنظر للأهداف المتوخاة من تبنيها والمتمثلة في التالي:

✦ **خدمة المواطنين والشركات والمستثمرين:**

- توصيل الخدمة إلى طالبها: وذلك بتقديم الخدمات للمواطن مجمعة بصرف النظر عن الجهات الحكومية المختلفة المسؤولة عن أداء تلك الخدمات، مع ضمان وصول الخدمات المستحدثة إلى المواطنين في أماكن تجمعهم وقرب محل سكنهم دون الحاجة إلى الانتقال إلى دواوين الحكومة.

- سرعة الإنجاز من خلال تقديم خدمات متميزة للمواطنين ومؤسسات قطاع الأعمال تمنحهم طلبهم في فترة وجيزة عن طريق عدة وسائل منها تطوير الإجراءات وحذف غير الضروري منها، إزالة المعوقات، تقديم الخدمات الحيوية لساعات أطول يوميا وخلال أيام العطل.
- التميز ورفع كفاءة الأداء: برفع مستوى الكفاءة في تقديم الخدمات، وذلك عن طريق إعادة هيكلتها بشكل يتناسب مع توجهات المواطنين، وذلك مع إمكانية تقديم الخدمات بأسلوب شخصي يتناسب مع طالب الخدمة.
- توفير مناخ مشجع للمستثمرين وتذليل العقبات التي يواجهونها والتي تتمثل بشكل أساسي في بطء الإجراءات وتعقيدها، مما سينعكس بشكل إيجابي على تشجيع الاستثمار المحلي، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

✦ **تحديث نظم العمل بالوزارات والهيئات:**

- تهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي: كون أن الدولة قد تشترك في كثير من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الشراكة وغيرها، مما يتطلب تحقيق مستوى أداء حكومي معين يتواكب مع النظم الحديثة.
- ضغط الإنفاق الحكومي وتوفير النفقات باستحداث آليات جديدة للمشتريات الحكومية وإدارة المخزون ومتابعة تنفيذ الموازنة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- توفير المعلومات الدقيقة والحديثة لدعم اتخاذ القرار والمعاونة في التخطيط للمستقبل ومتابعة تنفيذ مشروعات التنمية(**عن الحكومة الإلكترونية، 2002**)[24].

2.3. مجتمع المعلومات:

في ظل اقتصاد المعلومات، حدث تحول جوهري، إذ تم الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات (المجتمع ما بعد الصناعي أو كما يحلو للبعض تسميته مجتمع ما بعد الخدمات، على اعتبار أن الاقتصاديون يقسمون القطاعات الاقتصادية تقليديا بالقطاعات الزراعية ثم الصناعية ثم الخدمات)، فهذا المجتمع يعتمد على التكنولوجيا الفكرية التي تضم سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع وتسويق هذه السلع والخدمات، إنه المجتمع الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة إستراتيجية، وكخدمة، وكمصدر للدخل القومي وكمجال للقوى العاملة (**حسانة محي الدين، 2002**)[25].

ولقد قدم وبستر خمسة تعاريف لمجتمع المعلومات نوجزها فيما يلي:

- التعريف الاقتصادي: وهو الذي يركز على دور المعلومات في الاقتصاد بصفة عامة.
- التعريف الوظيفي: يشير إلى الوظائف والأنشطة المعاصرة التي تركز أساسا على الأنشطة المعرفية والمعلوماتية والتي تتطلب يد عاملة مؤهلة ومتخصصة مرفوقة بالتكوين المستمر لمواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة.
- التعريف الشبكي أو المكاني: يركز على الأماكن عن طريق تطوير الشبكات.
- التعريف الثقافي: يركز على تأثير الاتصال والإعلام على الحياة اليومية (**أحمد بدر، 2001**)[26].

هذا ويشير مؤشر مجتمع المعلوماتية لعام 2000 الذي تصدره جريدة الأبحاث العالمية الأمريكية والذي يتكون من عدة مؤشرات فرعية أهمها مدى تقدم الدول في إرساء البينة الأساسية للمعلومات والاتصال من خلال قياس خطوط التليفون وتكلفة المكالمات المحلية والدولية، عدد الأجهزة الخاصة بالتليفون، الراديو، الفاكس، التليفون المحمول، عدد المشتركين في خدمات الانترنيت، سياسات التعليم والتدريب، ... إلى أن الدول صارت تقسم إلى ثلاث مجموعات هي: مجموعة الدول سريعة الخطى، المتأهبون، المبتدئون (الدول التي ما تزال في بداية وضع البينة الأساسية لمجتمع المعلوماتية وعددها 150 دولة حول العالم) (**التقرير الاستراتيجي العربي، 2001**)[27].

مما سبق يمكن القول أنه ما من شك في أن مجتمع المعلومات قد بدأت تتضح معالمه الرئيسية وقسماته البارزة، بعد أن أصبح حقيقة واقعة، وخصوصا في المجتمعات المتقدمة، ولعل ما يؤكد هذه الرؤية هو انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف من 10 – 12 ديسمبر 2003 تحت عنوان: بناء مجتمع المعلومات تحد عالمي في الألفية الجديدة، على أن تنعقد المرحلة الأخرى لهذه القمة بتونس في 2005.وحسب بعض الملاحظين فإن كل الشواهد التي صاحبت الاجتماعات التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات تشير إلى أن الفشل كان عنوانا لكل محاولات التقريب بين الدول الغنية والفقيرة من أجل سد هذه الفجوة الرقمية بين الطرفين، فبينما رحبت كل الدول النامية بفكرة الرئيس السنغالي عبد الله واد بإنشاء صندوق التضامن الرقمي لدعم البرامج المعلوماتية بهذه الدول الفقيرة، لم تتردد الدول الغنية في رفض تمويل هذا الصندوق (**أبو العباس محمد، 2004**)[28] وعموما سنتعرض للفجوة الرقمية في حينها (عند دراسة المعلوماتية والدول النامية).

3.3. قطاع المعلومات:

قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشمل كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد، وعلماء الاقتصاد والمعلومات، يضيفون منذ الستينات من القرن الماضي هذا القطاع، الذي عبر عنه ماكلوب Machlup بأنه صناعة المعرفة والتي تضم الأقسام الخمسة التالية: التعليم – البحوث والتنمية – الاتصالات – آلات المعلومات وخدمات المعلومات.

كما يورد (مور Moore) "أن قطاع المعلومات هو الذي يتكون من المؤسسات في كلا القطاعين العام والخاص، تلك التي تنتج المحتوى المعلوماتي أو الملكية الفكرية، وتلك التي تقدم التسهيلات لتسليم المعلومات للمستهلكين وتلك التي تنتج الأجهزة والبرامج التي تمكننا من معالجة المعلومات".

وبناء عليه ،فقد تم تقسيم قطاع المعلومات إلى ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

1.3.3. صناعة المحتوى المعلوماتي::

تتم هذه الصناعة عن طريق المؤسسات العامة والخاصة التي تنتج الملكية الفكرية: منة خلال الكتاب، المحررين ... وهؤلاء يبيعون عملهم للناشرين والموزعين وشركات الإنتاج التي تأخذ الملكية الفكرية الخام وتجهزها بطرق مختلفة ثم توزعها وتبيعها لمستهلكي المعلومات، أيضا يوجد جزء خاص لا علاقة له بالإيداع وإنما يهتم بجمع المعلومات مثل جماع الأعمال المرجعية وقواعد البيانات والسلاسل الإحصائية.

2.3.3.صناعة تسليم (بث المعلومات):

يتم توصيل المعلومات من خلال إنشاء وإدارة شركات الاتصال والبث، وهي تشتمل شركات الاتصال بعيدة المدى والشركات التي تدير شبكات التلفاز، مؤسسات تتولى هذه القنوات وغيرها لتوزع المحتوى المعلوماتي مثل بائعي الكتب والمكتبات...

3.3.3.صناعة معالجة المعلومات:

تقوم هذه الصناعة على منتجي الأجهزة ومنتجي البرمجيات ويتولى منتجو الأجهزة تصميم صناعة وتسويق الحواسيب وتجهيزات الاتصالات بعيدة المدى والالكترونيات وهم يرتكزون في الولايات المتحدة وشرق آسيا.

وقد قدر حجم صناعة المعلومات في أوربا والولايات المتحدة ببلايين الدولارات في سنة 1994.وهكذا أصبح إنتاج المعلومات وجمعها وتجهيزها نشاطا اقتصاديا كبيرا للعديد من دول العالم. وضمن هذا الإطار ذكر كيت بيكر في مؤتمر (نحو مجتمع المعلومات) الذي عقد في هونغ كونغ عام

1983 "أن دخل إنتاج صناعة المعلومات وصل إلى أكثر من 75 بليون جنيه استرليني في العالم عام 1982، هذا الدخل يزداد بنسبة 12 % سنويا وبهذا المعدل في الزيادة السنوية، فإن صناعة المعلومات ستكون المورد الأساسي للاقتصاد العالمي خلال الخمسة والعشرين سنة القادمة.

كذلك أشارت الدراسات الحديثة للاقتصاديات المتقدمة أن قطاع المعلومات هو المصدر الرئيسي للدخل القومي للعمالة، حيث قدر في الولايات المتحدة أن قطاع المعلومات ينتج حوالي نصف الدخل القومي ... وتظهر اقتصاديات الدول الأوروبية المتقدمة أن حوالي 40 % من دخلها القومي انبثق من أنشطة المعلومات (**حسانة محي الدين، 2002**)[29].

إن هذا يدل على توسع اقتصاد المعرفة، الذي مثلت فيه صناعة المعرفة 29 % من الـ PIB للولايات المتحدة في 1958، حسب دراسة ماكلوب في 1962، و34 % في 1980حسب روبن Robin وتايلور Tylor 1984، وفي الدراسات الأكثر حداثة لـ OCDE (1999) فإن صناعات المعرفة مثلت أكثر من 50 % في الـ PIB لمجموعة OCDE في نهاية عشرية التسعينات مقابل 45 % في 1958 (**Sandrine paillard ،2001**)[30].

كما يقول سميرأمين أن قطاع المعلوماتية يمثل ما لا يقل حاليا عن نسبة 8 إلى 10 % من إجمالي الدخل العالمي، وهي نسبة تعلو على ما هي عليه في قطاع السيارات ! وكذلك يعلو معدل نمو أنشطة المعلوماتية عما هو عليه في جميع القطاعات الأخرى حاضرا ومستقبلا، ثم بالإضافة إلى ذلك تمس المعلوماتية جميع الأنشطة الاقتصادية أو تكاد، إذ أن ثلاثة أخماس العاملين بأجر على مستوى العالم يستخدمون الآن تكنولوجيات تشتبك بالمعلوماتية بشكل أو بآخر، وبالتالي فإن ضخامه الأرباح التي يمكن استخراجها من السيطرة على المعلوماتية تفوق التصور (**السيد يسن، 2001**)[31] ولعل هذا ما يفسر ظاهرة الازدياد المستمر والمتعاظم في الإنفاق على قطاع المعلومات، حيث قدرت الاستثمارات العالمية في مجال صناعة المعلومات بـ 500 بليون دولار، بزيادة سنوية تقدر بحوالي 20 % وهو الشيء الذي يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات والتكنولوجيا في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي للدول (**أحمد بدر، 2001**)[32].

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإن الاستثمارات على مستوى العالم في مجال الاتصال عن بعد قد ارتفعت من 115 ألف مليون دولار في 1990إلى 152 ألف مليون دولار في 1995، كما أن الهند نجحت في بناء صناعة برمجية عالية، واستطاعت أن تحصل على 5,18 % من السوق البرمجية العالمية، وشغلت هذه الخدمة 200000 من أبنائها، كما شكلت صادرات الهند من البرمجيات ما نسبته 5,4 % من مجمل صادراتها لعام 1999 ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 23 % عام 2002.

وطبقا لتقديرات وزارة التجارة الأمريكية 1990-1995فقد أثمرت صناعة تقنيات المعلومات والاتصال في الولايات المتحدة عام 1990 عائدات قدرها 683 ألف مليار دولار.والسابقة في الأمر هي أن الاقتصاد الأمريكي حقق نجاح كبير بفضل الثورة التكنولوجية للمرة الأولى، فبعد 4 عقود سجلت الموازنة الفيدرالية فائضا لسنتين على التوالي، والمؤشر الأكثر بلاغا هو أن الولايات المتحدة بدأت تسدد مديونيتها للمرة الأولى منذ العام 1895 (**حسانة محي الدين، 2001**)[33].

وبناء على ما سبق، هناك من يعتقد أن قطاع المعلومات قد أصبح من أبرز وأهم عوامل التنمية والتغيير الدائم لأي مجتمع معاصر والمجتمعات النامية بصفة خاصة، بل يعد البديل التنموي الاستراتيجي للفترة القادمة، فهو بمثابة القائد للتنمية، ويرجع هذا إلى عدد من العوامل الخاصة بقطاع المعلومات والتكنولوجيا من حيث طبيعته الشبكية الاندماجية من ناحية، وإلى السرعة التي نما بها من ناحية أخرى على المستوى العالمي (**التقرير الاستراتيجي العربي، 2001**)[34].

وكخلاصة لما تقدم، فإن الثورة المعلوماتية قد تركت بصماتها واضحة على الاقتصاد ببروز اقتصاد المعرفة فضلا عن التغيرات الجوهرية التي أحدثتها كظهور الحكومة الالكترونية ومجتمع المعلومات وقطاع المعلومات، فعلى الرغم من ظهور هذا القطاع مؤخرا إلا أنه ما فتئ أن احتل الصدارة وأصبح المدخل إلى عالم الغد، والحكم الفاصل الذي يحدد تقدم الدول، فماذا عن التغيرات التي أحدثتها في النشاط الاقتصادي يا ترى ؟

II. الأعمال الإلكترونية في الاقتصاد الرقمي:

شكلت ثورة الإنترنت منعطفا مهما في حياة البشرية، إذ يرى الكثير من الناس أن أهمية قدوم الإنترنت لا تقل بأي حال من الأحوال عن أهمية اكتشاف الطباعة أو اكتشاف قارة جديدة، حتى إن بعض الناس يصف الإنترنت بأنها قرية إلكترونية.

وعلى الرغم من أن شبكة الإنترنت تعد من الظواهر التي غزت العالم في السنوات القليلة الماضية، إلا أنها غيرت الكثير من المفاهيم والأساليب المتبعة في مجال العمل الاقتصادي والمالي والتجاري على المستويين المحلي والدولي وذلك بالولوج في عصر التجارة الإلكترونية.

1. التجارة الإلكترونية محور الأعمال الرقمية:

تعد التجارة الإلكترونية حجر الزاوية أو نقطة لقاء جل الأعمال الإلكترونية (الرقمية)، هذا ما لمسناه وتوصلنا إليه من خلال تحليلنا لمفهومها.

1.1. مفاهيم حول التجارة الإلكترونية:

يبدو جليا أن هذا المصطلح "تجارة إلكترونية" يتكوّن من شطرين:

تجارة: وهو شطر معروف، ويعبر عن نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد وتحكمه عدة قواعد ونظم متفق عليها.

إلكترونية:وتعني هنا أداء النشاط التجاري باستخدام الأساليب الإلكترونية والتي تعد الإنترنت من أهمها (**رأفت رضوان، 1999**)[35].

وبذلك يشرح مفهوم التجارة الإلكترونية عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الإنترنت، وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من وجهات النظر من أجل تعريف هذه الكلمة:

فعالم الاتصالات يعرف التجارة الإلكترونية بأنها وسيلة من أجل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر الشبكات الكمبيوترية أو عبر أي وسيلة تقنية.

ومن وجهة نظر الأعمال التجارية: فهي عملية تطبيق التقنية من أجل جعل المعاملات التجارية تجري بصورة تلقائية وسريعة.

في حين أن الخدمات تعرف التجارة الإلكترونية بأنها أداة من أجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين والمدراء في خفض كلفة الخدمة والرفع من كفاءتها والعمل على تسريع إيصال الخدمة.

وأخيرا فإن عالم الإنترنت يعرفها بالتجارة التي تفتح المجال من أجل بيع وشراء المنتجات والخدمات والمعلومات عبر الإنترنت (**بسام نور، 2002**)[36].

بناء على ما تقدم ذكره فهذا يعني أن الصيرفة الإلكترونية، العمل عن بعد، الحكومة الإلكترونية،... تدخل في إطار ما يسمى بالتجارة الإلكترونية.

1.1.1. الصيرفة الإلكترونية:

تعني اتجاه البنوك نحو التوسع في إنشاء مقار لها عبر الانترنيت بدلا من إنشاء مقار ومباني جديدة، حيث تقدر تكلفة العملية باستعمال الإنترنت من 1 إلى 3 فرنكات، وبالهاتف 50 فرنكا، في حين نجدها حوالي 100 فرنك في الوكالة، وبذلك يخفض هذا النوع من البنوك تكلفة المعاملات فضلا عن السرعة في إنجازها في أي وقت (طيلة ساعات النهار وعلى مدار الأسبوع) (**Guy Hervier, 2001**)[37].

كما أن هذا النوع من الخدمات "الصيرفة عبر شبكة الإنترنت" ينتمي إلى مجموع الخدمات التي يطلق عليها: الخدمات المصرفية من المترل Home banking، الخدمات المصرفية من على بعد

banking remote ، الخدمات المصرفية الفورية "Online Banking" ، الخدمات المصرفية الذاتية "Self serving banking"، وأسماء أخرى متعددة.

وقد بدأت إدارة المصارف تدريجيا في تبني تقديم خدمات مصرفية من خلال شبكة الإنترنت لقلة تكلفتها وساعد هذا التدرج في تقبل العملاء لهذه الخدمة والتأقلم معها والتدرب عليها، ولكن نمت في الدول المتقدمة بسرعة كبيرة حيث أنها تضاعفت في غضون فترة لم تتعد الستة أشهر في أوروبا الغربية، وأصبح العائد من تلك الخدمات يمثل 13 % من دخل المصارف. تطورت هذه الفكرة لإقامة مصرف كامل يقدم خدماته للعملاء من خلال شبكة الإنترنت، وأصبح ما يطلق عليه بالمصرف الصوري أو الاعتباري "Virtual bank".

وامتازت الخدمة المصرفية بأهم عاملين يعملان على نشر الخدمة: خدمة في متناول اليد ومربحة للعملاء وتوفرها طوال اليوم والعامل الآخر رخص تكلفتها للمصارف، ويوضح الجدول التالي بعض التقديرات لخدمات تقدم عبر قنوات مختلفة.

جدول رقم:02 بعض التقديرات لخدمات تقدم عبر قنوات مختلفة

تقدير التكلفة (بدون التكلفة الإنشائية)	قناة الخدمة
295 وحدة	خدمة عبر فرع البنك
56 وحدة	خدمات خلال مراكز الاتصال الهاتفي
4 وحدات	خدمة من خلال الإنترنت
1 وحدة	خدمة من خلال الصرافات الآلية

المصدر:عزالدين كامل أمين مصطفى، الصيرفة الإلكترونية، 2003 www.bankofsudan.org

كما أن هنالك مقولة مشهورة بأن 80 % من العائد المادي لأي مؤسسة مصدره فقط 20 % من العملاء، وبالتالي فإن أي مصرف يجب أن يسعى إلى أن يقدم خدمات متميزة لهذه النسبة من العملاء، وتقليل العبء الإداري بتقليل التكلفة لتقديم خدماته المرضية لأكبر نسبة من عملائه (80 %).لذا فإن أهداف القطاع المصرفي من أتمتة العمل المصرفي هو:

- تحقيق نسبة من الربحية مناسبة للمساهمين في المصرف.
- تنمية الشعور لدى العملاء بانتمائهم للبنك والمحافظة على الولاء لضمان الربحية.

(عزالدين كامل أمين مصطفى، 2003)[38].

وبذلك اكتسبت المعاملات المصرفية عن طريق الإنترنت أرضا جديدة، إذ يتزايد عدد البنوك التي تنشئ مواقع على شبكة الإنترنت يمكن لعملائها عن طريقها ليس فقط الاستفسار عن رصيد حساباتهم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، بل يمكنهم أيضا أن يقوموا بإجراء شتى المعاملات. وينتشر هذا النوع من المعاملات على نطاق واسع بشكل خاص في: النمسا، وكوريا، والبلدان الاسكندينافية وسنغافورة وإسبانيا، وسويسرا حيث يقدم ما يزيد على 75 % من كافة البنوك هذه الخدمات.

وقد أضاف معظم البنوك قنوات تقديم الخدمة الإلكترونية الجديدة إلى خدمات فروعها التقليدية المشيدة من الطوب والملاط، ويوجد بالولايات المتحدة نحو 30 بنكا افتراضيا، أما آسيا ففيها بنكان بدأ العمل فيها بين سنة 2000 وسنة 2001، وهناك عدة بنوك في الاتحاد الأوروبي إما تعمل ككيانات منفصلة مرخصة أو كمؤسسات تابعة أو فروع لبنوك فعلية مشيدة من الطوب والملاط. (صلاح نصولي و أندرياشايختر، 2002)[39] بحيث أصبحت تسمى بنوك "*Brick and click*" أي من الطوب وأجهزة الاتصال.

إلا أن هذا المشهد المالي المتغير أتى بتحديات جديدة لإدارة البنوك وسلطات التنظيم والإشراف فالمخاطر التنظيمية والتي تنشأ عند محاولة البنوك التهرب من التنظيم والإشراف لكنه يمكن التغلب عليها باشتراط الترخيص لإنشاء الفرع، إضافة إلى المخاطر القانونية والأمنية التي ستتعرض لها لاحقا (عند دراسة تحديات التجارة الإلكترونية)، فضلا عن مخاطر السمعة التي تتزايد بازدياد اعتماد البنك على قنوات تقديم الخدمة الإلكترونية، وإذا ما واجه أحد البنوك الإلكترونية مشاكل، قد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية في مجموعها، كما يمكن أن تنشأ مخاطر السمعة من سوء استخدام العملاء لاحتياطات الأمان أو الجهل بالحاجة إلى مثل تلك الاحتياطات، وقد تتضخم مخاطر الأمان وتسفر عن فقد للثقة في قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية، ويكمن الحل في توعية العملاء من خلال قيام جهات الإشراف المصرفي بتوفير وصلة على مواقعها على الإنترنت.

وعموما يمكن لجهات التنظيم التركيز على الأدوات التنظيمية التالية لمواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها وصول المعاملات المصرفية الإلكترونية والتي تتمثل في:

- تطويع التكنولوجيا الجديدة لتقييم التغيرات المحتملة في المخاطر.
- التقنين ،إذ تقتضي الطرق الجديدة لإجراء المعاملات والأدوات الجديدة لها ومقدميها عمليات من التعريف والتصديق والترخيص القانوني، فمن الضروري تحديد التوقيع الإلكتروني

وإعطائه نفس المنزلة القانونية مثل التوقيع بخط اليد، كما يقتضي الأمر التفكير في التعريفات والتراخيص القائمة مثل التعريف القانوني للبنك ومفهوم الحدود الوطنية.

- التنسيق الدولي لتنظيم المعاملات المصرفية الإلكترونية.

لكن التحديات لا تقتصر على جهات التنظيم، فالتعامل المصرفي الإلكتروني يزيد من احتمالات تحركات رؤوس الأموال السريعة عبر الحدود، مما يطرح العديد من الأسئلة الصعبة على واضعي سياسات الاقتصاد:

- إذا كانت المعاملات المصرفية الإلكترونية ستجعل الحدود القومية غير ذات أهمية عن طريق تسهيل تحركات رؤوس الأموال، فما هي التداعيات هنا على إدارة الاقتصاد الكلي؟
- كيف تتأثر السياسة النقدية عندما يعني استخدام الوسائل الإلكترونية مثلا، أن يصبح من السهل على البنوك التهرب من اشتراطات تكوين الاحتياطي أو عندما يمكن إجراء الأعمال بالعملات الأجنبية بنفس السهولة التي تتم بها بالعملات المحلية ؟
- عندما لا تستدعي المعاملات المصرفية خارج الحدود وعمليات هروب رؤوس الأموال لا تستدعي سوى عدة دقات على فأرة الحاسب الإلكتروني، فهل سيكون لدى الحكومة أية مهلة تكفي لوضع سياسة نقدية أو مالية مستقلة ؟
- كيف سيتأثر اختيار نظام سعر الصرف، وكيف ستؤثر المعاملات المصرفية الإلكترونية على المستوى المستهدف للاحتياطات الدولية في البنك المركزي ؟
- هل يمكن لأي حكومة أن تتحمل القيام بأية أخطاء ؟ وهل سيفرض انتشار استخدام المعاملات المصرفية انضباطا سوقيا صارما على الحكومات وكذلك على منشآت الأعمال ؟

تقع الإجابة عن هذه الأسئلة بين جدليتين ناشئتين للتفكير، الأولى ترى أن التقدم في الممارسات المصرفية الإلكترونية يمكن أن يسفر عن انفصال في القرارات التي تتخذها كل من الأسر المعيشية والمنشآت عن العمليات المالية البحتة للبنك المركزي، وهكذا تتعرض للخطر قدرة السياسة النقدية للتأثير على التضخم والنشاط الاقتصادي.

والثانية أنه مع التوسع في المعاملات المصرفية الإلكترونية قد تتناقص تكاليف العمليات المالية بدرجة كبيرة، مما يجعل القيام بالتدفقات الرأسمالية أكثر سهولة مع احتمال القضاء على فعالية السياسة النقدية المحلية، ولذا يرى أنصار ضريبة توبين فرض هكذا ضريبة للزيادة من تكلفة التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل.

إذن توفر المعاملات المصرفية الإلكترونية عددا من المزايا للعملاء وفرصا جديدة للأعمال للبنوك، لكنها تطرح العديد من التحديات التي تتطلب قدرا كبيرا من العمل لمواجهتها الشيء الذي يستوجب اليقظة والمراجعة المستمرة (**صالح نصولي و أندريا شايختر، 2002**)[40].

2.1.1.العمل عن بعد:

يعرفه فرانسيس كينسمان بأنه العمل الذي يستلزم أن يؤدي في مكان ما بعيدا عن المكتب سواء كانت طبيعة العمل دوام كلي أو دوام جزئي أو في أيام عمل معينة، والاتصال يكون إلكترونيا بدلا من الانتقال إليه شخصيا.ويوفر العمل عن بعد العديد من المزايا يمكن حصرها في التالي:

- تقليل عدد المتواجدين في المكتب أو تجنب الانتقال إلى مبان جديدة أو مبان أكثر اتساعا.
- جعل الخدمات متاحة للعملاء في غير ساعات العمل الرسمية.
- الاستفادة من العمالة الأقل أجرا والأكثر استعدادا للعمل في مراكز ومواقع مختلفة.
- تقليل الوقت الذي يستغرقه الموظفون عند الانتقال بين المكاتب لتقديم التقارير.
- جذب أو الاحتفاظ بالعاملين ذوي المهارات النادرة أو الذين يعانون من أية إعاقة.
- تقليل نسبة الغياب: فالعاملون عن بعد أقل من غيرهم غالبا في طلب الإجازات المرضية.
- تحسين الإنتاجية حيث يكون فريق العمل أكثر نشاطا لأنهم يقضون وقتا أقل في الانتقال، ويعتمد عليهم أكثر، إذ أنهم أكثر إخلاصا وغالبا ما يستمرون لفترة أطول مع المؤسسة.
- غالبا ما يقضون وقتا بعيدا عن العمل، لأنهم يحتاجون للتخطيط لوقتهم الشخصي بشكل أفضل.

وهذا لا يعني أن للعمل عن بعد بعض العيوب: كأن يصبح العاملون في عزلة اجتماعية، خاصة في الوظائف الروتينية أو المتواضعة، فهم يفتقرون إلى حافز الاتصال الشخصي، والتغذية الإسترجاعية المنتظمة بالنسبة للتقييم الشخصي والتحسن، كما يمكن أن يفقد فريق العمل عن بعد ما يحفزه عن العمل إلا إذا كانت هناك نظم أو سياسات جيدة لتسهيل عملية الاتصال بالعمل. (**العمل عن بعد، 2002**)[41].

1.2. تصنيف أشكال ومستويات التجارة الإلكترونية:

1.2.1.أشكال التجارة الالكترونية:

هناك عدة أشكال للتجارة الالكترونية اعتمادا على درجة تقنية العملية وعلى تقنية الوسيط أو الوكيل، وعلى تقنية المنهج (السلعة)، فأي سلعة إما أن تكون ملموسة أو رقمية، وأي وكيل إما

أن يكون ملموس أو رقمي، وأي عملية إما أن تكون ملموسة أو رقمية، وبناء على ذلك تنقسم التجارة إلى ثلاثة أقسام:

- تجارة تقليدية بحتة: إذا كانت الأطراف الثلاثة ملموسة.
- تجارة إلكترونية بحتة: إذا كانت الأطراف الثلاثة رقمية.
- تجارة إلكترونية جزئية: إذا كان أحد العوامل أو اثنين رقمي. **(بسام نور، 2002)**[42].

كما أن هناك أشكال أخرى تتخذها التجارة الإلكترونية يمكن حصرها في التالي:

✦ **التجارة الإلكترونية بين وحدة الأعمال وأخرى (Business to business)**: وهو البيع والشراء ما بين الشركات، وأغلب معاملات التجارة الإلكترونية تنصب في هذه الخانة، وفي مجملها هي أنظمة معلومات ما بين المنظمات وتعاملات الأسواق الإلكترونية ما بين الشركات.

✦ **التجارة الإلكترونية بين وحدة الأعمال والمستهلك (Business to consumer)**:

وهو بيع المنتجات والخدمات من الشركات للمستهلك، وتعاملاتها من خلال بيع التجزئة للمستهلك، وشركة أمازون وبيعها الكتب للمستهلك تعتبر ضمن هذه الخانة.

✦ **التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال والإدارة الحكومية (Business to administration)**وتغطي جميع التعاملات التي تتم بين الشركات وهيئات الإدارة المحلية (الحكومية) كدفع الضرائب.

✦ **التجارة الإلكترونية بين المستهلكين والإدارة المحلية (الحكومية): (administration to consumer)** بدأ هذا الجزء يتطور ويتسع في الآونة الأخيرة ويتضمن العديد من الأنشطة [مثل دفع الضرائب إلكترونيا]

✦ **التجارة الإلكترونية غير الربحية: (Non business Ecommerce)**.

وتضم العديد من المؤسسات الدينية والاجتماعية التي تهدف إلى خفض تكاليف إدارة المؤسسة أو تحسين إدارة المؤسسة وخدمة الزبائن.

✦ **التجارة الإلكترونية داخل المؤسسة**: تشمل جميع النشاطات الداخلية للمؤسسة والتي غالبا ما تتم على الشبكة الداخلية للشركة والتي تشمل تبادل المنتجات أو الخدمات أو المعلومات، وهذه النشاطات تمتد من بيع منتجات الشركة إلى الموظفين إلى النشاطات التي تهدف إلى الحد من كلفة إدارة المؤسسة وتدريب العاملين باستخدام الشبكات **(بسام نور، 2002)**[43].

2.2.1. مستويات التجارة الإلكترونية:

تتعدد مستويات التجارة الإلكترونية طبقا لدرجة تنفيذ الأنشطة الفرعية المرتبطة بأداء المعاملة التجارية وهي تتراوح بين مستوى بسيط ومستوى أكثر تطورا.

- **المستوى البسيط من التجارة الإلكترونية:** ويشمل الترويج والدعاية للمنتجات والخدمات، خدمات قبل وبعد البيع، التوزيع الإلكتروني للبضائع والسلع غير المادية، تبادل الأعمال والتحويلات البسيطة.
- **المستوى الأكثر تطورا من التجارة الإلكترونية:** ويتضمن الدفع على المستوى المحلي والدولي، التوزيع على المستوى الدولي،. **(رأفت رضوان، 1999)**[44].

3.1. تاريخ موجز للتجارة الإلكترونية:

تطبيقات التجارة الإلكترونية بدأت في أوائل السبعينات من القرن الماضي وأكثرها شهرة هو تطبيق التحويلات الإلكترونية للأموال (Electronic fund transfers) ولكن مدى هذا التطبيق لم يتجاوز المؤسسات التجارية العملاقة وبعض الشركات الصغيرة.

وبعدها أتى التبادل الإلكتروني للبيانات EDI (Electronic Data Interchange) والذي وسع تطبيق التجارة الإلكترونية من مجرد معاملات مالية إلى معاملات أخرى وتسبب في ازدياد الشركات المساهمة في هذه التقنية من مؤسسات مالية إلى مصانع وبائعي التجزئة ومؤسسات خدماتية وأخرى.

تطبيقات أخرى ظهرت أيضا مثل بيع وشراء الأسهم، تذاكر السفر على الإنترنيت وعلى شبكات خاصة مثل هذه الأنظمة كانت تسمى بتطبيقات الاتصالات السلكية واللاسلكية وقيمها الإستراتيجية كانت معلومة وظاهرة للعيان. ومع جعل الإنترنت مادة مالية ورخيصة في التسعينات من القرن الماضي وانتشارها ونموها إلى الملايين من البشر فإن مصطلح "التجارة الإلكترونية" خرج للنور ومن ثم تم تطوير تطبيقات التجارة الإلكترونية بصورة كبيرة. وأحد الأسباب التي أدت إلى النمو الكبير في عدد تطبيقات التجارة الإلكترونية هو تطوير الشبكات والبروتوكولات والبرمجيات، وسبب آخر لهذه الزيادة هو نتيجة لازدياد حدة المنافسة ما بين الشركات.ومن عام 1995 إلى عام 1999 شاهدنا الكثير من التطبيقات المبدعة والتي تتمثل في الإعلانات على النت والمزادات وحتى تجارب الواقع الافتراضي. لدرجة أنه كل شركة كبيرة أو متوسطة الحجم أنشأت لها موقع على شبكة الإنترنت، والكثير منها لديها مواقع مليئة بالمعلومات فمثلا في عام 1999 أنشأت شركة جنرال موتور General Motors أكثر من 18000صفحة من المعلومات على موقعها www.gm.com وتحوي على 98000 وصلة إلى منتجاتها وخدماتها ووكلائها **(بسام نور، 2002)**[45].

إذن تعد سنة 1995 بداية النمو الحقيقي للتجارة الإلكترونية ولعل هذا ما دفع الرئيس الأمريكي لإصدار الإطار المتكامل لمشروع البنية التحتية للمعلوماتية الكونية في يونيو 1997 راسما فيه مستقبل التجارة الإلكترونية التي تقودها أمريكا دون منازع.

وفي مارس 1998 تقدمت أمريكا إلى المنظمة العالمية للتجارة لطلب إدراج التجارة الإلكترونية على جدول الأعمال للتفاوض على اتفاقية متعددة الأطراف حولها وقدمت مشروعا لذلك الغرض.

وفي مايو 1998 صدر عن المنظمة العالمية للتجارة إعلان عن التجارة الإلكترونية الكونية وقرر المؤتمر الوزاري في دورته الثانية حث المجلس العام على وضع برنامج عمل متكامل لدراسة الجوانب المتعلقة بالتجارة الخاصة بالتجارة الإلكترونية الكونية، آخذا بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والمالية واحتياجات الدول النامية وتقديم تقرير عن سير العمل إلى الدورة الثالثة.

في سبتمبر 1998 وضع المجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة برنامج عمل التجارة الإلكترونية لكل من مجلس التجارة في الخدمات ومجلس التجارة في السلع ومجلس التريبس ومجلس لجنة التجارة والتنمية في المنظمة.

في يوليو 1999 قدمت المجالس الأربعة تقريرها عن اتفاقية التجارة الإلكترونية إلى المجلس العام في المنظمة وفي سبتمبر 1999 انعقد المؤتمر الوزاري في دورته الثالثة في سياتل وكان الموضوع على جدول أعماله، حيث تم وضع القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية لتستعين به الدول في صياغة قوانينها الوطنية وتعمل حاليا على صياغة قانون نموذجي حول التوقيع الإلكتروني أيضا. (طلال أبو غزالة، 2000)[46].

2. أدوات الدفع في التجارة الإلكترونية:

مع ظهور التجارة الالكترونية وانتشارها أصبحت وسائل الدفع تمثل حجر الزاوية لنجاح وتطور هذا النوع من التجارة، حيث تم الاعتماد في البداية على وسائل الدفع والسداد المتاحة إلى جانب استحداث وسائل جديدة الكترونية.

وعموما تتضمن وسائل الدفع المستخدمة في التجارة الالكترونية الوسائل التالية:

1.2. النقود البلاستيكية:

هي عبارة عن بطاقات مغناطيسية، بحيث يستطيع حاملها استخدامها في شراء احتياجاته والحصول على خدمات دون حاجة لحمل مبالغ كبيرة من النقود التي يمكن أن تتعرض للسرقة أو التلف، وتنقسم النقود البلاستيكية إلى ثلاثة أنواع:

1.1.2. بطاقات الدفع: Debit Cards:

عبارة عن بطاقات تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمواجهة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة، لكن المنهج المتبع في ظل هذه البطاقات من أجل تأمين المعاملات المصرفية تجعل هذه الطريقة أكثر صعوبة في التعامل من العملات الورقية والمعدنية لأن كلفة الاتصالات من أجل تأكيد صلاحية البطاقة تبلغ حوالي 15 سنت لكل معاملة في حين أن كلفة التعامل مع العملات المعدنية والورقية تكون أقل بكثير (**النقد الإلكتروني، 2002**)[47].

2.1.2. البطاقات الائتمانية: Credit Cards:

وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، بعد دراسة جيدة لموقف العميل، حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد ومن أمثلة هذا النوع من البطاقات: بطاقة الفيزا والماستر كارد وأمريكا أكسبريس، وتتميز هذه البطاقات بإمكانية الدفع الفوري والأجل كما تصدر بالعملتين المحلية والأجنبية، وتحمل صورة العميل درءا للتزوير أو السرقة، وأخيرا إمكانية قيام حاملها بسداد المبالغ المسحوبة من هذه البطاقات بالعملة المحلية سواء كان المبلغ المصروف محليا أو خارج الدولة.

3.1.2بطاقات الصرف البنكي: Charge Cards:

تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية في أن السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب(فترة الائتمان لا تتجاوز شهرا).

2.2. البطاقة الذكية: Smart Cards

وهي رقيقة إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل: الاسم والعنوان، المصرف المصدر لها، المبلغ المنصرف وتاريخه، تاريخ حياة العميل المصرفية، أسلوب الصرف (ائتماني، فوري)، ولذلك يشبه بعضهم هذه البطاقة بالكمبيوتر المتنقل.

وإضافة لكل تلك المعلومات، فإن هذا النوع من البطاقات يمتاز بعدة عناصر للحماية ضد عمليات التزوير، وسوء الاستخدام (سرقتها) من أهمها نوع اللدائن المستخدمة والشريط الممغنط والصورة الفوتوغرافية للعميل والرقم السري.

وبذلك يمكن استخدام هذه البطاقة كحافظة للنقود الالكترونية تملأ وتفرغ، بطاقة هوية، بطاقة صحية، تذكرة للتنقل، وتستخدم البطاقة الذكية على نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية والأمريكية.

3.2. الأساليب البنكية الحديثة في الدفع والسداد:

مع التطورات التكنولوجية والوسائل الإلكترونية ظهرت أشكال عديدة للنقود مثل: الهاتف المصرفي، أوامر الدفع المصرفية وخدمات المقاصة الإلكترونية، الهاتف الجوال ،...

1.3.2. الهاتف المصرفي:

قامت البنوك بإنشائه لتجنب طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وعلى أن تستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا، وقد تعددت الخدمات التي يقدمها الهاتف المصرفي على مستوى العالم، فمثلا بنك ميدلاند من خلال الاتصالات التلفونية المصرفية يدفع الالتزامات الدورية للعميل (كفاتورة التليفون ، الغاز، الكهرباء) وبنك باركليز في 1994 تمكن من تقديم خدمة الهاتف المصرفي من خلال تحويل للأموال، دفع الالتزامات وإجراء العمليات المصرفية الروتينية يوميا فضلا عن إمكانية التعاقد للحصول على قرض (**رأفت رضوان، 1999**)[48].

لقد وجدت المصارف الكبرى أن تكوين مراكز للاتصال لخدمة العملاء، أمر يوفر عليها الكثير من الخدمات التي تستغرق منها ومن العميل وقتا مقدرا، ووجدت بالتالي ذلك له مردود في توفير التكلفة عليها، وطورت من عملها لتشعر الزبون بخصوصيته فمثلا يمكن تسجيل أرقام الهواتف التي يتصل عن طريقتها عميل ما، وبالتالي يمكن التعرف على شخصيته بمجرد استلام المحادثة، فيستطيع الموظف أن يطلع على بيانات العميل والتي يكون الحاسوب قام بعرضها له.

تطور استخدام الهاتف في تقديم الخدمات المصرفية بإدخال أجهزة الرد التلقائي على مكالمات العملاء، وتقديم خيارات لهم لإجراء عمليات متعددة: خدمات استعلامية، خدمات تحويل لمبالغ لجهات معلومة، طلب خدمات كدفتر شيكات، أو كشف حساب... إلخ.وآخر التطورات التي تتم الآن هو استخدام هذه المراكز للإجابة على رسائل البريد الالكتروني.

2.3.2. الهاتف الجوال:

إن الاتجاه العام في العالم هو الآن نحو انتشار استخدام الهاتف الجوال، حيث من المنتظر أن يصل عدد خطوط الهاتف الجوال المستخدم في نقل البيانات 1,2 بليون جهاز بينما سيصل عدد مشتركي الانترنيت عبر الشبكة الثابتة Fixed internet إلى 750 مليون لنفس الفترة، وهو ما يدل على أن استخدامات الهاتف الجوال في ازدياد مطرد.

يتبع هذا الاتجاه تطوير استخدامات الهاتف الجوال لأغراض متعددة، فقد بدأ استخدامه للولوج للشبكة العالمية "انترنيت" واستخدامه في التطبيقات المتعلقة بها، كقراءة البريد الإلكتروني، تصفح المنتجات المعروضة على الشبكة، الشروع في شراء بعض هذه المنتجات ... إلخ. ويمكن تقديم

العديد من الخدمات للعميل عبر هاتفه، وتشبه هذه الخدمات تلك التي تقدم عبر الهاتف، ولكنها تمتاز عنها بأنها يمكن أن تكون عبر بيانات ونص مكتوب، فيمكن الاستعلام من المصرف عن رصيد أو معرفة الوضع لتسوية شيك أو خلافه (**عز الدين كامل أمين مصطفى، 2003**)[49].

3.3.2. أوامر الدفع المصرفية الإلكترونية وخدمات المقاصة الإلكترونية:

كانت أوامر الدفع والمقاصة تتم يدويا في السابق، أما الآن فتتم الكترونيا في نفس اليوم دون أي تأخير، حيث يتم تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع لأي مصرف في الدولة.

4.2. النقود الرقمية/ النقود الالكترونية: Digital cash/ E cash

يختلف النقد الالكتروني عن الأساليب السابقة، فهو يعتمد على آليات وطرق جديدة متوافقة بالكامل مع أساليب التجارة الالكترونية.

فالشراء بالأساليب السابقة مثلا: بطاقة الدفع، بطاقة الائتمان يتطلب دفع عمولة قد تزيد في قيمتها عن قيمة بعض المشتريات صغيرة القيمة، وبذلك لا تبدو هذه الطريقة مناسبة لمثل تلك المشتريات، وعليه بنيت فكرة النقد الرقمي والتي تقوم على نفس فكرة النقود الورقية أو العملات المعدنية (عدم وجود أي علامات خاصة بها سواء رقم الإصدار الذي يقوم بتحديد هوية العملة).

وعليه تعتمد فكرة النقد الرقمي على قيام العميل (المشتري) بشراء عملات الكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها، إذ يتم تحميلها على الحاسب الخاص بالمشتري وتسمى Tokens .

عند قيام المستخدم بالشراء من بائع يتعامل بالعملات الالكترونية، يقوم المشتري باختيار السلع المطلوبة ومعرفة أسعارها ثم يقوم بإصدار أمر عن طريق الكمبيوتر بدفع قيمة مشترياته باستخدام العملات الالكترونية المسجلة على الحاسب الخاص به.

يتم نقل العملات الالكترونية من خلال البنك المصدر الذي يقوم بالتأكد من صلاحية العملات وعدم تزييفها ويقوم بتحميلها على الحاسب الخاص بالبائع، فيظهر لدى البائع زيادة في القيمة النقدية بالمبلغ الذي تمت إضافته، ويمكن للبائع تحويل العملات الالكترونية المتاحة لديه إلى عملات حقيقية من خلال البنك المصدر كل فترة محددة (يوم، أسبوع، شهر ...).

ويعتمد نظام النقد الالكتروني على البروتوكول الذي طورته شركة digi Cash الذي بدأ استخدامه في هولندا في 1994، ومع نهاية 1995 بدأ بنك مارك توين بإصدار نقود الكترونية بالدولار.ويطرح النقد الالكتروني العديد من المسائل:

-هل سيكون الدولار الالكتروني هو العملة السائدة في المستقبل ؟

-إن تعطل القرص الثابت Disque Dur يؤدي إلى فقد ما عليه من مبالغ نقدية إلكترونية إلا أن هذا يماثل ما يحدث للنقود الورقية من فقد أو قطع.

-إمكانية استنساخ العملات الإلكترونية وهو يشبه تزييف العملات الورقية.

-الخوف من تفاقم مشاكل غسيل الأموال نظرا لتدفق الأموال الإلكترونية بطريقة أكثر سهولة، إلا أن صغر حجم التعاملات بالنقود الإلكترونية يجعل من هذه الطريقة غير مناسبة لغسيل الأموال التي تتم بأحجام كبيرة.

5.2. الشيكات الالكترونية:

إضافة إلى النقود الالكترونية، تم استحداث الشيكات الالكترونية كمحاولة لتخفيف التكاليف الناجمة عن الشيكات الورقية، فطبقا لدراسات تمت في الولايات المتحدة والتي أوضحت أن البنوك تستخدم سنويا أكثر من 500 مليون شيك ورقي، تتكلف إجراءات تشغيلها حوالي 79 سنتا لكل شيك وتتزايد أعداد الشيكات بنسبة 3 % سنويا، في حين أنه عند استخدام الشيكات الالكترونية فإن التكلفة تنخفض إلى 25 سنتا وهو ما يحقق وفرا يزيد عن 205 مليون دولار سنويا في الولايات المتحدة فقط.

وتقوم فكرة الشيك الالكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والمتمثل في جهة التخليص (Clearing House) التي يشترك لديها المشتري والبائع من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بكل منهما أو بالربط مع أي حساب جاري، مع تحديد التوقيع الالكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص والتي تكون في الغالب عباره عن بنك.

وعند الاتفاق حول عملية البيع، يقوم المشتري بإرسال الشيك الالكتروني الموقع إلكترونيا منه إلى البائع الذي يستلمه ويقوم هو الآخر بالتوقيع عليه كمستفيد إلكترونيا ويرسله إلى جهة التخليص، والتي تقوم بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات، وبناء عليه تقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بتمام إجراء المعاملة المالية(خصم الرصيد من المشتري وإضافته لحساب للبائع).

ومن البنوك التي تتبنى فكرة الشيكات الرقمية نجد بنك بوسطن، سيتي بنك، بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (رأفت رضوان، 1999)[50].

3. فوائد وتحديات التجارة الالكترونية:

تتيح التجارة الالكترونية العديد من المزايا، سواء على مستوى قطاعات ومؤسسات الأعمال والشركات، أو على مستوى الفرد العادي (الزبون) وعلى المستوى القومي، إلا أنها تطرح تحديات مختلفة يجب الوقوف عندها ومعالجتها لتتمكن التجارة الالكترونية من المضي قدما ورسم مستقبل مشرق لها بالنظر لآفاقها وإمكانيتها التي لا تقف عند حد.

1.3. فوائد التجارة الإلكترونية:

1.1.3. فوائد التجارة الإلكترونية على المستوى القومي:

- زيادة القدرة التنافسية مما يمكن أن يحقق زيادة الصادرات من خلال سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية، إمكانيات التسويق للسلع والخدمات عالميا وبتكلفة محدودة، القدرة على سرعة عقد وإنهاء الصفقات، القدرة على تحليل الأسواق والاستجابة لتغير متطلبات المستهلكين.
- التجارة الإلكترونية أداة لتنشيط المشروعات المتوسطة والصغيرة بما تقدمه من خفض تكاليف التسويق والدعاية والإعلان ووفر في الوقت والمكان المطلوبين لأداء المعاملات التجارية بما ينعكس إيجابيا على تنشيط هذه المشروعات ويوفر لها القدرة على اختراق الأسواق العالمية.
- التجارة الإلكترونية يمكن أن تخلق العديد من فرص العمل الحر المتصلة مباشرة بالأسواق العالمية بأقل تكلفة استثمارية ممكنة.
- التجارة الإلكترونية أداة لزيادة شفافية الحكومة وتحسين الخدمات الحكومية في إطار ما يعرف بالحكومة الإلكترونية التي سبق شرحها.

2.1.3. فوائد التجارة الإلكترونية للشركات والمؤسسات:

- التجارة الإلكترونية توسع نطاق السوق إلى نطاق دولي ،فمع القليل من التكاليف فإن بوسع أي شركة إيجاد مستهلكين أكثر ومزودين أفضل وشركاء أكثر ملائمة وبصورة سريعة وسهلة.
- التجارة الإلكترونية تخفض تكاليف إنشاء ومعالجة و توزيع و حفظ و استرجاع المعلومات الورقية، فبإيجاد دائرة مشتريات إلكترونية فإن الشركات تستطيع قطع التكاليف الإدارية للشراء بنسبة 85%.
- القدرة على إنشاء تجارات متخصصة جدا.

- التجارة الإلكترونية تسمح بخفض المخزونات عن طريق استعمال عملية السحب في نظام إدارة سلسلة التزويد، ففي نظام السحب فإن العملية تبدأ بالحصول على طلب تجاري من قبل المستهلك وتزويد المستهلك بطلبه من خلال التصنيع الوقتي Just in Time، وبالتالي فهي توفر تواصل فعال بين المؤسسة والمتعاملين معها.
- عملية السحب تسمح بتصنيع المنتج أو الخدمة وفقا لمتطلبات المشتري وهذا يعطي الشركة أفضلية تجارية عن منافسيها، (**بسام نور، 2002**)[51].
- التجارة الإلكترونية تؤدي إلى خفض تكلفة المعاملات التجارية لأنها تلغي دور الوسطاء بين البائع والمشتري وبالتالي تتاح الفرصة للشركة على المنافسة في جذب المشترين الذين يستفيدون من سلع بأسعار منخفضة كما يستفيدون كذلك من العديد من المزايا التالية:

3.1.3. فوائد التجارة الإلكترونية للمستهلكين:

- التجارة الإلكترونية تعطي الخيار للمستهلك بأن يتسوق أو ينهي معاملاته في أي وقت شاء، ومن أي مكان على سطح الأرض (تلغي حدود الزمان والمكان، أي توفير الوقت والجهد).
- التجارة الإلكترونية تقدم الكثير من الخيارات للمستهلك بسبب قابلية الوصول إلى منتجات وشركات لم تكن متوفرة بالقرب من المستهلك (حرية الاختيار).
- في الكثير من الأحيان فإن التجارة الإلكترونية تكون من أرخص الأماكن للتسوق لأن البائع يستطيع أن يتسوق في الكثير من المواقع على الانترنت ومقارنة بضائع كل شركة مع أخرى بسهولة، ولذلك في آخر الأمر سيقدر أن يحصل على أفضل عرض، في حين أن الأمر أصعب إذا استلزم الأمر زيارة كل موقع جغرافي مختلف فقط من أجل مقارنة بضائع كل شركة بأخرى.
- في بعض الحالات وخصوصا المنتجات الرقمية كالكتب الإلكترونية، فبالإمكان إرسالها بسرعة للمشتري.
- في استطاعة الزبائن الحصول على المعلومات اللازمة خلال ثوان أو دقائق عن طريق التجارة الإلكترونية، وفي المقابل، قد يستغرق الأمر أيام وأسابيع من أجل الحصول على رد من موقع ملموس.
- التجارة الإلكترونية تسمح للزبائن بتبادل الخبرات والآراء بخصوص المنتجات والخدمات عبر مجتمعات إلكترونية على الانترنيت (**بسام نور، 2002**)[52]، وعموما يمكن إيجاز فوائد التجارة الإلكترونية للموردين والمستهلكين في الجدول التالي:

جدول رقم 03: فرص وفوائد التجارة الالكترونية للموردين والمستهلكين

فرص العارضين (الموردين)	فوائد المستهلكين (العملاء)
مساحة تواجد أكبر في الأسواق	مساحة أكبر للاختيار
تحسين درجة التنافسية	تحسين جودة المنتج
التصنيع الضخم للمستهلك	منتجات حسب طلب العميل
اختصار الدورة التجارية	تلبية سريعة للاحتياجات
تخفيض التكاليف	تخفيض السعر
إيجاد فرص العمل	خدمات ومنتجات جديدة

المصدر: رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1999،ص. 40.

2.3.تحديات التجارة الإلكترونية:

لا أحد ينكر المزايا التي تحققها التجارة الالكترونية خاصة للشركات، إلا أنها تفرض عليها تحديات عديدة تدور حول توفير البنية المعلوماتية، والضغوطات المستمرة لتحقيق:

- التكيف بمزيد من المرونة مع التغيرات في رغبات المستهلك.
- سرعة الاستجابة بالنسبة للشركات والمستهلكين.
- تقصير دورة حياة المنتج.
- وجود مزيد من الشفافية بالسبه للأسواق.

إن مثل هكذا تحدي يفرض على المؤسسة سواء كانت إنتاجية أو خدمية أن تتسم بالمرونة وأن تتفهم هذه المتطلبات الجديدة وتضع الخطط لتطبيقها بالنظر لطبيعة المنافسة الدولية الشرسة، فهذه التحديات تنوء بها المؤسسات وتضطلع بها، لكن هناك من التحديات التي تتعلق بطبيعة التجارة الالكترونية في حد ذاتها والتي تكمن أساسا في مسألة الحفاظ على سرية المعلومات والتي سنتطرق لها فيما يلي:

1.2.3. نظم السرية وتأمين التعاملات التجارية:

يعتمد نجاح وتوسع التجارة الالكترونية على توافر درجة معقولة من السرية، والتأمين، والخصوصية لبناء الثقة بين الشركاء التجاريين لإتمام المعاملات التجارية.

حيث يقصد بالسرية إخفاء محتوى الرسائل أو البيانات بطريقة مناسبة تمنع التعرف على محتوياتها خلال تحريرها أو حفظها أو تداولها، أما التأمين فيقصد به تحقيق الحماية لمحتوى الرسائل أو

البيانات ضد محاولات التغيير أو التعديل أو المحو خلال كافة مراحل التبادل وضمان التحقق من شخصية كل من المرسل والمستقبل، بينما يقصد بالخصوصية ألا يتم استخدام المعلومات والرسائل في صورتها الكلية أو الجزئية في غير الغرض المرخص به من صاحب المعلومة أو الرسالة وأن يقتصر الاستخدام أيضا على الشخص أو الجهة المرسل إليها الرسالة ودون أي حق لها في إتاحة ما بها من بيانات أو معلومات لأي جهة أخرى إلا بموافقة صريحة من صاحب الشأن.

لذا فإن تأمين المعاملات التجارية وتأمين وسائل وطرق الدفع يعد هو التطور التكنولوجي الأساسي المطلوب للانطلاق بالتجارة الالكترونية، ومن الأساليب المحققة لهذا الغرض:

2.2.3.تشفير البيانات:

يعتمد التشفير على تغيير محتوى الرسالة باستخدام أسلوب محدد (برنامج محدد) يسمى مفتاح التشفير وذلك قبل إرسال الرسالة على أن تكون لدى المستقبل القدرة على استعادة محتوى الرسالة في صورتها الأصلية قبل التشفير، فعلى سبيل المثال يتم تشفير المعاملات المالية باستخدام نظام تأمين المعاملات الالكترونية SET.

3.3.3. التوقيع الإلكتروني:

يقصد بالتوقيع الإلكتروني اتخاذ وسيلة يتم من خلالها التحقق أن صاحب الرسالة أو المعاملة هو الشخص الذي قام فعلا بإرسالها أو تنفيذها باستخدام أسلوب التشفير مما يحقق درجة أعلى من نظم التوقيع العادية والتي يمكن تقليدها.

4.3.3.نظام المعاملات الإلكترونية الآمنة (SET) Secure Electronic Transaction:

تم تطوير هذا النظام بالتعاون بين أكبر شركات كروت الائتمان العالمية وهما شركة فيزا وماستر كارد وذلك بغرض تأمين المعاملات المالية على شبكة الانترنيت باستخدام بطاقات الائتمان، حيث صدر هذا النظام عام 1996 بعد صراع شديد بين الشركتين حيث تعاونت شركة ماستر كارد مع شركة أي بي إم وشركة نتسكيب لبناء نظام خاص لتشفير بروتوكولات الدفع تحت اسم Secure Encryption payment protocol(SEPP) ، بينما قامت شركة فيزا بالتعاون مع شركة مايكروسوفت في بناء نظام آخر تحت مسمى تكنولوجيا تأمين المعاملات Secure Transaction Technology(STT). ويوفر نظام المعاملات الالكترونية الآمنة SET درجة عالية من التشفير يصعب فكها.

5.3.3.هيئة الاعتماد: Certificate Authority

بالرغم من إمكان استخدام البصمة الالكترونية (التوقيع الالكتروني) للتحقق من شخصية صاحب الرسالة أو المعاملة، إلا أن ما يحدث في الحياة العادية من ضرورة وجود وثيقة إثبات هوية تصدر من جهة مختصة، وفي محاولة لتقريب الوضع الالكتروني مع الحياة الطبيعية ظهرت هيئة الاعتماد المسؤولة عن إصدار شهادة تحقيق شخصية إلكترونية على كل معاملة/ رسالة.

وعليه فاستخدم هيئة الاعتماد يمثل دفعة قوية لاستخدام الانترنيت في المعاملات المالية حيث تقوم هذه الهيئة بأداء الوظائف التالية:

- تأكيد شخصية المشتري إلى البائع.
- تأكيد سرية المعاملة من خلال التشفير.
- عدم كشف البيانات المالية للمشتري إلى البائع.

6.3.3. حماية وتأمين مقار المعلومات على شبكة الانترنيت:

إن مقر المعلومات للشركة على شبكة الانترنيت هو بوابة لكل من يريد الدخول إلى الشركة، لذا على الشركة أن تحمي هذه البوابة ضد المخاطر الممكن التعرض لها والتي يمكن إيجازها في التالي:

- تغيير محتوى المقر: سواء كان ذلك بهجمات الهواة مما يجعله مدعاة للسخرية والاستخفاف أو بهجمات المحترفين والتي تتم عن قصد من بعض الشركات المنافسة للإساءة للشركة وبما يؤدي إلى إساءة العلاقة بين الشركة وعملائها.
- إغلاق المقر أمام المتصفحين أين يقوم المهاجم بشغل حاسب المقر الرئيسي Server بسيل من الرسائل والاستفسارات التي تؤدي في النهاية إلى عدم قدرة المقر على تلبية أي استفسارات من مستخدمين فعليين أو عدم قدرة أي مستخدم عادي على الدخول إلى مقر المعلومات من الأصل أو إبطاء ردود المقر على أي استفسارات.
- استخدام مقر معلومات المؤسسة كقاعدة لتنفيذ أعمال هجومية على مقار أخرى بحيث لا تستطيع هذه الأخيرة اكتشاف هوية المهاجم الحقيقة أو موقعه الأساسي.
- الدخول على النظم الداخلية للمؤسسة وهو ما يمثل تهديدا حقيقيا لها، إذ يؤدي إلى نتائج سلبية في أعمال الشركة أو قد يؤدي في بعض الأحيان إلى توقف الشركة كلية عن العمل، في حال الحصول على تلك المعلومات، كما يمكن محو بعض أو كل المعلومات الداخلية للمؤسسة، فبالرغم من وجود احتياطات من البيانات، إلا أن محو بعض البيانات قد يؤدي

إلى فقد بعض المعلومات ذات الأهمية، والتي تدخل في عمليات دون أن تظهر في نتائج وهو ما قد لا يمكن استعادته.

بالنظر للمخاطر الأمنية السابقة والتي تمثل هجمات الهواة والمحترفين من أخطرها حيث بلغت تكاليف مواجهة هذه المشكلة في الولايات المتحدة أكثر من 10 بلايين دولار وذلك في عام 1997 وتتزايد بمعدلات تصل إلى أكثر من 25 % سنويا، فإنه يتوجب تأمين وحماية مواقع المعلومات على الانترنيت بمختلف برامج الحماية.

كما قامت الشركات المتخصصة في مجال الحماية بإنتاج برامج ونظم متطورة يمكن من خلالها تحليل مستوى التأمين بالنظام ومعرفة نقاط الضعف والاختراق ويمثل نظام Safe First من شركة Internet Security System(ISS) واحدا من أشهرها (**رأفت رضوان، 1999**)[53].

زيادة على تلك التحديات الأمنية التي سبق ذكرها، فهناك تحديات أخرى للتجارة الإلكترونية كانعدام لمس المنتجات، فبعض الزبائن يودون لمس المنتجات قبل شرائها، والكثير من الأمور القانونية لم يتم حسمها بعد في التجارة الإلكترونية خصوصا المتعلقة بالقرصنة، كما أن التجارة الإلكترونية ما زالت في طورها الأول والذي يتميز بالتغير السريع في حين أن الكثير من الناس يودون رؤية شيئا ثابتا قبل الاستثمار فيه، فضلا عن عدم وجود عدد كاف من الباعة والمشترين في الكثير من التطبيقات لجعل هذا الأمر مربحا. وزيادة عليه، فالدخول إلى الانترنيت ما زال باهظ الثمن للكثير من الناس (**بسام نور، 2002**)[54].

لكن على الرغم من كل تلك التحديات، فإنه بات من المؤكد أن تطبق أساليب التجارة الإلكترونية في العلاقات التجارية بين الدول لن يكون خيارا يتم الأخذ به أو تركه، بل إنه أصبح حقيقة عالمية واقعة لا يمكن التخلف عنها، ونسبة (40 %) أو أكثر قليلا من عقود التجارة الدولية تتم حاليا عبر شبكة الانترنيت والتي يطلق عليها اسم (عقود التجارة الإلكترونية)، وبلغت قيمتها عام 2000 ما يقارب من (450) مليار دولار أمريكي (**خالد الطويل، 2001**)[55].

III. متطلبات وتحديات اقتصاد المعرفة على الدول والمؤسسات:

إن اقتصاد المعرفة كما سبق وذكرنا يرتكز أساسا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمالة الماهرة القادرة على الانسجام مع هكذا تغيرات، وبهذا يكون هذا الاقتصاد قد وضع تحديات بالغة الأهمية وجب التعامل معها بذكاء، وإلا فإن رفع الراية البيضاء والخروج من الحلبة سيكون أمرا لا مناص منه.ومن هذه التحديات نذكر:

- البنية التحتية اللازمة (اتصالات، حواسيب، معلومات)
- الأطر البشرية، من حيث التكوين والتدريب، وهذا يتطلب توفر الحواسيب ورخص ثمنها وحسن صيانتها، محاربة الأمية المعلوماتية، رخص أسعار الهاتف وأسعار الاشتراك على الانترنيت.
- البحث والتطوير والدراسات اللازمة لتوطين هذا الاقتصاد.
- التشريعات الضرورية لإيجاد البيئة التنظيمية لتسهيل انتشار الأعمال الإلكترونية.
- سياسة ضريبية/ جمركية مناسبة.
- دعم حكومي وفق مبادرة وطنية مبنية على رؤية إستراتيجية (**محمد مراياتي، 2001**)[56].

وعليه، تقع هذه التحديات على عاتق الدولة من جهة فهي مسؤولة على وضع سياسة معلوماتية محكمة ومرنة، كما تقع من جهة أخرى على المؤسسة المطالبة بإرساء إدارة للمعرفة، باعتبار أن المعرفة أو إن شئنا القول المعلومات المتبلورة إلى معرفة تشكل مصدرا للقوة وأداة للتنمية وسلعة تجارية، كما أن قطاع المعلومات هو القائد للقطاعات الأخرى.

1. السياسة المعلوماتية:

نستطيع، دون مغالاة، أن نؤكد أن ثورة المعلومات خلال القرن الماضي قد غيرت في بنية مصادر الثروة بأكثر ما غيرتها الثورة الصناعية ذاتها، فلم يعد مصدر الثورة ماديا بل أصبح معلومة أو" معرفة " يتم تطبيقها في العمل من أجل خلق ناتج ذي قيمة مضافة اقتصادية، فالسعي من أجل الثروة أصبح اليوم، بشكل كبير، سعيا وراء المعلومات، وتطبيقا لها على وسائل وأساليب الإنتاج، وذلك في إطار ما أصبح يعرف باقتصاد المعلومات، باختصار فإن اقتصاد المعلومات (اقتصاد المعرفة) أصبح اليوم يغير كل شيء في حياتنا بدءا من كسب الإنسان لقوته وانتهاء بتحديد مواصفات من يحكم العالم اليوم.

وإذا كان البعض يعرف الاقتصاد بأنه دراسة الترتيبات التي تتخذها المجتمعات من أجل استخدام وتنمية مواردها القليلة، فإنه بالإمكان الجدال بأن المعلومات في عموميتها ليست موردا نادرا

أو قليلا، بل إن الجزء الأكبر من جهود مهنة المعلومات يتم توجيهه إلى إيجاد سبل جديدة لانتقاء المعلومات وتقليل جرعاتها الزائدة إلى حجم يمكن السيطرة عليه، ولكن ما هو وجه الندرة في المعلومات إذن ؟

الإجابة باختصار هي أن وجه الندرة في المعلومات هو المعلومة المحددة التي يحتاج إليها الفرد لهدف محدد في وقت معين وبالشكل الذي يريده، هذه المعلومة لا شك ذات قيمة، وقيمة عالية.

والملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا هي أن معظم، إن لم يكن كل دول العالم تعد دولا نامية بشكل كبير بالنسبة لوضع السياسة المعلوماتية وتطبيقها، والمسألة هي اختلاف في الدرجة وليس في النوع، فكما يقول Galbreath –j فكل الدول متقدمة كانت أم نامية غير راضية على المستوى الذي وصلته في مجال السياسة المعلوماتية والاتصالية ودائما تنشد الأفضل (**أحمد بدر، 2001**)[57].

1.1. تعريف السياسة المعلوماتية:

السياسة المعلوماتية هي جزء من السياسة العامة، ويرى إيان رولاند،: أن السياسة المعلوماتية تحتوي على مجموعة القوانين العامة والقواعد والسياسات التي تشجع أو تنظم إنشاء واستخدام واختزان وتوصيل المعلومات ويعرفها كوشرين بأنها " الطريق المقصود الذي تتبعه هيئة حكومية للوصول إلى قضية ذات اهتمام عام، كما أن صناعة هذه السياسة تتطلب الاختيار بين عدة أهداف وبدائل"، هذا وتعرف هيئة اليونسكو الدولية السياسة بأنها:" مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات المرشدة نحو تحقيق هدف معين".

أي أن السياسة المعلوماتية تشمل مجموعة من القوانين والقواعد والتوجيهات التي تدير دورة حياة المعلومات بما تتضمنه من تخطيط وإنتاج وجمع وإتاحة وبث واسترجاع، وذلك بناء على التطور الاقتصادي المحلي والعالمي، وبالتالي فالسياسة المعلوماتية تتضمن مجموعة واسعة من العناصر المترابطة مثل اتصالات المعلومات، تكنولوجيا المعلومات، اقتصاد المعلومات، خصوصية المعلومات، إدارة المعلومات...

وعلى كل حال فالسياسة المعلوماتية المعيارية لأي دولة يمكن أن تصاغ على أنها الجهود المستمرة نحو إنشاء قطاع معلوماتي متوازن ومتكامل وقوي في أقصر وقت ممكن حسب Hayes, R.وقد اقترح مور 1990 أربع فئات للسياسة المعلوماتية وهي:

- القضايا التشريعية والتنظيمية (حماية البيانات، حق المؤلف، حرية المعلومات، التجارة في المعلومات ...).
- قضايا الاقتصاد الكلي: تحديد قطاع المعلومات (قياس حجمه والاستثمار في البنية الأساسية للمعلومات ورأس المال البشري).
- قضايا تنظيمية (استخدام المعلومات في الإدارة).
- قضايا اجتماعية (متطلبات التعليم، مستويات الأمية ...).

وبذلك فالسياسة المعلوماتية تتوجه إلى الجوهر لا إلى الأنشطة (كما هو الحال في الخطة) فهي تتناول الرد على الأسئلة لماذا ؟ وماذا ؟

2.1. أهداف السياسة المعلوماتية:

تهدف السياسة المعلوماتية إلى تحقيق التالي:

- بنية أساسية للاتصالات عن بعد تتميز بالكفاءة وانخفاض التكاليف.
- الارتفاع بمستوى الإنتاجية والتنافس الصناعي والتجاري.
- الارتفاع بمستوى التعليم والتدريب للاستجابة لاحتياجات المؤسسة كثيفة المعرفة فضلا عن ضرورة استيعاب النظام التعليمي للتعلم على مدى الحياة وبصفة مستمرة لإثراء المهارات.
- تحقيق (تكوين) مجتمع المعلومات، ونقطة البداية للوصول إليه هي تسريع النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأفضل للمعلومات وبالتالي رفع مستوى التعليم والصناعة والخدمات.

3.1. مرتكزات السياسة المعلوماتية وآلية تحقيقها:

قام الباحثان: أوفرمان وكاهيل بوضع المرتكزات الأولية (القيم الأولية) للسياسة المعلوماتية في أمريكا والمتمثلة في:

- الإتاحة والحرية: تزدهر الديمقراطية بالمعلومات الكافية.
- الخصوصية: الحفاظ على الحقوق الشخصية، لكن هناك صدامات بين حاجات الحكومة والمجتمع وبين هذه الحقوق.
- الانفتاح المعرفي أمام الناس: حق الناس أن تعرف عمليات اتخاذ القرارات الحكومية.
- الفائدة: فقيمة المعلومات تتحدد بفائدتها فمن يحدد هذه الفائدة ؟
- التكاليف والعائد: فالمعلومات قيمة اقتصادية وتكاليف وعائد، وهذا من شأنه إثارة مشكلات الملاءمة بين المصالح التجارية والصالح العام وذلك بالنسبة للمعلومات المجمعة بواسطة الحكومة.

- السرية والأمن.
- الملكية: (حقوق الملكية الفكرية).

ويمكن أن تتحقق هذه السياسة بإتباع التالي:

- تحديد المشكلة ووضع البرنامج.
- صياغة و تطبيق و تبني السياسة.
- التقييم بعد التطبيق.

ويجب الأخذ في الاعتبار تأثير السياسة المعلوماتية على السياسات الأخرى في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فهي لا تحقق نجاحا إلا إذا كانت السياسات الأخرى في موضع حسن (فعلى سبيل المثال، إذا شجعت السياسة المعلوماتية على مزيد من استخدام تكنولوجيا المعلومات، فإن ذلك يتطلب أن تكون هناك سياسة تعليمية مناسبة).

كما يجب تعديل السياسة المعلوماتية مع مرور الوقت خاصة مع التطورات في تكنولوجيا المعلومات السريعة، وينبغي التأكد من أن السياسة المعلوماتية تعالج القضايا المتصلة بتطور المجتمع (**أحمد بدر، 2001**)[58].

2. إدارة المعرفة:

يتفق الجميع على حقيقة أن المعلومات مورد مهم يستدعي أن تتم إدارته كما تدار موارد المنظمة الأخرى، وفي الوقت الذي أصبح فيه مصطلح " إدارة المعلومات " شائعا في البيئة المعلوماتية، فلا زال مصطلح "إدارة المعرفة "غريبا إلى حد بعيد، وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بمفهوم إدارة المعرفة خلال نصف العقد المنصرم، فلازال الجدل محتدما حول المفهوم الحقيقي له.

فالبعض يتصور أن المعرفة ما هي إلا تعبير مرادف لمصطلح إدارة المعلومات ، في حين يرى آخرون أن إدارة المعرفة هو مفهوم يرتكز على الجهود المعقدة الخاصة بتنظيم المداخل إلى مصادر المعلومات المتاحة عبر الشبكات، إلا أن فريقا ثالثا يرى أن " إدارة المعرفة " ما هي إلا آخر صراعات منتجو تقنية المعلومات والاستشاريون الإداريون لبيع حلولهم المبتكرة إلى رجال الأعمال المتلهفين لأية أداة يمكن أن تساعدهم في تحقيق التقدم التنافسي الذي هم أحوج ما يكونون إليه في ظل العولمة (**ريم الزامل، 2002**)[59].

ومن المؤكد أن تقنية المعلومات تلعب دورا محوريا في برامج إدارة المعرفة من خلال قدرتها على تسريع عملية خلق ونقل المعرفة، سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة المقصود بإدارة المعرفة

وخصائصها التي جعلتها الشغل الشاغل للكثير من الإداريين، هل أن إدارة المعرفة وإدارة المعلومات يعنيا الشيء نفسه ؟ وما هو دور إدارة المعرفة في إرساء أسس مجتمع المعلومات ؟

2.1. التمييز بين إدارة المعلومات وإدارة المعرفة:

1.1.2. إدارة المعلومات:

تعني إدارة المعلومات بكل بساطة حقل علمي يهتم بضمان المداخل التي توصل إلى المعلومات، وتوفير الأمان والسرية للمعلومات، نقل وإيصال وخزن المعلومات واسترجاعها عند الطلب، وإدارة المعلومات هي العملية التي تتضمن استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لتوفير استخدام أكثر فاعلية وكفاءة لكل المعلومات المتاحة لمساعدة المجتمع أو المنظمة أو الأفراد في تحقيق أهدافهم، وتتعامل إدارة المعلومات بشكل عام مع الوثائق، برمجيات الحاسوب، المعلومات الصوتية والصورية وما إلى ذلك، ويتمركز اهتمام إدارة المعلومات و فاعلية المعلومات، حداثتها ودقتها، سرعة تجهيزها وكلفتها، وخزنها واسترجاعها، في حين أن خلق المعلومات ودراساتها وتعلمها، ومعناها وفهمها ليست الموضوعات المركزية لهذا الفرع العلمي التطبيقي.

ويشكل عدد من المصطلحات الفرعية، مثل إدارة الوثائق، إدارة الأرشيف، ، ومصادر المعلومات وما إلى ذلك جوانب الاهتمام التطبيقي لإدارة المعلومات.

2.1.2. إدارة المعرفة:

قبل أن نحاول التعرف عن المقصود بمصطلح " إدارة المعرفة " يفترض بنا أن نحدد ما نقصده بالمعرفة، وإن كنا قد تطرقنا إليه بشكل مختصر في موضع سابق من هذا البحث.

يعرف الصباغ المعرفة على أنها مصطلح يستخدم لوصف فهم أي منا للحقيقة، ويمكن أن تسجل في أدمغة الأفراد أو يتم خزنها في وثائق المجتمع (أو المنظمة) ومنتجاته وممتلكاته ونظمه وعملياته، فالمعرفة تختلف عن المعلومات على الرغم من عدم وضوح الحدود الفاصلة بين المصطلحين، إلا أنهما ليسا وجهين لعملة واحدة، فالمعلومات هي ما ينتج من معالجة البيانات التي تتوالد في البيئة وهي تزيد مستوى المعرفة لمن يحصل عليها، وهذا يعني أن المعرفة هي أعلى شأنا من المعلومات، فنحن نسعى للحصول على المعلومات لننمي معارفنا (**عماد الصباغ، 2002**)[60]. فالمعرفة هي الفهم والإدراك، وتكتسب من خلال الدراسة، البحث، الملاحظة والخبرة أو هي المعلومات المرتكزة على الخبرات الفردية، المهارات والكفاءات (**Aziz Sebti ،2004**)[61].وقد صنف " **polanyi**" في 1996 المعرفة لفرعين أساسين: المعرفة الضمنية (tacit) والمعرفة الظاهرية (Explicit) .

وقد أشار كل من Nonake and Takeuchi في 1995 إلى أن الأصول غير الملموسة كالقيم والصورة الذهنية للمنظمة، الحدس، الاستعارات، نفاذ البصيرة تشكل أهم الأصول التي ينبغي الاعتناء والاهتمام بها لأنها تشكل قيمة مضافة للعمليات اليومية التي تقوم بها المنظمة.

✦ **المعرفة الضمنية:**

تتعلق بالمهارات Know How (skills) المتواجدة في داخل عقل وقلب كل فرد والتي من غير السهولة نقلها أو تحويلها للآخرين، وقد تكون تلك المعرفة فنية أو إدراكية.

✦ **المعرفة الظاهرية:**

وتتعلق بالمعلومات المخزنة في أرشيف المنظمة ومنها (الكتيبات المتعلقة بالسياسات والإجراءات، المستندات، معايير العمليات والتشغيل)، وفي الغالب يمكن للأفراد داخل المنظمة الوصول إليها واستخدامها ويمكن تقاسمها مع جميع الموظفين من خلال الندوات، اللقاءات والكتب.

وقد ميز polanyi بين نوعين من المعرفة عندما قال: " أننا نعرف أكثر مما يمكن أن نقول " "We can Know more than we can tell" وفي ذلك إشارة صريحة بالطبع لصعوبة وضع المعرفة الضمنية في كلمات منطوقة.

والمعرفة هي نتاج لعناصر متعددة، والتي من أهمها: المعلومات، البيانات، القدرات، الاتجاهات والتي سنتناولها الآن بشيء من التفصيل.

✦ **البيانات:**

هي مجموعة من الحقائق الموضوعية غير المترابطة يتم تقديمها دون أحكام أولية مسبقة، وتصبح البيانات معلومات عندما يتم تصنيفها، تحليلها ووضعها في إطار واضح ومفهوم للمتلقي.

✦ **المعلومات:**

هي حقيقة الأمر عبارة عن بيانات تمنح صفة المصداقية ويتم تقديمها لغرض محدد، فالمعلومات يتم تطويرها وترقى لمكانة المعرفة عندما تستخدم للقيام أو لغرض المقارنة، وتقييم نتائج مسبقة ومحددة، أو لغرض الاتصال، أو المشاركة في حوار أو نقاش، فالمعلومات هي بيانات توضع في إطار ومحتوى واضح ومحدد وذلك لإمكانية استخدامها لاتخاذ قرار، ويمكن تقديم المعلومات في أشكال متعددة ومنها الشكل الكتابي، صورة أو محادثة مع طرف آخر.

✦ **القدرات:**

المعرفة بجانب المعلومات تحتاج لقدرة على صنع معلومات من البيانات التي يتم الحصول عليها لتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها والاستفادة منها، وقد منح الله بعض الأفراد القـــدرة علـــى

التفكير بطريقة إبداعية والقدرة على تحليل وتفسير المعلومات ومن تم التصرف بناء على ما يتوفر من معلومات، إذا لم يتوافر لدى الأفراد القدرات والكفاءات الأساسية للتعامل مع المعلومـــات عندئـــذ نستطيع القول أن أحد العناصر الأساسية للمعرفة مفقودة.

✦ **الاتجاهات:**

بالإضافة للبيانات والمعلومات والقدرات، فالمعرفة وثيقة الصلة بالاتجاهات وتمثل الاتجاهات أحد المحركات الرئيسية والتي تدفع الأفراد للرغبة في التفكير والتحليل والتصرف، لذا، يشكل عنصر الاتجاهات عنصرا أساسيا لإدارة المعرفة، وذلك من خلال حفز فضول الأفراد وإيجاد الرغبة وتحفيزهم للإبداع، وهذا بالتأكيد ما ينقص العديد من المنظمات؟ (**سعد بن مرزوق العتيبي،2002**)[62].

فالمعرفة إذن هي مورد خاص يتميز بثلاث سمات أساسية:

- هي غير مستنفدة " فالمعرفة لا تتهدم بالاستعمال، وإنما باستبدالها بمعرفة جديدة، فمثل ما بين Joseph Schumpeter، كل منتوج يقود إلى ظاهرة " الهدم البناء ".
- هي تراكمية: فالمعرفة هي سلعة قابلة للتحول إلى معارف جديدة، ونادرا ما يكون منتج في ذات الوقت سلعة استهلاكية وسلعة إنتاجية.
- إمكانية تقاسمها: فعدد كبير من الأشخاص يمكنهم استعمال نفس المعرفة دون أن يملكها أحد، والعكس كذلك، فتبادل المعرفة بين شخصين، ينتج عنها أن كلاهما يحتاج معرفة الآخر دون فقد معرفته.

وبتمثل هذه السمات الثلاث تكون المعرفة ، أحد أهم موارد ذات مردودية اجتماعية واقتصادية لا مثيل لها، التي أصبحت ضرورية لنمو الاقتصاديات الحديثة، أين يعد التحديث والتغيير المحركات الأساسية للاقتصاد **(chettab nadia ,2004)**[63].

إذن تتواجد المعرفة في أماكن عديدة، مثل: قواعد المعرفة والبيانات، خزانات الملفات، أدمغة الأفراد وتنتشر عبر المجتمع ومنظماته، وفي أحيان عديدة نرى أن إدارة ما تكرر أعمال إدارة أخرى من إدارات المنظمة لأن الأولى لا تعرف بتوافر المعرفة لدى الإدارة الثانية، لذلك تحتاج المنظمة إلى أن تتعرف على الموارد المعرفية المتوفرة لديها وكيفية استخدامها وإدارتها لتحقيق أقصى مردود ممكن.

وبذلك يقودنا التحليل إلى تعريف إدارة المعرفة، إذ يعرفها سكابرم على أنها: " الإدارة النظامية والواضحة للمعرفة والعمليات المرتبطة بها والخاصة باستحداثها، وجمعها، وتنظيمها، ونشرها، واستخدامها، واستغلالها، وهي تتطلب تحويل المعرفة الشخصية إلى معرفة تعاونية يمكن تقاسمها بشكل جلي من خلال المنظمة.

وتعرف المدرسة العليا لإدارة الأعمال في جامعة تكسان في أوستن إدارة المعرفة بأنها: "العمليات النظامية لإيجاد المعلومات، واستحصالها، وتنظيمها، وتنقيتها، وعرضها بطريقة تحسن قدرات الفرد العامل في المنظمة في مجال عمله، وتساعد إدارة المعرفة المنظمة في الحصول على الفهم المعمق من خلال خبراتها الذاتية، كما تساعد بعض فعاليات إدارة المعرفة في تركيز اهتمام المنظمة على استحصال، وخزن واستخدام المعرفة لأشياء، مثل: حل المشاكل، التعليم الديناميكي، التخطيط الاستراتيجي، صناعة القرارات، كما إنها تحمي الموارد الذهنية من الاندثار، وتضيف إلى ذكاء المنظمة، وتتيح مرونة أكبر".

وتتعلق إدارة المعرفة بتطوير والحفاظ واستخدام وتقاسم المعرفة، ففي المستوى الأعلى (المستوى الاستراتيجي) تحتاج المنظمة إلى إمكانية تحليل وتخطيط أعمالها في ضوء المعرفة التي تمتلكها حاليا والمعرفة التي تحتاجها لعملياتها المستقبلية، أما في المستوى الأوسط (المستوى التكتيكي) فتهتم المنظمة بتعريف وصياغة المعرفة المتوافرة، واستحصال معرفة جديدة لاستخداماتها المستقبلية، واستحداث أنظمة تتيح تطبيقات فعالة ومؤثرة للمعرفة في المنظمة، أما في المستوى الأدنى (المستوى التشغيلي) فالمعرفة تستخدم في الأعمال اليومية النمطية من قبل الأفراد المهنيين الذي يحتاجون إلى مداخل للمعرفة الصحيحة، في الوقت المناسب وفي المكان المناسب (**عماد الصباغ، 2002**)[64].

وبذلك أصبحت إدارة المعرفة عامل أساسي لأداء المؤسسة، كما أصبحت التكنولوجيات الجديدة للذكاء الجماعي NTIC ورقة رابحة لا يمكن استبدالها لضمان السير السريع للمعلومة، والحفاظ على كفاءات المؤسسة وتطويرها، فإدارة المعرفة تزيد من القيمة المضافة للمؤسسة (**Chettab Nadia ،2004**)[65].

2.2. الإطار العام لإدارة المعرفة:

إن إدارة المعرفة تحتاج إلى:

- عمليات يشارك فيها الأفراد وتساعدهم في استخدام المعرفة المتاحة.
- نظم تتيح انسياب المعرفة من العارف إلى المستخدم.
- عمليات تشجع تطوير واستخدام معرفة جديدة.
- ثقافة تحفز الإبداع والمشاركة في المعرفة.
- فهم أسس اقتصاديات المعرفة (مورد متنام وليس مستنفذ).
- طرق لقياس وتطوير قدرات المنظمة (**عماد الصباغ، 2002**)[66].

وعليه فإدارة المعرفة تتطلب توزيع منتظم وموارد متخصصة ومتكيفة مثل إنشاء لجنة لعمل خاص (معين) تجتمع بصفة دورية، وأكثر من ذلك فإدارة المعرفة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأوقات الضرورية والمناسبة لإدارة المؤسسة كتوظيف مسؤولين وعمال جدد، شراء تجهيزات تكنولوجية لتحقيق الازدهار، وبذلك فتسيير المعرفة يجب أن يصبح هاجس الكل وجزء متكامل من التسيير الكلي للمؤسسات كما يبين الجدول أدناه:

جدول رقم:04 الإطار العام لإدارة المعرفة

مبادئ إدارة المعرفة
معارف المؤسسة موجودة في ذهن الزبائن
المعارف موجودة في المنتجات والخدمات.
المعارف البشرية هي الأهم لدى المؤسسة.
تتكون المعارف أثناء العمليات.
المعارف بين الأشخاص (الذاكرة الصفقية).
المعارف كسلع لا مادية
دور إدارة المعرفة
إيجاد ودعم شبكات المعارف ، والأعوان المكلفة بالتنفيذ.
الرؤية التنافسية.
تعريف الرأسمال اللامادي (شهادات، علامات، السمعة، إلخ).
إعادة بناء الكفاءات الحيوية.
طرق التنظيم المتعودة.
خلق قواعد معطيات متحركة تحقق مكسب حقيقي لمعلومات ومعارف المؤسسة.
تطوير مراكز الكفاءات.
وضع مناصب لإبداع وحفظ وتسيير المعارف (خبراء، وسطاء، مكتبيون، سماسرة المعارف..)
إدخال NTIC لتشجيع التعاون (الانترنيت...)

أهداف إدارة المعرفة
التعرف على معرفة المؤسسة وحمايتها.
تعريف معارف وكفاءات المؤسسة المتواجدة خارجا.
تعلم كيفية تحسين الذاكرة الصفقية (من يعرف ماذا، كيف، أين ومتى؟).
التعرف على اللجان المسؤولة على العمل والتي يرجع الفضل لها في نجاح المؤسسة، وتشجيعهم.
خلق المعارف الضرورية لتطوير المؤسسة.
تطوير المعارف والكفاءات الموجودة وتحسين مرونتها

المصدر: Chettab Nadia, de l'information à la connaissance, 2004, p 15.

3.2. دور إدارة المعرفة في إرساء مجتمع المعلومات:

يظهر بوضوح أن هناك توجه عالمي نحو تبني المعرفة كخيار أساسي في بناء الاقتصاد، وهو ما يزيد من أهمية ودور إدارة المعرفة لتحقيق هذا التوجه.

ولقد وفرت إدارة المعرفة الكثير من الفرص للمنظمات في المجتمعات المتقدمة لتحقيق تقدم تنافسي من خلال ابتكارها لتكنولوجيات ووسائل إنتاج وأساليب عمل جديدة ساهمت في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة الأرباح، كل ذلك دفع إلى خلق ما يسمى بصناعة المعرفة التي أصبحت اليوم موضوع الساعة لقطاع الأعمال في المجتمعات الأكثر تقدما صناعيا.ويتضح ذلك من خلال:

- أن جزءا متعاظما من الصناعات الخالقة للثروة هي صناعات معرفية، فالصناعة الإعلامية، والصيدلانية، والتكنولوجيا المتقدمة بضمنها الانترنيت والخدمات المهنية كلها استطاعت أن تنمو بسرعة تزيد عدة أضعاف عن الصناعات الأخرى (**عماد الصباغ، 2002**)[67].
- يقدر أن أكثر من 70 % من العمل هو في مجالات تتعلق بالمعرفة، وحتى الصناعات التقليدية أصبح عدد عمال المعرفة فيها أكبر من العمال الذين يستخدمون أياديهم.
- هناك قيمة متزايدة لغير الملموس، فقيمة العديد من المنظمات كما تظهر من أسعار أسهمها هي عادة عشرة مرات بقدر قيمة ممتلكاتها الدفترية، والفروق تعود في الأساس إلى الممتلكات غير الملموسة، مثل الاسم التجاري، وبراءات الاختراع وحقوق النشر والمعرفة الفنية.

وبذلك يتضح أن تكنولوجيا المعلومات سيتم الاستفادة منها بشكل مكثف في إرساء مجتمع معلوماتي قادر على النمو والتقدم (**ريم الزامل، 2002**)[68].

وخلاصة القول فإن تطبيقات المعرفة تجسد العامل الحاسم في تحديد الوضع التنافسي والميزة النسبية لكل قطر وكل صناعة وكل مؤسسة. والمعرفة تتواجد وتنمو في البنيات التي تتلاقح فيها المعلومات والأفكار وتتغذى من بعضها البعض، وكلما كانت هذه البنيات متنوعة كلما كانت فرصتها في النمو والبقاء أكبر.

ولذلك تعمل المنظمات المتقدمة على تأسيس بيئة عمل مفتوحة تسمح بتبادل المعلومات والأفكار بسلاسة وسهولة وختاما لا يمكن الاستغناء عن المعرفة في المنشآت التي تريد أن تنجح في الاقتصاد العالمي الجديد (اقتصاد المعرفة)، فالنجاح في المستقبل سيتوقف على الإدارة الإستراتيجية للمعرفة، وعليه فإن تطوير وإدارة مصادر المعرفة ستشكلان المحك الأساسي في احتفاظ المؤسسة بعافيتها وقوتها في السوق التي تعمل فيها.

خلاصة الفصل:

تعد الثورة المعلوماتية أساس اقتصاد المعرفة، لما تتسم به من خصائص كالتفاعلية اللاجماهرية، اللاتزامنية، القابلية للتحرك والتحويل والتوصيل، الشيوع والكونية، هذا فضلا عن ارتفاع القيمة المضافة المتولدة عنها، مما جعلها مجالا خصبا للاستثمار، وبذلك نشأت مؤسسات جديدة تعتمد على الإنترنيت اعتمادا كليا أو جزئيا في توليد عوائدها مما جعل حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام 2000 يصل إلى حوالي تريليون دولار(**محمد دياب،2003**)[69].

إذن يتميز اقتصاد المعرفة بمستوى الرفاه الاقتصادي المتحقق من تشغيل ونقل وتوزيع وبيع المعرفة والتي أصبحت المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية المكمل للمواد الطبيعية.

لقد أدخلت ثورة المعلومات المجتمعات العصرية الأكثر تطورا في الحقبة ما بعد الصناعية، وأحدثت بذلك جملة من التحولات التي طالت مختلف جوانب حياة المجتمع كظهور الحكومة الإلكترونية، مجتمع المعلومات وقطاع المعلومات، والتي تعد التجارة الإلكترونية محور أعماله،لأنها عبارة عن عملية شراء أو بيع أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية، وقد تم استحداث وسائل دفع إلكترونية تتماشى مع هذا النشاط كالنقود البلاستيكية، البطاقات الذكية، النقود والشيكات الرقمية....

وعلى الرغم من المزايا التي تتيحها التجارة الإلكترونية، سواء للموردين أو المستهلكين إلا أنها تواجه بعض التحديات التي تقف أمام توسعها كالأمن المعلوماتي (ظهور الجرائم الإلكترونية).

إن مستوى الأداء المرتفع لهذا الاقتصاد -حل - في أوائل [illegible] ينضمون لمجموع المتحمسين له، ولكن وفي أواسط عام 2000 عاد التشاؤم ليخيم من جديد، عندما تراجع سوق أسهم الإنترنت بشكل حاد ليتضح أن الاقتصاد الجديد لا يسير للأعلى دائما، مما جعل البعض يؤكد على بداية نهاية هذا النوع من الاقتصاد الدخيل، لكن آخرين اعتبر هذه الأزمة ضرورية من أجل الحد من النمو المذهل وغير العادي للاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) وبالتالي فقد وضعته في مستويات من النشاط والنمو من شأنها أن تضمن له الاستقرار الدائم.

ولكن مهما قيل عن الاقتصاد الافتراضي فإنه إضافة إلى كونه يساهم ب: 8% في الناتج المحلي الأمريكي وخالق لثلث النمو الاقتصادي الأمريكي، فإنه حقق مكاسب لا يمكن إنكارها ولا الاستغناء عنها، إذ لا ينكر أحد مساهمته في نشر مكاسب إنتاجية العمل على مختلف قطاعات الاقتصاد الحقيقي والتي تظهر في انخفاض تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى مساعدة المستهلك في الاطلاع على أنواع المنتجات وأسعارها (**بروش زين الدين، 2003**)[70] بل إن التقدم الحاصل في التكنولوجيا

والتغير السريع الذي تحدثه في الاقتصاد يؤثران ليس في درجة النمو وسرعته فحسب، وإنما أيضا في نوعية حياة الإنسان وتجعل عامل السرعة في التأقلم مع التغير من أهم العوامل الاقتصادية الإنتاجية، بعبارة أخرى يفرض الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) تحديات غاية في الأهمية، على مستوى الدول بضرورة وضع سياسة معلوماتية مرنة، وعلى المؤسسات بضرورة القيام بإدارة المعرفة .ذلك أن المجتمع الذي لا يسعى إلى مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي سرعان ما يجد نفسه عاجزا عن ولوج الاقتصاد الجديد والمساهمة فيه، والدولة التي لا تدرك أن المعرفة هي اليوم العامل الأكثر أهمية للانتقال من التخلف إلى التطور ومن الفقر إلى الغنى ستجد نفسها حتما على هامش مسيرة التقدم، لتنضم في نهاية المطاف إلى مجموعة ما يسمى"الدول الفاشلة"، عوضا عن احتلال موقع لائق بين الدول.

هوامش الفصل الثاني:

1.بروش زين الدين، واقع وتحديات الاقتصاد الجديد، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 02، 2003، ص. 101.

2. الاقتصاد الجديد، 2001، www.mof.gov.kw

3. paula de masi et autres, une nouvelle économie?revue Finance et développement, juin 2001, p 38..

4. Chettab Nadia, la mondialisation économique: le nouvel instrument de l'hégémonie euro- américaine- le cas d'Algérie, thèse de Doctorat d'état. Avril 2002, p 118.

5. ibid., pp. 119-121.

6. خالد الطويل، الربح والخسارة، 2001، writers.alriyadh.com.sa.

7. محمد مراياتي، المعلوماتية ودورها في تحقيق التعاون الاقتصادي العربي، كتاب التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل، أحمد يوسف أحمد وآخرون، 2001، ص. 268.

8. مايكل ماندل، الكساد القادم للانترنيت، 2001 . www.aljazeera.net

9.sandrine paillard et autres, économie de la connaissance, document de synthèse des travaux du séminaire d'experts, septembre, 2001,p.8.

10. محمد دياب، اقتصاد المعرفة: أين نحن منه؟، 2003. writers.alriyadh.com.sa

11. محمد مراياتي، مرجع سبق ذكره، ص. 290.

12. حسانة محي الدين، اقتصاد المعرفه في مجتمع المعلومات، 2002، www.arabcin.net

13. عماد الصباغ، إدارة المعرفة ودورها في إرساء مجتمع المعلومات، 2002 www.arabcin.net

14. ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص ص. 134-135.

15. نفس المرجع، ص ص. 139-141.

16، بروش زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص.100.

17. طلال أبو غزالة، التجارة الالكترونية المستقبل القادم للثورة المعلوماتية، 2000، www.alwatan.com

18.بروش زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص.105-108.

19. نديم عبد المنعم نديم، أراء معاصرة، اقتصاد المعرفة، 2002، www.alwatan.com

20. مصطفى عبد العظيم، في ظل توجه الحكومات نحو الحصول على اقتصاد المعرفة،2002، www.rezgar.com

21 . أهمية التحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة، 2002 www.opiped.com

22. محمد مراياتي، مرجع سبق ذكره، ص ص.268-269.

23. مصطفى عبد العظيم، مرجع سبق ذكره.

24. عن الحكومة الالكترونية، 2002، www.egypte.gov.eg

25. حسانة محي الدين، مرجع سبق ذكره.

26. أحمد بدر وآخرون، السياسة المعلوماتية وإستراتيجية التنمية، دار غريب، القاهرة، 2001، ص.19.

27. التقرير الاستراتيجي العربي، 2001 web2.ahram.org.eg

28. أبو العباس محمد، قمة مجتمع المعلومات: الأحلام مازالت ممكنة، 2004، www.etsal.com

29. حسانة محي الدين، مرجع سبق ذكره.

30. Sandrine paillard, op. Cité., p 10.

31. السيد يسين، المعلوماتية وحضارة العولمة، رؤية نقدية عربية، 2001، ص.11.

32. أحمد بدر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.314.

33. حسانة محي الدين، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات، 2001 www.arabian.com

34. التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سبق ذكره.

35. رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1999، ص.13.

36. بسام نور، أساسيات التجارة الالكترونية، 2002 ، www.C4 arab.com

37. guy Hervier, le commerce électronique, France, 2001, p.50.

38. عز الدين كامل أمين مصطفى، الصيرفة الالكترونية، 2003، www.bankofsudan.org

39. صالح نصولي، أندريا شايختر ، المعاملات المصرفية الالكترونية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002، ص.49.

40. نفسه، ص ص.50-51.

41. العمل عن بعد، 2002، www.Ngoce.org

42. بسام نور، أساسيات التجارة الالكترونية، 2002. www.C4 arab.com

43. بسام نور، تصنيف التجارة الالكترونية، 2002 . www.C4 arab.com

44.رأفت رضوان، مرجع سبق ذكره ص.33.

45. بسام نور، تصنيف التجارة الالكترونية، 2002 . www.C4 arab.com

46. طلال أبو غزالة، مرجع سبق ذكره.

47. النقد الالكتروني، 2002. www.C4 arab.com

48.رأفت رضوان، مرجع سبق ذكره،ص ص.47-60.

49. عز الدين كامل أمين مصطفى، مرجع سبق ذكره.

50. رأفت رضوان، مرجع سبق ذكره ص ص.61-75.

51. بسام نور، فوائد وقيود التجارة الالكترونية، 2002 www.C4 arab.com

52.نفسه.

53. رأفت رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 77-121.

54. بسام نور، فوائد وقيود التجارة الالكترونية، 2002. www.C4 arab.com

55. خالد الطويل، مرجع سبق ذكره.

56. محمد مراياتي، مرجع سبق ذكره، ص 268.

57. أحمد بدر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص.33-35.

58. نفسه، ص ص.15-31.

59. ريم الزامل، إدارة المعرفة، 2002، www.rezar.com

60. عماد الصباغ، إدارة المعرفة ودورها في إرساء مجتمع المعلومات، 2002

61. Aziz Sebti, stratégies for implementing knowledge management, revue économie et management, université Abou-Bakr Belkaid, telemcen, n°03, Mars 2004.

62. سعيد بن مرزوق العتيبي، إدارة المعرفة، 2001، www.mafhoum.com

63. Chettab Nadia, de l'information à la connaissance, 2004, p 5.

64. عماد الصباغ، مرجع سبق ذكره.

65. Chettab Nadia, op. cité., p 12.

66. عماد الصباغ، مرجع سبق ذكره.

67.نفس المرجع السابق.

68. ريم الزامل، مرجع سبق ذكره.

69. محمد دياب، مرجع سبق ذكره.

70. بروش زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص.111-112.

الفصل الثالث: اقتصاديات الدول النامية والجزائر في ظل العولمة والمعلوماتية

I- انعكاسات العولمة المالية على الدول النامية.

1. الفرص والمخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية.
2. الأزمات المالية: دروس الاستفادة.
3. جهود الجزائر للاستفادة من العولمة المالية.

II- انعكاسات العولمة الاقتصادية على الدول النامية.

1. الدول النامية في فخ المؤسسات المالية الدولية.
2. استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية.
3. الدول النامية والمنظمة العالمية للتجارة : الفرص والتحديات.

III- المعلوماتية والدول النامية: التحدي الجديد.

1. الفجوة الرقمية.
2. أسباب الفجوة الرقمية وجهود تضييقها.
3. المعلوماتية في الجزائر.

إن العولمة بشقيها المالية والاقتصادية لم تكن لترى النور، لولا تظافر العديد من العوامل، ويأتي على رأسها الشركات متعددة الجنسيات، المؤسسات الاقتصادية الدولية والتطور المذهل في التكنولوجيات الحديثة (المعلوماتية)، فهذه الأخيرة كان لها كبير الأثر على الاقتصاد، إذ استحدثت قطاع رابع هو قطاع المعلومات وغيرت من طبيعة الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة.

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان الآن : ما هو وقع هذه التغيرات على الدول النامية ؟ هل ستعمل على تكريس التبعية أم التنصل منها ؟ بالنظر للواقع الاقتصادي للدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة. هذه الأسئلة وأخرى ستكون محور نقاشنا في هذا الفصل.

I. انعكاسات العولمة المالية على الدول النامية :

لقد ارتبطت عولمة الأسواق المالية للدول النامية بأزمة ديونها، وبأكثر تحديد عندما أعلنت دول في أمريكا اللاتينية توقفها عن دفع أعباء ديونها، وهو ما كان يهدد بانهيار نظام الائتمان الدولي.

إذ بلغت تلك الديون 700 مليار دولار أو ما يعادل 3.2 % من الناتج الداخلي الخام لتلك الدول، مقابل 1.3 % في منتصف السبعينات (**جبار محفوظ، 2002**)[1]. ولكن تمكن صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبنك التسويات الدولية من محاصرة الأزمة وإدارتها عبر إعادة جدولة الديون وتقديم قروض جديدة بشروط قاسية (شروط برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي) من أجل ضمان تسديد الديون من ناحية، وأن تكون هناك قواعد وضوابط جديدة للعبة التي يتسنى من خلالها تجديد صلة البلاد النامية المدينة بأسواق المال العالمية من ناحية أخرى.

هذه الصلة تتمثل في نقل الموارد الفائضة من بلاد الفائض إلى بلاد العجز على أن يكون الأساس في تلك الآليات هو حركة رأس المال الخاص وليس العام، وهو ما يتطلب خلق بيئة جديدة في الاقتصاد الكلي المحلي والعالمي، وهي البيئة التي ينطوي عليها مصطلح " العولمة المالية ".

وما تجدر الإشارة إليه أن النصيب النسبي لرؤوس الأموال الرسمية قد مال للتناقص بشكل سريع وحاد منذ بداية عقد التسعينات بعد أن كان يمثل أكبر من نصف ما كان يتدفق إلى هذه البلاد من أموال أجنبية مختلفة خلال حقبة الثمانينات. أما في عام 1997 فلم يتعد النصيب النسبي لرؤوس الأموال الرسمية النسبة 15 % من جملة ما تلقته هذه البلاد من أموال أجنبية، فبينما نمت جملة رؤوس الأموال الأجنبية التي تدفقت لتلك البلاد خلال الفترة 1990-1997 بما نسبته 16 % سنويا، فإن انسياب الأموال الأجنبية الرسمية إلى تلك البلاد قد سجل انخفاضا بنسبة 3% خلال نفس الفترة (**رمزي زكي، 1999**)[2].

وهذه الظاهرة تعكس انخفاض حجم ما تخصصه الآن الحكومات بالبلدان الصناعية والمنظمات الدولية متعددة الأطراف من قروض ميسرة ومعونات بسبب تأثير الكساد الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، تعكس أيضا، تأثير سياسات التحرير المالي التي طبقتها البلاد النامية في السنين الأخيرة في جذب رؤوس الأموال الخاصة.

وقد ثار مؤخرا جدل حول المزايا التي يمكن أن يجلبها التحرير المالي وعولمة الأسواق المالية، والتي تتوقف حسب خبراء الصندوق والبنك الدوليين على مدى نجاح البلد في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ومدى عمق إجراءات التحرير المالي المحلي والدولي، إضافة إلى طبيعة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على البلاد النامية. فثمة فرق بين الآثار الناجمة عن التدفقات التي تكون استجابة

لعوامل طارئة مثل تقلبات أسعار الفائدة والصرف وأسعار الأسهم، وبين استجابة لعوامل حقيقية مثل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، واستقرار الاقتصاد الكلي وتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي.

وعلى أية حال فإنه بغض النظر عن طبيعة وأنماط التدفقات، فإنه من الممكن رصد أهم الحجج لأنصار العولمة المالية في التالي :

1. الفرص والمخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية :

1.1. الفرص : يمكن للعولمة المالية أن تساهم في :

- زيادة كل من كم ونوع الوساطة المالية التي يقوم بها النظام المصرفي نظرا لوجود المنافسة.
- الحد من ظاهرة هروب رأس المال إلى الخارج، ذلك أن إجراءات التحرير المالي المصحوبة ببرنامج واسع للخوصصة ستؤدي إلى جذب تلك الأموال.
- التقليل من ميل البلاد النامية إلى الاستدانة الخارجية نظرا لنمو التدفقات الرأسمالية الخاصة والمتمثلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمار الحافظة المالية.
- خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة، فالحكومات تميل لسد عجزها إلى طرح السندات في الأسواق الدولية نظرا لانخفاض سعر الفائدة الخارجي. كما أن القطاع الخاص يفضل اللجوء إلى التمويل الأجنبي باعتباره التمويل الأرخص فضلا عن أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل كانعكاس لنجاح العولمة المالية، سوف يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة المحلية.
- تعويض قصور المدخرات المحلية نظرا لتمكن البلد النامي من الوصول إلى أسواق المال الدولية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.
- زيادة قدرة السلطة النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية بما تحققه العولمة المالية من زيادة في تدفق العملات الأجنبية. ذلك أن تكوين هذه الاحتياطات عند مستويات ملائمة يعد من أهم عناصر الجدارة الائتمانية.
- توفير فرصة للمؤسسات والدول لاستبدال الديون بمساهمات في الرأس المال، وهو ما يجعلها تبتعد عن مخاطر تقلبات الإيرادات أو زيادة أسعار الفائدة والاستفادة من تلك الموارد التي كانت ستوجه لتسديد القرض وخدمته. (صالح مفتاح، 2002)[3].

فإذا كانت تلك أهم المزايا المنتظر أن تحققها العولمة المالية للبلاد النامية، فإنها تحقق الكثير للدول المتقدمة، فهي تسمح لها بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتنويعها ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها

الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة، كما يعتقد بعض الخبراء أن زيادة درجة العولمة المالية تسهم في خفض معدلات التضخم بالبلدان الصناعية المتقدمة من خلال زيادة انفتاح التجارة والتدفقات الرأسمالية (**مصطفى ولد سيدي محمد، 2001**)[4].

كما أن أمل الدول النامية في الحصول على شهد العولمة المالية، لا يدفع بنا إلى التغاضي عن المخاطر والأزمات والمشكلات المحتملة من وراء هذه العولمة.

2.1. المخاطر :

يمكن أن نرصد أهم المخاطر التي تنجم عن عولمة الأسواق المالية للبلاد النامية فيما يلي :

1.2.1. المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال :

يعد الاستثمار في الحافظة المالية من جملة ما يتدفق إلى البلاد النامية من رؤوس أموال والتي يغلب عليها الطابع الخاص كما سبق وذكرنا. وفي الحقيقة فإن درجة تقلب الاستثمار في الحافظة المالية أعلى من درجة تقلب الاستثمار الأجنبي المباشر، والسبب يكمن في أن الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه اعتبارات نمو الأسواق والدخل القومي والتغيرات الهيكلية في اقتصاد البلد المضيف، علاوة على أنه عادة ما يتجسد في شكل طاقات إنتاجية جديدة أو تملك طاقات إنتاجية قائمة، وبذلك يكون من الصعب تصفيته في الأجل القصير وبخاصة إذا كان إنتاج تلك الطاقات يندمج ويتكامل مع باقي فروع الشركة في الخارج.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فتحكمه العوامل قصيرة الأجل وسعيه الدؤوب نحو الأرباح السريعة، هذا فضلا عن إمكانية التخلص منه بسهولة عن طريق البيع في الأسواق المالية، كما أن الاستثمار في الحافظة المالية يتأثر كثيرا بالتوقعات وبالمعلومات التي تتوافر لدى المتعاملين، وبحالاتهم النفسية، مما يدفعهم إلى إتباع سلوك القطيع (**عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، 2003**)[5] حيث يميل الدائنون إلى محاكاة بعضهم البعض وذلك بتصفية استثماراتهم على نحو واسع والخروج بها من البلد حينما تحدث أية أزمة، وقد يعودون بكميات كبيرة من استثماراتهم حينما تسترد في الأسواق الثقة لاقتناعهم بما يفعله المستثمرون الآخرون.

فعندما تتدفق الاستثمارات قصيرة الأجل داخل البلد بكميات كبيرة، وبشكل مفاجئ، فإنها تزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي، إذ غالبا ما يحدث :

- ارتفاع في سعر صرف العملة الوطنية، مما يؤدي إلى الضرر بالصادرات وزيادة الواردات، فيزداد العجز في الميزان التجاري.
- ارتفاع أسعار الأصول، وبالأخص الأراضي والعقارات، والأصول المالية بسرعة شديدة.

- زيادة معدل التضخم و الاستهلاك المحلي.

أما عندما تخرج تلك الاستثمارات، على نحو مفاجئ، و بموجات عاتية، فإنها غالبا ما تؤدي إلى:

- انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.
- تدهور أسعار الأصول العقارية والمالية.
- هبوط الأسعار وتدهور معدلات الربح.
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات.
- فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي.
- استنزاف الاحتياطات الدولية للبلد، وبخاصة إذا حاول البنك المركزي أن يدافع عن سعر صرف العملة الوطنية مع وجود ضغوط قوية لتدهور قيمة العملة.

2.2.1.مخاطر تعرض البنوك للأزمات :

إن الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها الجهاز المصرفي متعددة وتعود لأسباب كثيرة قد لا يكون لها صلة مباشرة بالعولمة المالية. كالتي تحدث بسبب الكساد الاقتصادي، أو نتيجة لتدهور أسعار الصادرات وتأثر القطاعات المدينة للبنوك بذلك التدهور، أو نتيجة لأخطار إدارة البنوك نفسها... .لكن الأزمات المعاصرة للبنوك أكدت الصلة الوثيقة بينها وبين العولمة المالية التي كثيرا ما تهيئ الفرصة للبنوك لاتخاذ قرارات سيئة بالنسبة للإقراض، وبخاصة في ضوء غياب الخبرة وقواعد التحوط الكافية. وهذا ما حدث في بنوك الشيلي ودول الاتحاد السوفيتي السابق وبولندا بعد خصخصتها، فبدلا من الاعتماد على مؤشرات السوق في تخصيص الائتمان وتحديد سعر الفائدة (كما يتوقع أنصار العولمة المالية) فإن مدراء البنوك الجدد قد قدموا كم هائل من القروض على أساس القرابة أو الصلات الخاصة، مما أدى إلى وجود عدد كبير من القروض المصرفية غير المخدومة. وهو الأمر الذي عرض هذه البنوك لمخاطر الإعسار المالي. كما سجل الاستثمار في الحافظة المالية نقاط ضعف شديدة وأخطاء ضخمة ما لبثت أن خلقت مشكلات وعوائق لا يستهان بها.

ولقد ثبت من خلال إحدى الدراسات الحديثة أن لسعر الفائدة الحقيقي، نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص، ومعدل نمو الائتمان المصرفي علاقة وثيقة بأزمة الجهاز المصرفي. فالبنوك كثيرا ما تسرف في الاقتراض الخارجي لتمويل قروضها المحلية في ضوء عمليات التحرير المالي وبخاصة إذا كان سعر الفائدة الخارجي أقل بفارق كبير من سعر الفائدة المحلي ويسود سعر صرف ثابت.

إذ ستعاني البنوك من مصاعب مالية شديدة عندما يحدث تخفيض في قيمة العملة الوطنية وهو ما حدث لبنوك في الدول النامية جراء تنفيذ اتفاقات الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي وخفض

قيمة العملة الوطنية كجزء من متطلبات هذه الاتفاقات. وتعد أزمة البنوك في المكسيك مثالا نموذجيا عن هذا النوع من الأزمات (**رمزي زكي، 1999**)[6] والتي سنتعرض لها في تحليل لاحق.

زيادة على أنه في جو التحرر المالي كثيرا ما تسرف البنوك في منح الائتمان للقطاع الخاص دون ضمانات كافية خاصة لقطاع العقارات وبالذات في فترات الرواج الاقتصادي المصحوبة بتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية من الخارج، وكثيرا ما تعمد لاستخدام موارد مالية قصيرة الأجل لتمويل أصول مالية طويلة الأجل، مما يجعلها عرضة لمشكلات مخاطر الائتمان والإعسار والسيولة. وقد أكدت الأزمة التي اندلعت جنوب شرق آسيا ذلك.

3.2.1. مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة :

أصبحت مئات المليارات من الدولارات تتطاير بسرعة، وبحرية مطلقة من سوق لآخر في لمح البصر بعد تنفيذ التحرير المالي عن طريق شبكات الربط الالكتروني (نتاج الثورة المعلوماتية) بحثا عن فرص للمضاربات واقتناص الأرباح التي قد يتراوح معدلها ما بين 50%-200% وتسابق كبار الاقتصاديين والرياضيين على إعداد الصيغ الرياضية التي تكفل نجاح هذه العملية، والتي أصبحت أشبه بالمقامرة المدروسة.

لقد عانت كثير من البلدان الصناعية من هجمات المضاربين، ففي عام 1992-1993 تسبب المضاربون في انهيار نظام النقد الأوروبي (أزمة الإسترليني والليرة الإيطالية والبيزتا الإسبانية) وحققوا أرباحا ليس في الإمكان تحقيقها في قطاعات الإنتاج الحقيقي، الشيء الذي أدى إلى تحمل خسائر هائلة من طرف البنوك المركزية ودافعوا الضرائب. إلا أن دعاة العولمة المالية يقولون بشأن هكذا خسائر: إن حرية انسياب رؤوس الأموال، والمنافسة بين العملات هي أركان راسخة في اقتصاد السوق الحرة، وأنها تساعد على إجراء التصحيحات الضرورية.

أما بالنسبة للبلاد النامية، والتي تعد الحلقة الأضعف في النظام العالمي الجديد، فقد أصبحت مرتعا لنشاط المضاربين في ضوء إجراءات العولمة المالية التي طبقتها في عقد التسعينات، وفي ضوء ثبات أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مع وجود ميل متنامي لزيادة حجم الدين الخارجي وارتفاع معدل خدمته وتوافر قدر ملائم من الإحتياطات الدولية لدى البنك المركزي. ففي ضوء كل ذلك تتهيأ الفرصة لهجمات المضاربين كما حدث في المكسيك 1994 وتايلاند وغيرها من النمور الأسيوية 1997 والتي سنتعرض لها بشيء من التفصيل فيما بعد.

4.2.1.مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج :

على الرغم من أن ظاهرة هروب الأموال الوطنية للخارج هي ظاهرة قديمة في البلاد النامية، وتتعدد أسبابها، وتتنوع الأشكال التي كان يتم عبرها هذا الهروب، إلا أنه في ظـل العولمـة الماليـة وإجراءات التحرير المالي التي نفذتها هذه البلاد في عقد التسعينات قد أضفى نوعا من المشروعية على حرية خروج هذه الأموال، ومن ثم أسهمت في استفحال هذه الظاهرة وما ينجم عنها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات، وعلى قدرة البلد على التراكم والاستثمار وعلى خدمة ديونه الخارجية، وعلى التدفق الصافي لرؤوس الأموال الأجنبية.

وتكشف الإحصائيات عن مفارقات مدهشة في هذا الخصوص، إذ هناك دولا تزيد فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة للخارج إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن 100% (مثل حالة فنزويلا في أوائل الثمانينات)، وهناك دول تمثل فيها الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج نسبا تتراوح ما بين 50-90 % من إجمالي ديونها الخارجية. (**رمزي زكي، 1999**)[7]

5.2.1.مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال) :

تعد عملية غسيل الأموال أحد النتائج الوخيمة للعولمة المالية وهي تمثل عملية يلجأ إليها العـاملون في تجارة المخدرات، الجريمة، لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع ، للتمويه ومحاولـة إضـفاء الشرعية عليه، وتتم عملية غسيل الأموال بثلاث مراحل وهي على النحو التالي:

المرحلة الأولى : وتمثل عملية التوظيف، بإدخال الأموال المكتسبة من الأنشطة غير المشروعة في الدورة المالية، باستبدال تلك الأموال غير الشرعية بأشكال أخرى مـن الأمـوال عـن طريـق الكازينوهات، المطاعم ومحطات الوقود والسوبر ماركت، وتتصف هذه المرحلة بأنها الأكثر ضـعفا وخطرا كما تتصف بأنها تستغرق بعض الوقت، وبضخامة حجم السيولة فيها.

المرحلة الثانية :وهي عملية تمويه، تفريق أو تكديس الأموال وإخفاء مصدرها الحقيقي عـن طريق إبعاد الأموال من مكانها إلى دولة أخرى، وهذه هي المرحلة التي يتم فيها استخدام المصـارف والمؤسسات المالية الأخرى، وتتصف بأنها أكثر أمانا وأقل خطرا من سابقتها، كما أنها تحتاج وتعتمد على تواطؤ الغير من أفراد ومؤسسات.

المرحلة الثالثة :الاندماج أو المزج وفي هذه المرحلة تتم شرعنة الأموال وإظهارهـا وكأنهـا شرعية على الرغم من أنها أموال قذرة، عن طريق إعادة توظيف واستثمار الأموال وإدخالها ضـمن الدورة الاقتصادية. وتمتاز هذه المرحلة على سابقتها بأنها أكثر أمانا وأقل خطـرا ومـن الصـعب اكتشافها.

وعموما تقدر حجم الأموال المغسولة سنويا ما بين 3-5% من إجمالي النـــاتج العـــالمي، وفي أمريكا وحدها يقدر حجم الأموال المغسولة ب 100 مليار دولار سنويا، وفي تقرير لصندوق النقد الدولي أشار إلى أنه في عام 1997 كان حجم الأموال المغسولة ما بين 700-1600 مليـــار دولار، فيما أشار خبراء الأمم المتحدة إلى أن حجم الأموال المغسولة بلغ حوالي 8% من إجمالي قيمة التجارة الدولية (**محمد علي الشيخ، 2000**)[8].

وقد ثبت أن السرية المصرفية، التجارة الحرة (الأسواق المفتوحة)، الاســـتقرار السياســـي، وسائل الاتصال والمعلومات المتطورة، التسهيلات الضريبية، قوانين ذات ليونة في التطبيق، وضـــعف الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية، عوامل تتوفر كلها أو أغلبها في عواصم الدول الكبرى والتي تعتبر مسرحا أساسيا لعمليات تبييض الأموال مثل : نيويورك، لندن، زيورخ، جنيف، هونج كونج، موسكو..(**محمد علي الشيخ، 2000**)[9]. لكن مع سرعة اندماج الأسواق المالية بالبلاد الناميـــة في الأسواق العالمية، أصبحت هذه البلاد ملاذا لكميات كبيرة من الأموال القذرة، وقد سهلت إجراءات إلغاء الرقابة على الصرف، وقوانين تشجيع جذب رؤوس الأموال الأجنبية من دخول هذه الأمـــوال لتلك البلاد. كما أن ضغوط الحاجة للنقد الأجنبي بهدف زيادة حجم الاحتياطات الدولية ورفع أعباء الديون الخارجية، وتمويل احتياجات التجارة الخارجية، جعلت كثيرا من حكومات هذه البلاد تغض النظر عن مصدر الأموال القذرة وسمحت باندماجها في السوق المالي المحلي.

لكن في حقيقه الأمر، فهذا أمر جد خطير لأن غسيل الأموال يؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الكلـــي إذ يؤدي إلى :

- انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي.
- إضعاف هيبة الدولة وتشجيع التهرب من الخضوع للقوانين.
- تشجيع انتشار الجريمة.
- إضعاف الثقة في السوق المالي المحلي.
- تشجيع المستثمرين للتحول إلى الأنشطة المجرمة ذات الأرباح العالية، وهو ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.
- خسارة الدولة ماليا، لأن هناك ضرائب لن تدفع عن تلك الأموال المغسولة.

ومهما يكن من أمر، فإن سد منافذ دخول الأموال القذرة عبر الحدود ومكافحتها هو أمر في غايـــة البساطة بالنسبة لأجهزة الأمن والدوائر المسؤولة، لكن المعضلة تكمن في أن إجراءات من هذا القبيل لا تنسجم مع حرية رأس المال في التنقل. (**رمزي زكي، 1999**)[10].

6.2.1. إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية :

تؤدي العولمة المالية إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، بل ومن الراجح أن تفقد الدولة هذه السيادة. ففي حالة وضع أسعار فائدة وأسعار صرف لا تتفق مع حالة تكافؤ سعر الفائدة يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة للداخل أو للخارج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، وهذا يعني أن قدرة البلد على استخدام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف لتحقيق أهداف منفصلة للاقتصاد الكلي ستصبح مقيدة بزيادة حراك رأس المال. فكما يقول prissert " إن السياسات النقدية لا تصمم أبدا دون الرجوع إلى الوضعية الدولية وحتى دون تنسيق دولي " (صالح مفتاح، 2002)[11].

أما من حيث تأثير العولمة المالية على السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية فإنها تضعفها، فطالما أن الاستثمارات تتجه إلى الدول لعدة اعتبارات منها انخفاض معدلات الضرائب على الدخول والأرباح، ومع وجود تسابق دولي على خفض الضرائب لأدنى الحدود بغية جذب الاستثمارات الأجنبية فإن هذا يؤدي إلى خفض حصيلة موارد الدولة السيادية من الضرائب وبالتالي زيادة العجز بالموازنة العامة وإجبار الدولة على التخلي عن برامجها الاجتماعية.

2. الأزمات المالية : دروس للاستفادة :

لوحظ في عقد التسعينات أن المزيد من التحرير المالي والمزيد من العولمة المالية يؤدي إلى حدوث أزمات مالية ذات آثار ضخمة وكبيرة، وغالبا ما تكون مصحوبة بانهيار في العملات الوطنية، وفي أسواق الأوراق المالية، والتي تمتد تداعياتها لتعصف بالظروف المعيشية للسكان، وتؤدي إلى ارتفاع البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية، بل تمتد انعكاساتها لتشمل شتى أنحاء العالم بما يهدد التوسع الاقتصادي العالمي. ولعلنا نلتمس في الأزمات التي ألمت باقتصاديات المكسيك، دول جنوب شرق آسيا، الأرجنتين ما يؤيد ذلك. فهل هذا يعني أن بقية الدول النامية مهددة بمثل هذه الأزمات إذا ما استمرت في عملية التحرير؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال دراسة هذه الأزمات.

2.1 الأزمة المالية المكسيكية :

بدأت الأزمة المكسيكية تتشكل في منتصف التسعينات وبالتحديد مع بداية التنفيذ الرسمي لاتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA عام 1994. ثم تفاقمت عندما انخفضت قيمة العملة الوطنية البيزو في 31 جانفي 1995 بحوالي 40% من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994 (عبد المطلب عبد الحميد، 2001)[12].

1.1.2. أسباب الأزمة :

تلخصت أهم أسباب أزمة سعر الصرف المكسيكي في الآتي :(**هـال سـرحان وآخـرون، 2003**)[13]

- حدوث مجموعة من الاغتيالات السياسية التي أدت إلى هروب رؤوس الأمـوال إلى الخارج، مما تسبب في الانخفاض الشديد في احتياطي النقد الأجنبي. حيث انخفض من 30 مليار دولار في فيفري 1994 إلى حوالي 12 مليار دولار في ديسمبر من نفس العام. وكاستجابة لتدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، قامت السلطات المالية بإصدار السندات الدولارية قصيرة الأجل "Tesobonos" والتي ارتفع المخزون منها من 1.2 مليار دولار في نهاية 1993 إلى 29 مليار دولار في ديسمبر 1994.
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك، أدى إلى إخفاء حقيقـة العجـز في حسـاب العمليات الجارية.
- ارتفاع قيمة البيزو خلال الفترة 1988-1994 أدى إلى انخفاض في الصادرات وارتفـاع في الواردات، مما تسبب في بطء معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة.
- تثبيت سعر الصرف مع التوسع في حجم الائتمان المحلي سواء من البنك المركزي المكسيكي للبنوك أو الائتمان الممنوح من البنوك التجارية وبنوك التنمية للقطاع الخاص.

وبتولي الرئيس زيديلو رئاسة البلاد في ديسمبر 1994 تم الإعلان عن خفض قيمـة العملـة بنسبة15 % في 20ديسمبر 1994، وهو ما أدى إلى تخلي الأجانب والمواطنين المحلـيين عـن فكـرة الاحتفاظ بالبيزو المكسيكي، والاحتفاظ بالمزيد من العملات الأجنبية، مما دفع السلطات الماليـة إلى اتخاذ قرار التعويم. بعد هذا القرار أخذ البيزو في الانخفاض الشديد وكذا الاحتياطي الأجنبي مما أدى إلى ارتفاع التكلفة المحلية للديون بسبب الانخفاض الشديد في قيمة العملة والارتفاع الشديد في أسعار الفائدة. الشيء الذي أدى إلى ارتفاع قيمة القروض المتعثرة بسبب ارتفاع حجم القروض بالدولار، فقد مثلت الديون بالعملة الأجنبية حوالي ثلث إجمالي حجم الديون في البنوك المكسيكية في ديسمبر 1994، ونظرا للتوسع الكبير في منح الائتمان المحلي خلال الفترة 1991-1994 أصبح الحصول على القروض الجديدة نوعا من المغامرة مع الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة والـتي وصـلت إلى أقصـى معدلاتها (80% خلال الربع الأول من عام 1995).

وقد نتج عن تخفيض قيمة البيزو مواجهة الحكومة المكسيكية والسلطات المالية لمجموعة من التحديات الفورية كان أهمها :

- إجراء إصلاحات اقتصادية كلية كاستجابة للانخفاض الشديد في تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، مثل زيادة الصادرات.
- إعادة تمويل الديون العامة الدولارية قصيرة الأجل بحوالي 30 مليار دولار أمريكي.
- الحفاظ على قدرة البنوك، حماية مدخرات المودعين، وإيجاد حلول للمقترضين المتعثرين

2.1.2.معالجة الأزمة :

قامت الحكومة المكسيكية بوضع حزمة من السياسات للتغلب على الأزمة التي واجهتها، بحيث تمثلت في :(**نهال سرحان وآخرون، 2003**)[14]

✦ **برنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي :**

الذي يرتكز على اتفاقية الباكتو pacto والسياسة النقدية. إذ تم إبرام اتفاقية الباكتو مع اتحادات العمال والقطاع الخاص في 1995 للسيطرة على التضخم، وبناء عليه لا يتجاوز الارتفاع في الأسعار 10% بما يتناسب مع الانخفاض الحاصل في قيمة العملة والاتفاق مع أصحاب رؤوس الأموال على تحديد الزيادة في الأسعار وفقا للزيادة في تكلفة المدخلات المستوردة من الخارج، رفع الحد الأدنى للأجور بـ7%، خفض ضرائب الدخل بنسبة 3% للمشتغلين الذين يحصلون على دخل أقل من الحد الأدنى للأجور، إذ كان من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 19%.

وبخصوص السياسة النقدية : فقد تم إعلان تحرير سعر الصرف، وإلزام البنك المركزي بالحفاظ على مستوى ائتمان محلي بحد أقصى 12 مليار بيزو، ثم أعيد خفضه إلى 10 مليار بيزو ولكن مع استمرار تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، ارتفع سعر الفائدة على الديون الحكومية قصيرة الأجل والتي وصلت إلى أكثر من 80% في مارس 1995. فقامت الحكومة بتنفيذ مفردات السياسة المالية، بحيث خفضت الاتفاق العام بـ 10% ورفعت ضريبة القيمة المضافة من 10% إلى 15%، ورفعت أسعار الطاقة كالكهرباء بـ 20%.

وكنتيجة لتطبيق برنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي، استقر سعر الصرف عند 6 بيزو للدولار في المتوسط، وانخفضت أسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى 40% في نهاية يونيو 1995.

✦ **حزمة الإنقاذ الطارئة :**

بلغت موارد هذه الحزمة 52 مليار دولار أمريكي، وقد حصلت عليها في جانفي وفيفري من عام1995، منها 20 مليار دولار من الحكومة الأمريكية في صورة تسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل، 17.8 مليار دولار من صندوق النقد الدولي لمدة 18 شهرا، حيث تم دفع 7.74 مليار دولار في الحال وباقي المبلغ مشروط بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، 14.2 مليار دولار من الحكومة الكندية، البنك الدولي، بنك التنمية الأمريكي المشترك .

وقد استخدمت الحكومة المكسيكية هذا التمويل في سداد السندات الدولارية الحكومية قصيرة الأجل المستحقة Tesobonos، سداد ديون البنوك التجارية بالعملة الأجنبية ورفع احتياطي النقد الأجنبي.

✦ **إدارة الديون :**

وذلك بتخفيض سندات Tesobonos تدريجيا، حيث انتهت تماما في 1996 كما تم تخفيض تكاليف تمويل القروض، وذلك بسداد ديون الحكومة الأمريكية كلها بحلول 1997، والشروع في سداد أقساط لصندوق النقد الدولي.

✦ **الإصلاح الهيكلي :**

والذي تمثل في فتح خدمات الاتصالات المنافسة، إزالة العديد من القيود على الملكية الأجنبية للمؤسسات المالية، تحديد نصيب ملكية الأجانب للبنوك من 30 إلى 49% واستمرار برنامج الخصخصة خاصة في الموانئ، المطارات، السكك الحديدية، بالإضافة إلى الكهرباء وقطاع البترول.

✦ **إجراءات محاربة انهيار القطاع المصرفي :**

وضعت الأزمة البنوك التجارية في وضع حرج بسبب : انخفاض قيمة العملة، تقلبات سعر الصرف، التوسع الكبير في حجم الائتمان والذي أضعف جودة الإقراض من البنوك، ارتفاع سعر الفائدة، وعجز معظم المقترضين عن سداد ديونهم، وبالتالي لم تستطع البنوك تسديد تلك الالتزامات بالعملة الأجنبية. ومن أجل تفادي الالتزامات التي تلحق بالنظام البنكي لجأت الحكومة إلى

- وضع آلية لتوفير سيولة دولاريه بشكل سريع للبنوك، إذ بلغت ديون البنوك المكسيكية الأجنبية حوالي 75% وهي ديون قصيرة الأجل، ولمساعدتها في إعادة تمويلها، قام بنك المكسيك بفتح نافذة للائتمان بالدولار للبنوك المكسيكية، ووضع سعر فائدة مضاعف كشرط جزائي.
- امتصاص الحكومة لجزء من القروض المتعثرة بإعطاء البنوك أذون خزانة لمدة 10 سنوات.

- إعادة رسملة البنوك، وذلك بإنشاء صندوق خاص يقوم بإقراض النقد للبنوك لزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى للمستوى المطلوب، والقيمة التي لا يتم سدادها خلال 5 سنوات، يتم تحويلها إلى رأس مال عادي وتقوم الحكومة ببيعها.
- مساعدة المقترضين وتسيير عملية سداد القروض : إذ أنشئت وحدة محاسبية لإعادة تسمية القروض، ويتم ذلك من خلال السماح للبنوك بتحويل القروض إلى صندوق ثقة خاصة، والذي يعمل على تحويل كل قرض إلى قرض طويل الأجل، بمعدل ثابت بسعر فائدة 4%، بالإضافة إلى وضع هامش لعكس مخاطر ائتمان المقترضين، ولقد قامت الحكومة بامتصاص التكاليف والمخاطر التي قد تنتج، بتحويل مدفوعات القروض إلى تلك الوحدة.

وبتنفيذ تلك الإجراءات، انخفض معدل التضخم ليصل إلى 18.6% في 1998، بعد أن كان 51.7% في 1995، كما تزامن هذا مع معدل نمو سريع نسبيا للناتج المحلي الإجمالي.

3.1.2. دروس مستقاة من الأزمة :

- إن فهم ومعرفة مشاكل الأزمة لم يكن عسيرا، إلا أن الحكومة المكسيكية ظلت تتغاضى عن إجراء تخفيض في سعر عملتها، حيث كانت الأموال تتدفق من الخارج، وتقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري، وذلك بدعوى أن السلع المستوردة طالما كانت لتمويل السلع الرأسمالية، فسوف يؤدي ذلك إلى توليد صادرات تكفي وتزيد لدفع الالتزامات المتراكمة، إلا أن هذه الزيادة لم تكن بالقدر الكافي.
- أن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، يؤدي إلى فقدان الرقابة النقدية والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي ، وفضلا عن ذلك فإن تقلب تلك التدفقات يزيد من تعرض الدولة لفقدان ثقة الأسواق المالية بها، وتؤدي أيضا إلى هروب رأس المال المحلي.
- أنه في جو التحرر المالي وغياب الإشراف السليم من البنك المركزي على البنوك والسياسة النقدية، يؤدي إلى إسراف البنوك في منح الائتمان للقطاع الخاص دون ضمانات كافية أو دراسة سليمة، خاصة في فترات الرواج الاقتصادي المصحوبة بتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية من الخارج. وكثيرا ما تستخدم موارد مالية قصيرة الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل، مما يجعلها عرضة لمشكلات مخاطر الائتمان والإعسار والسيولة.
- استطاعت المكسيك مواجهة أزمتها بفضل تدخل FMI بقوة مع الولايات المتحدة وكندا لأنها عضو في النافتا وهو ما لا يتوفر في دول أخرى (**عبد المطلب عبد الحميد، 2001**)[15].

2.2.الأزمة المالية الآسيوية:

حققت كل من كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان، سنغافورة وإندونيسيا، ماليزيا وتايلاند نموا سريعا منذ أكثر من 30 سنة، إذ فاقت سرعته النمو المتحقق في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا بثلاث مرات، وزاد الدخل الفردي الحقيقي بأكثر من 4 مرات في كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان وسنغافورة وبأكثر من الضعف في إندونيسيا، ماليزيا وتايلاند. وفضلا عن هذا استطاعت هذه الدول أن تحقق نجاحا غير عادي في الأقتسام والتوزيع العادل لثمار هذا النمو. وقد فاقت معدلات الادخار والاستثمار فيها 20% من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة 1960-1990، علاوة عن الارتفاع الكبير في مستوى الإنتاجية (**مجدي محمود شهاب، 1998**)[16]. من أجل ذلك أطلق على هذه البلدان النمور الأسيوية، لكنها غدت نمورا جريحة بعد أن وجدت نفسها أمام واحدة من أعنف الأزمات الاقتصادية في هذا العصر. فإلى جانب ما أفرزته من ركود اقتصادي حاد في بلدان شرق آسيا، شكلت الأزمة تهديدا حقيقيا لنمو الاقتصاد العالمي بأكمله، فلأول مرة أدت أزمة مالية في الجنوب إلى حدوث انعكاسات عميقة على أسواق رأس المال في الشمال، وما تراجع النمو العالمي إلا علامة من علامات البيئة العالمية المتأزمة، والتي تحتل فيها الأزمة الأسيوية مكانة بارزة.

لقد حدثت الأزمة بعد ثلاثة عقود من النمو السريع تمكنت بلدان شرق آسيا بفضله من تحقيق نجاح اقتصادي باهر. ولعل هذا بالذات هو السبب الذي جعل الأزمة تمثل صدمة حقيقية للعالم بأسره وتجعلنا نتساءل عن أسبابها.

1.2.2.أسباب حدوث الأزمة وأسباب انتشارها :

✦ **أسباب اندلاع الأزمة** : يمكن حصرها في التالي :

- العجز الكبير في الحساب الجاري لهذه الدول جعلها تسعى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات لتمويل هذا العجز، لكن كانت نسبة كبيرة من هذه التدفقات في شكل محافظ استثمارية قصيرة الأجل في أسواق الأسهم والسندات المحلية.
- ضعف معاينة أسعار صرف عملاتها الوطنية مقارنة مع العملات الدولية، إذ كانت هناك مغالاة في سعر الصرف الثابت، وهذا الاعتداد جاء من مرحلة سابقة هي مرحلة الزهو الاقتصادي في الثمانينات أين كانت احتياطاتها من العملات الصعبة عالية جدا.
- الاقتراض الأجنبي قصير الأجل : أصبح الاقتراض الأجنبي قصير الأجل ممكنا بسبب تحرير حساب رأس المال، ونتيجة لذلك بلغت نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطي من

العملات الأجنبية في إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند أكثر من 100% في عـــام 1997. وقد كانت هذه الدول هي الأكثر تضررا من الأزمة (**أنور هاقان قوناش،2003**)[17].

- قصور النظام المصرفي في معظم بلدان شرق آسيا، ويعد ضعف القدرة الرقابية والإشـــرافية للبنوك المركزية هو السبب الكامن وراء هشاشة البنوك التجارية، وانتشار الفساد والرشوة، فضلا عن تمويله للتنمية الاقتصادية بالقروض قصيرة الأجل بدون ضمانات، وارتفاع نســـبة قروض المجاملة مما أدى إلى ارتفاع نسبة الديون الرديئة والمشكوك فيها، ونظرا لضيق مجالات الاستثمار الحقيقي، لعدم ارتباط الإنتاج بالطلب الكلي، أدت هذه القروض إلى ارتفاع قيمة الأســـهم في ميـــدان العقـــارات لأن عائـــدها الســـنوي كـــان يعـــادل 20% (**عبد المطلب عبد الحميد، 2001**)[18] وحسب كومار وديبروي كانت البنوك التجاريـــة والشركات المالية غير المصرفية في مثل تلك البيئة تتسم بالآتي:
  - انخفاض كبير في الرسملة وضعف التقييم الائتماني، والقدرة على إدارة الحافظة.
  - عدم اتباع قواعد الحيطة المالية والتصنيف غير السليم للأصول.
  - ضعف الأحكام ذات العلاقات بالقروض غير المستردة.
- البيئة الاقتصادية الكلية : لعبت التجارة على مدى ثلاثة عقود دور المحرك الدافع للنمـــو في اقتصاديات هذه البلدان مما أدى إلى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لدى بلدان المنطقة، إذ بلغ إسهام التجارة في الناتج المحلي الإجمـــالي 50 % في عـــام 1995 وخـــلال الفتـــرة 1970-1995 ارتفعت الصادرات بنسبة 10 %، إلا أن النمو الاقتصادي في المنطقة تراجـــع خلال عام 1996، ويرجع البنك الدولي ذلك إلى :
  - الانخفاض الكبير في نمو التجارة العالمية.
  - انخفاض قيمة الين في اليابان.
  - ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية الفعلية في بعض بلدان شرق آسيا.
  - الانخفاض الكبير في أسعار المنتجات التصديرية الرئيسية لبعض بلدان المنطقة خاصة الصينية، نتيجة تغيير الصين للسياسة النقدية والاقتصادية بإعادة تقويمها للعملـــة الوطنيـــة وتقـــديم التسهيلات، باعتبارها ثاني دولة من حيث الاحتياطات بعد اليابان، مما شـــجع المســـتثمرين للقدوم إليها، وعمل على خفض تكلفة السلعة الصينية في السوق الدولية.

وبذلك ساهم الاقتصاد الصيني بتعميق الأزمة في جنوب شرق آسيا التي أصبحت تعاني من تكلفة عوامل الإنتاج وضعف القدرة على المنافسة. فانخفض متوسط نمو الصادرات بها من 25.3% عام 1995 إلى نسبة 6.9% عام 1996.

لقد أدى الأسلوب غير السليم في تمويل العجز الكبير في الحساب الجاري وميزان المدفوعات، وضيق مجالات الاستثمار وصعوبة تصريف المنتجات إلى بوادر تخفيض العملة. وبذلك تمحورت الأزمة حول الانخفاض الشديد في سعر الصرف نتيجة لعمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، مما اضطر السلطات النقدية في تلك الأسواق إلى رفع الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي ومحاولة تشجيع مختلف المستثمرين في الداخل والخارج الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية.

ومع ارتفاع أسعار الفائدة في بعض أسواق هذه الدول إلى 200% من السعر السابق بدأ المستثمرون يتحولون عن الاستثمار في الأوراق المالية ويتخلصون مما في حوزتهم من أوراق مالية لإيداع قيمتها في البنوك والاستفادة من سعر الفائدة المرتفع، مما أدى إلى انخفاض في أسعار الأسهم بنسبة 25 % إلى 50% من الأسعار السائدة في السوق.

لقد بدأت الأزمة في تايلاند- أضعف الحلقات الآسيوية -وكان ذلك في جويلية 1997 عندما قام عدة من تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على انخفاض سعر الباهت- عملة تايلاند- بعرض كميات كبيرة منه للبيع، مما أدى إلى انخفاض قيمته بالنسبة للعملات الأخرى.

ومع فشل حكومة تايلاند في الحفاظ على قيمة عملتها نتيجة تآكل الاحتياطي النقدي الأجنبي لديها، لجأت إلى خفض رسمي في قيمة العملة، بحيث نتج عنه تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق.

ومن تايلاند انتقلت العدوى إلى ماليزيا حيث تراجع سعر الرينجت الماليزي بنسبة 40% (**طارق عبد العال، 1999**)[19]. وبعدها امتدت الاضطرابات لتشمل عددا آخر من دول جنوب شرق آسيا، حيث انخفضت الروبية الإندونيسية بنسبة 24.6 %، البيزو الفلبيني بنسبة 26.4% وحتى العملات القوية مثل عملتي سنغافورة، هونج كونج تأثرتا، ولكن ليس بنفس الدرجة التي أصابت العملات في الدول الأخرى حيث انخفضت بنسبة 8.2%و5% على التوالي (**عبد المطلب عبد الحميد، 2001**)[20].

لقد مهدت الأزمة لإبرام ترتيبات بين البلدان الثلاثة الأكثر تضررا من الأزمة وهي : تايلاند، إندونيسيا وكوريا الجنوبية مع صندوق النقد الدولي، أما فيما يخص ماليزيا فلم يتطلب الأمر ذلك.

ففي 20 أغسطس 1997 وقعت تايلاند اتفاقية تمويل احتياطي لمدة 3 سنوات مع الصندوق بمبلغ 4 مليار دولار، كما تعهد البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية بتقديم تمويل إضافي بقيمة 2.7 مليار دولار يتضمن مساعدة فنية، كما قدمت اليابان وبلدان أخرى مهتمة دعما ماليا بقيمة 10 ملياردولار.

أما كوريا فقد وقعت اتفاقية تمويل احتياطي لمدة 3 سنوات مع الصندوق بقيمة 21 مليار دولار في 04 ديسمبر 1997، وتضمنت الالتزامات المالية الأخرى ما مجموعه 14 مليار دولار من البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية اللذين قدما كذلك قدرا كبيرا من المساعدة الفنية، كما تعهدت بلدان مهتمة بتقديم مبلغ 22 مليار دولار.

وبخصوص إندونيسيا، فقد وقعت اتفاقية تمويل احتياطي لمدة 3سنوات مع صندوق النقد الدولي بمبلغ 10مليار دولار، كما تعهد البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية بتقديم تمويل إضافي بمبلغ 8 مليار دولار بما في ذلك قدر كبير من المساعدة الفنية، كما قدمت بلدان مهمة أخرى دعما ماليا بلغ مجموعه 18 ملياردولار.

كما اتخذت هذه الدول إجراءات إضافية من بينها تشديد السياسة النقدية، رفع أسعار الفائدة، إعادة هيكلة المصارف كالخصخصة، إعادة جدولة الالتزامات المستحقة على الشركات، وتمديد أجل القروض المصرفية قصيرة الأجل لاستعادة الاستقرار إلى أسعار الصرف وخفض معدل التضخم، والحد من تراجع الإنتاج واستعادة النمو في نهاية المطاق، وحماية الفقراء .أما ماليزيا فاكتفت بالقيام بمثل هذه الإجراءات.

✦ **أسباب انتشار الأزمة:**

إن من الجوانب المفاجئة للأزمة المالية في شرق آسيا، إضافة إلى وقوعها، هو مدى عمقها وانتشارها وطول مدتها، وتعود أسباب انتشارها إلى ما يلي:

- سوء إدارة الأزمة: سواء من قبل الحكومات نظرا لقلة خبرتها مع هكذا أمور أو من قبل صندوق النقد الدولي لعدم نجاعة سياساته في استعادة ثقة السوق.
- وثاقة العلاقات التجارية بين بلدان شرق آسيا : إذ تبلغ قيمة الصادرات البينية لبلدان المنطقة نسبة 40% من إجمالي الصادرات لعام 1996، وبذلك أدى الكساد الذي شهدته المنطقة إلى ضعف الطلب على الواردات البينية وتباطؤ النمو في بلدان المنطقة. كما أدى خفض قيمة

العملة من أجل زيادة القدرات التنافسية إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتضررة على النحو التالي:

يؤدي خفض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة الدين بالعملة الأجنبية، مما يكون له تأثير سيء بصورة خاصة على الدين قصير الأجل الذي ينبغي سداده قبل أن يعود سعر الصرف إلى سابق عهده. وحتى بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل، يزيد خفض قيمة العملة من قيمة تكلفة خدمة الدين ويزداد الأمر سوءا إذا دعت الضرورة إلى رفع أسعار الفائدة لاستعادة الاستقرار إلى قيمة العملة على اعتبار أن مثل هذه الخطوة تزيد كذلك من عبء خدمة الدين على القروض بالعملة المحلية. كما قد يؤدي خفض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة مما يكون له تأثير سيء على الشركات المحلية إما في صورة الاستغناء عن العمال أو حتى الإفلاس في الحالات الخطيرة.

يزيد خفض قيمة العملة من ربحية الصادرات من حيث العملة المحلية وقد يؤدي إلى زيادة الصادرات ذاتها، إلا أنه في حالة حدوث زيادة متزامنة لصادرات البلدان المجاورة من نفس القطاع، فسيؤدي ذلك إلى هبوط الأسعار العالمية، كما أن الجزء الأكبر من التعاملات التجارية السابقة للأزمة كان يجري ضمن حدود المنطقة، مما جعل الأسواق التصديرية غير كافية لتعويض تراجع الطلب في اقتصادات بلدان شرق آسيا بما فيها اليابان.

- الروابط المالية في المنطقة : لقد كانت الأسواق المالية لبلدان المنطقة على درجة عالية من التكامل، وبالتالي بتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على كافة تلك الأسواق في آن واحد وهو ما قد يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الصدمة.
- الكساد في اليابان : أثر تباطؤ أداء الاقتصاد الياباني على اقتصادات البلدان المتضررة من الأزمة، ذلك أن اليابان تسهم بأكثر من نصف إنتاج منطقة آسيا، وعليه فإن أي تطور سلبي أو ايجابي في الاقتصاد الياباني سينعكس بوضوح على كافة اقتصادات المنطقة وبذلك وضع التراجع الكبير في الواردات اليابانية من بلدان شرق آسيا عبئا ثقيلا على الموازين التجارية لتلك البلدان. كما اضطر تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان بلدان المنطقة إلى التحول باتجاه التمويل المصرفي والاقتراض قصير الأجل.

2.2.2. الانعكاسات الإقليمية والعالمية للأزمة :

✦ **الانعكاسات الإقليمية :**

بدأت الأزمة المالية الأسيوية، كما أسلفنا، في تايلاند ثم امتدت إلى إقليم جنوب شرق آسيا بأكمله، وخلال الأشهر الستة ما بين يوليو 1997، تراجعت أسعار الأسهم بنسبة 49% في كوريا الجنوبية، وبنسبة 48.6% في إندونيسيا، وبنسبة 41% في تايلاند، وبنسبة 32.7% في الفلبين. واستمر ذلك الانخفاض حتى سبتمبر 1998 ليصل إلى نسبة 64.7% في إندونيسيا، ونسبة 38.6% في سنغافورة، ونسبة 38.5% في الفلبين، ونسبة 37.7% في ماليزيا، ونسبة 17% في تايلاند. كما أدى الانخفاض في البورصات إلى تدفقات سالبة لرأس المال حيث تحولت التدفقات الوافدة بقيمة 97 مليار دولار في عام 1996 إلى تدفقات خارجة بقيمة 12 مليار دولار عام 1997. كما أدت هذه التدفقات في البلدان المتضررة إلى الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية وخصوصا الدولار الأمريكي مما أدى بالضرورة إلى خفض قيمة العملات مجددا.

هذا وشهد معدل البطالة في المنطقة ارتفاعا كبيرا ففي تايلاند ارتفع المتوسط السنوي للبطالة من نسبة 1.54% عام 1996 إلى نسبة 5.6% عام 1998 واستمر الوضع في التدهور،حيث كان يتم تسريح 2000 عامل يوميا منذ بداية يوليو 1998 وفي كوريا الجنوبية ارتفع معدل البطالة من 2.3 % إلى 7%.

✦ الانعكاسات العالمية :

أثرت الأزمة كذلك على البلدان الصناعية وأولها اليابان، باعتبارها دائنا صافيا للبلدان المتضررة فخلال الفترة من يوليو 1997 إلى يوليو 1998، فقد الين الياباني نسبة 20.4% من قيمته، وتراجعت بورصة طوكيو بنسبة 39.1%، وانكمش الاقتصاد الياباني بنسبة -1.8%. واستمر هذا الانكماش بنسبة -2.8% عام 1998. ويرجع ذلك إلى تناقص الطلب في الاقتصاديات المتضررة وإلى ضعف الطلب الخاص كنتيجة لفقدان الثقة في القطاع المالي.

كما كانت بلدان شرق آسيا تسهم بقدر كبير في الطلب العالمي. فقد كان لديها عجز كبير في ميزان الحساب الجاري تقوم بتمويله من خلال تدفقات رأس المال قصير الأجل. وكنتيجة للأزمة، اضطرت تلك البلدان إلى خفض ذلك العجز وبالتالي خفض إسهامها في الطلب العالمي. وقد تظهر تأثيرات ذلك على الأسواق الأمريكية والأوربية، مما يعني بدوره انخفاض صافي صادرات الأسواق الأمريكية والأوربية إلى منطقة الأزمة.

أيضا أثرت الأزمة على البلدان النامية، فمع حلول أكتوبر 1998، بدأت بلـــدان أمريكـــا اللاتينية، وشرق أوربا بما فيها روسيا، تشعر بتأثيرات الأزمة من خلال تدهور أسواق الأوراق المالية وارتفاع أسعار الفائدة. وبعد مرور عام على وقوع الأزمة الأسيوية، دخل الاقتصاد الروسي في أزمة خطيرة بعد خفض قيمة الروبل وتدهور الأسواق المالية وأسواق العملات.وحسب مصـــادر البنـــك الدولي، تسببت الأزمة الأسيوية في تراجع النمو لدى بلدان أمريكا اللاتينية بنسبة 1% ســـنة 1998، ليصل إلى 2.7% بعد أن كانت نسبته 5% عام 1997.

كما شهدت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية تراجعا كبيرا عقب الأزمـــة مباشرة، وتمثل ذلك أساسا في العزوف عن القيام باستثمارات جديدة في الأسواق الصاعدة كما عانى الاقتصاد العالمي من انخفاض كبير في أسعار السلع. فقد سجلت أسعار النفط والسلع غـــير النفطيـــة تراجعا مستمرا خلال عام 1998. وبحلول مارس 1999. كانت أسعار السلع غير النفطية أقل بأكثر من 15% عن مستواها في السنة السابقة. وفي تطور لاحق، تراجع طلب البلدان الصناعية على السلع والخدمات القادمة من البلدان النامية، مما كانت له تأثيرات سلبية على مصدري المنتجـــات النفطيـــة والمواد الخام.(**أنور هاقان قوناش،2003**)[21]

3.2.2.دروس مستقاة من الأزمة :

- من الصعب أن يستمر الاستقرار في أسعار الصرف إذا كان الاقتصاد القومي يعـــاني مـــن مشاكل اقتصادية حقيقية، واختلالات هيكلية، وتزايد العجز المزمن في الميـــزان التجـــاري وميزان العمليات الجارية.
- إن قرار التخفيض في سعر صرف العملة المحلية أو الوطنـــية يعني المخـــاطرة بالاحتياطـــات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.
- إن الاستثمارات المباشرة في مشروعات إنتاجية وغيرها لا تزال أكثر الاستثمارات الأجنبيـــة أمانا من وجهة النظر الداخلية، ويرى البعض أنه برغم أهمية البورصـــة في عكـــس القيمـــة السوقية للأصول، ووسيلة تحويل هذه الأصول إلى أصول أخرى، إلا أنه يجب الحذر فيمـــا يتعلق بالمبالغة في نشاط الأجانب في تعاملات الأسهم، حيث يجب ألا تتعـــدى المعـــاملات المالية لأغراض المضاربة في البورصة عن 30% من جملة المعاملات، أما معاملات الأجانـــب، فيتعين ألا يزيد عن 15% لضمان تجنب الاضطرابات المالية والاقتصادية الناشئة عـــن قـــرار الأجانب بالانسحاب من البورصة، كما حدث في أسواق جنوب شرق آسيا وما حدث في المكسيك من قبل.

- أن الأسواق المالية لا تصحح نفسها بنفسها، إلا عندما تكون الانحرافات بين العرض والطلب ضئيلة، أما عندما تكون هذه الانحرافات ضخمة كما حدث في الأزمة الأسيوية، فإن آليات السوق تعجز عن إحداث التصحيح. وإذا تركت حرة تماما فإنها قد تؤدي إلى كوارث، ولا مفر في هذه الحالات من تدخل قوة من خارج السوق لاستعادة التوازن ممثلة في الحكومات وصندوق النقد الدولي كما حدث في الأزمة الآسيوية والمكسيك.
- بالرغم من أن التوجه نحو العولمة من شأنه تسهيل حركة انتقال السلع والمعلومات والتكنولوجيا والعمالة والأفكار والتمويل، إلا أن الأزمة الآسيوية توجب التحرك بحذر في الاقتصاد العالمي، وبخاصة عند التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات.
- ضرورة دعم وتأهيل القطاع المالي والنقدي بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة قبل تحرير حساب رأس المال، حيث أدى ضعف الجهاز المصرفي وتحرير حساب رأس المال إلى حدوث الأزمة وبخاصة في تايلاند وإندونيسيا والتي امتدت بعد ذلك إلى الدول الأخرى.
- عدم الاعتماد كليا في تمويل التنمية على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لحساسيتها الشديدة تجاه التقلبات في سعر الصرف (**عبد المطلب عبد الحميد ، 2001**)[22].

3.2.الأزمة المالية الأرجنتينية :

تعد الأرجنتين من الدول الغنية والأكثر تعلما على مستوى الدول النامية، فبرغم مخلفات الأزمة المالية التي ضربت اقتصادها إلا أنها لا تزال بعيدة جدا عن حد الفقر .وكلنا يعلم بأن مطلع الثمانينات أفرز مأزق المديونية على اقتصادات أمريكا اللاتينية الأكثر تطورا ومن بينها الأرجنتين والتي اضطرت لإعادة جدولة مديونيتها أكثر من مرة، فضلا عن المؤشرات الواضحة لانهيار الاقتصاد كالكساد، عجز الموازنة، ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم.

وبذلك فالسياسة النقدية المالية في الأرجنتين واجهت أزمة مع التحول في الاقتصاد العالمي من المخطط إلى الليبرالي، إلا أنه في الفترة 1990-1991 بدأ مشروع لاحتواء هذه الأزمة في فترة الرئيس منعم كارلس وذلك من خلال مفردات السياسة الليبرالية المفرطة والتي تمثلت في اتباع سياسة مالية انكماشية : رفع الدعم، الإلغاء التدريجي لشبكة الحماية الاجتماعية، الخوصصة، تشجيع الاستثمارات الأجنبية، تحرير التجارة الدولية بإلغاء الضرائب على الصادرات وإلغاء القيود المباشرة وغير والمباشرة على الواردات.

وبحدوث تحسن في الاقتصاد تم في أفريل 1991 معادلة البيزو الأرجنتيني بالدولار الأمريكي، كما نما الدخل القومي الإجمالي بمعدل متوسط المستوى قدره 7.7 في الفترة 1991-1994، وانخفض

معـــــدل التضـــــخم إلى 3.9% بعـــــد أن كـــــان 20.66% في مـــــارس 1990 (**عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، 2003**)[23].ولقد لعبت السياسة المالية الانكماشية دورا ايجابيـــا وإن كان محدودا ومؤقتا، إذ اندلعت الأزمة في ديسمبر 2001- جانفي 2002.

1.3.2.أسباب الأزمة :

يمكن حصرها في عوامل رئيسية وأخرى تفصيلية : (**عبد الأمير السعد، 2003**)[24]

✦ **العوامل الرئيسية** : تتمثل في :

- التحول في السياسة الأمريكية إزاء الملف الأرجنتيني، ففي الفترة 1991-1995 كان البيزو مربوط بالدولار وبانخفاض هذا الأخير أصبحت السلع الأرجنتينية أكثر منافســـة ولعبـــت السياسة المالية الانكماشية دورا إيجابيا مما كان له أثر إيجابي على الميزان التجاري وميـــزان المدفوعات. كما سهلت السياسة النقدية الأمريكية تقديم قروض واسعة للأرجنتين فضـــلا عن تدخلها بشكل واسع مع المؤسسات المالية الدولية لمنح قروض تسهيلية للأرجنتين.

إلا أنه بحلول جانفي 1996 ارتفعت قيمة الدولار لحدوث انتعاش في الاقتصـــاد الأمريكـــي ونظرا لارتباط البيزو بالدولار ارتفعت أسعار المنتجات الأرجنتينية و لم تعد ذات منافســـة وبـــذلك تراجع الميزان التجاري وميزان المدفوعات. كما قدمت السياسية الأمريكية قروض مشددة للأرجنتين وكان تدخلها قليل جدا لمنحها قروض من المؤسسات المالية الدولية.

- الأزمة المالية الآسيوية والتي كانت بمثابة صدمة خارجية تزامنت مع فترة تشـــكل الأزمـــة الأرجنتينية فعمقت وعجلت تفجيرها.
- إدارة الاقتصاد في فترة كارلس منعم كانت مقبولة لأنها حالت دون انفجار الأزمة بشـــكل سريع وذلك بتراجع معدلات التضخم والبطالة لكنها لم تتوقف بشكل جدي على المشاكل التي واجهتها البلاد.

✦ **العوامل التفصيلية للأزمة** : وتتمثل في :

- التحول في الهيكل الإنفاق، إذ أدت السياسة الليبرالية المفرطة والتســـهيلات الأمريكيـــة إلى إنفاق عمومي مفرط من قبل الدولة إلى حد فك الارتباط بين مخصـــص اعتمـــاد الصـــرف والإنفاق الفعلي وبالتالي حدوث عجز كبير في الموازنة العمومية للدولة.
- فك الارتباط بين تحرير التجارة والجانب الاجتماعي، فنظرا للتشـــريعات المصـــدرة وفقـــا للسياسة الليبرالية ارتفعت البطالة في 1996 من 6.5 إلى 30% كما أن الاستثمار الأجـــنبي

يتطلب مهارات متخصصة وهذا يعني المزيد من البطالة، إضافة إلى تراجع الدولة في شبكة الأمان الاجتماعي لأنه يشكل عبء تكاليفي اقتصادي على ميزانية الدولة.

- تكلفة القروض، نظرا لتحولها من ميسرة إلى مشددة كما سبق وذكرنا، و تأثر الأسواق المالية الناشئة بالأزمة الآسيوية مما جعل المضاربين يفرضون تكاليف عالية على القروض.
- كان يفترض من الأرجنتين أن تعيد الارتباط بالدولار بعد ارتفاعه لكنها أبقت عليه 1 بيزو= 1 دولار وهذا أدى إلى تراجع عدد كبير من المؤشرات الاقتصادية.
- انخفاض الريال البرازيلي نتيجة للأزمة المالية البرازيلية في 1999، وباعتبار البرازيل أكبر مصدر ومستورد مع الأرجنتين أدى ذلك إلى ضعف منافسة السلع الأرجنتينية، كذلك صارت السلع الأرجنتينية ضعيفة المنافسة مع السلع البرازيلية لارتفاع الدولار.
- الفساد الإداري الذي ألقى بظلاله على الأزمة، إذ بلغ المتراكم من قيمة الفساد الإداري 120 مليار دولار وهو ما يعادل حجم مديونيتها.

2.3.2. معالجة الأزمة :

قدم صندوق النقد الدولي للأرجنتين لمعالجة الأزمة 40 مليار دولار، فضلا عن الاستشارة الفنية والمتمثلة في مفردات السياسة الليبرالية المفرطة، ولكن عندما وصلت أعباء المديونية في الاقتصاد الأرجنتيني إلى 40 مليار دولار تم القيام بعدد من الإجراءات، :

- الأخذ باستشارة صندوق النقد الدولي وذلك بتخفيض البيزو وجعل : 1دولار=1.4بيزو.
- تعويم الأسعار واستخدام عملة الأرجنتينو " ورقة غير مغطاة تستخدم في المعاملات الداخلية"
- مراجعة الإنفاق العمومي لمعالجة عجز الموازنة العامة،إلا أن هذا كان له أثر بالغ على التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية.
- مقايضة الديون (تحويل أموال المودعين لسندات بفائدة أو قروض طويلة). مماترتب عليه إعادة تقييم الأصول وبالتالي تآكل رأس المال الأرجنتيني وكل هذا للتقليل من التضخم وتقييد حركة السحب داخل المصارف، لكن أثر الأزمة كان أكبر من هذه الإجراءات.

3.3.2.دروس مستقاة من الأزمة :

- بغض النظر عن طبيعة الارتباط لدول أمريكا اللاتينية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه ليس لصالحها سواء أثناء الأزمة أو قبلها أو بعدها الاستمرار بربط أسعار صرفها بالدولار لوحده لأن ذلك يحرمها توزيع المخاطر في العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية.
- عدم المبالغة بأهمية السياسية المالية الانكماشية كما يدعي صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات دون الأخذ بالمتغيرات الاقتصادية التي تحدث في بلد الأزمة.

إذن نجمت الأزمات نتيجة الاختلالات الموجودة في اقتصاديات تلك الدول كالعجز في الميزان التجاري، المغالاة في قيمة سعر الصرف، الإسراف في الاقتراض الخارجي لانخفاض سعر الفائدة الخارجي مقارنة بالمحلي، والإسراف في الإقراض الداخلي دون توفر الضمانات الكافية، فضلا عن الصدمات الخارجية فيما يخص الأزمة الأرجنتينية وأزمة جنوب شرق آسيا، حيث أن عمليات التحرير وتدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى هذه الدول عملت على حجب هذه الاختلالات، وبتفاقمها وجد المضاربون الفرصة للانقضاض عليها.

وبذلك تكون العولمة المالية قد ساهمت في تفجر هذه الأزمات إلى جانب الإختلالات الموجودة أساسا في هذه الاقتصاديات، وهي الاختلالات التي تواجه عادة معظم الدول النامية.

لذا على كل دولة أن تتحرك على طريق العولمة بالقدر الذي تمليه ظروفها الخاصة والمشكلات التي تواجهها، والأهداف التي تتطلع إليها، وبحيث يمكن تعظيم منافع العولمة وتجنب مخاطرها وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الوطني، أي يجب أن يكون للعولمة مضمون تنموي. وهذا لا يتأتى إلا من خلال التمهل الشديد في الدخول إلى هذا المجال والتسلسل المتأني للإجراءات المطلوبة والمناسبة، وخلق المناخ الموائي اللازم لإنجاح العولمة المالية قبل الدخول فيها، مثل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، تطوير المؤسسات المالية المحلية، احتواء العجز الخارجي والقضاء على أزمة الديون الخارجية، وبناء احتياطات دولية كافية وملائمة والاستعداد المسبق بإعداد حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات الحازمة، التحوطية والإشرافية التي تمنع من نشوب الآثار السلبية للأزمات الناجمة عن العولمة المالية حال حدوثها، كما يتعين دراسة تجارب الآخرين بدقة ووعي لاستخلاص الدروس المستفادة منها.

3.جهود الجزائر للإستفادة من العولمة المالية :

نظرا للميزات التي تطبع العولمة المالية، وكذا دور البنوك والبورصة في أحداث هذه العولمة، فقد عكفت الجزائر على تحديث القطاع المصرفي، كما بادرت بإنشاء البورصة الجزائرية باعتبار أن البورصة هي سوق دائمة تلجأ إليها البنوك عند الحاجة وتساهم في زيادة نشاطها وفي التنمية ككل.

1.3.عصرنة النظام البنكي الجزائري :

غداة الاستقلال ورثت الجزائر عن الاستعمار نظاما بنكيا يتجاوز العشرين (20) بنكا، ولقد كان من الأهداف الرئيسية للجزائر المستقلة في المجال المالي هو تأميم البنوك الأجنبية بغرض تمويل التنمية الوطنية نظرا لرفض البنوك الأجنبية تمويل استثمارات المؤسسات الوطنية واقتصارها على تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات التي تتمتع فقط بملاءة جيدة، وتمويل عمليات التجارة الخارجية.ولقد تم اتخاذ قرار التأميم هذا في عام 1966، فضلا عن انتهاج ما يسمى تخصص النظام البنكي الذي يؤدي إلى عدم استعمال الموارد المالية المتاحة بشكل جيد. ولقد حمل الإصلاح المالي لعام 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل من خلال توظيف عمليات المؤسسات لدى بنك معين بقرار من وزارة المالية، كما أن هذه القروض مضمونة بحسن نية الدولة، فضلا عن تعاظم دور الخزينة.

وفي محاولة لتطوير البنوك، أدخلت السلطات العمومية إصلاحات عميقة على النظام البنكي. فجاء إصلاح 1986 الذي استعاد بموجبه البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، وتم تقليل دور الخزينة، كما استعادت مؤسسات التمويل دورها من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض ومتابعة استخدام القرض ورده، ثم جاء إصلاح 1988 الذي اخضع البنك إلى قواعد التجارة، بحيث يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمرد ودية. وفي 14 أفريل 1990 جاء قانون النقد والقرض الذي حمل أفكارا جديدة، تمثلت في إصلاحات عميقة على مستوى البنك المركزي، الخزينة، البنوك التجارية، بحيث تم الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقة، بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، والفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض، إنشاء مجلس النقد والقرض الذي أوكلت إليه وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد. فضلا عن السماح بإنشاء بنوك خاصة وكذا أجنبية إضافة إلى إنشاء هيئات للرقابة المصرفية (**الطاهر لطرش، 2000**)[25].

ولم تتوقف جملة الإصلاحات البنكية عند هذا المستوى، إذ قامت البنوك بإدخال وسائل الدفع الحديثة والتكنولوجيات الحديثة في محاولة لمسايرة التطورات العالمية وتذكر في هذا المجال ظهور ما يسمى بالبنك عن بعد، ولنا فيما بعد تفصيل بإيجاز لوسائل الدفع الحديثة التي أدخلت على البنوك في الجزائر.

2.3. بورصة الجزائر :

تعد البورصة قناة ادخار تقوم بجمع وتجنيد الادخار وضخه في الاقتصاد، فضلا عن توفيرها لسيولة الأدوات المالية المتاحة، وتعتبر بورصة الجزائر من الإصلاحات التي أقرتها قوانين 1988، إلا أن عملية إنشائها تأخرت كثيرا على الرغم من توفر شركات ضخمة جديرة بالتقييد بعد فتح رأس مالها بسبب تظافر العديد من الأسباب، نذكر أهمها فيما يلي :

- عدم إتمام عملية التطهير المالي للمؤسسات المرشحة للتقييد، لأن البورصة لا تقبل إلا الجيد من المؤسسات، إضافة إلى أن قوانين 1980 أقرت صراحة منع بيع أسهم الشركات العمومية للجمهور، مما يجعل البورصة من دون جدوى.
- عدم وجود مختصين يقومون على حسن سير تلك المؤسسات الهامة.
- قلة الثقافة الادخارية والاستثمارية للمجتمع الجزائري وميله إلى الاكتناز.

1.2.3. إنشاء بورصة الجزائر والتشريعات المتعلقة بها :

لقد ظهرت التشريعات الأولى المنظمة لأنشطة بورصة الجزائر والداعية إلى إنشائها في أوائل التسعينات وذلك في الإطار العام للإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذها ابتداء من سنة 1988 إذ صدرت في 28 ماي 1991، ثلاث مراسيم تنفيذية :

- المرسوم التنفيذي رقم 91 169 المتعلق بكيفية تنظيم العملات الخاصة بالأوراق المالية التي دعا شركات المساهمة لإصدارها، كما حدد الشكل القانوني لبورصة الجزائر كشركة أسهم.
- المرسوم التنفيذي رقم 90-170 تعرض لأنواع الأوراق المالية، وأشكالها، شروط إصدارها وكيفية تداولها وتحويلها.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-171 المتعلق بلجنة تنظيم ومراقبة البورصة التي أوكلت لها مهام تنظيم السوق، قبول المتعاملين، التدقيق في المعلومات المنشورة، ممارسة الرقابة وغيرها من الوظائف وقد تلا هذه المراسيم صدور تشريعات متعددة أهمها : المرسوم التشريعي رقم 93-10 الصادر في 23 ماي 1993 الذي أقر إنشاء بورصة الجزائر وشرع العديد من الجوانب الضرورية لقيامها مثل : الوسطاء، المتدخلين، الهيئات المشرفة والمراقبة للسوق (**جبار محفوظ ، 2001**)[26].

2.2.3. الهيئات المشرفة والمراقبة في البورصة والمؤسسات المسجلة بها :

تعد شركة إدارة البورصة (تسيير بورصة القيم SGBV) هي المشرف على العمليات والصفقات التي تتم في البورصة، وتأخذ شكل أسهم، تكونت في بداية الأمر من صناديق المساهمة الثمانية تحت اسم شركة القيم المنقولة SVM في 9 ديسمبر 1990 وحدد رأس مالها ب 320 ألف دج وزعت أسهمها على هذه الصناديق بالتساوي، وتتكون من 8 أعضاء، كل عضو يمثل أحد الصناديق، ولانخفاض رأسمالها تم رفعه إلى 9.320.00 دج في 1992 وتم تغيير اسمها إلى بورصة القيم المنقولة BVM، يقدر رأسمالها حاليا ب 24 مليون دج، وقد تأسست في 25 ماي 1997 من طرف البنوك الوطنية وشركات التأمين الوطنية (CCR,SAA,CAAR,CAAT) وUnion BanK، إلا أنه ابتداء من 15 جويلية 1998 تخلت هذه البنوك والشركات عن أسهمها لصالح شركات الوساطة.وهي تقوم بتنظيم إدخال المؤسسات للبورصة، تنظيم الصفقات وحصص البورصة، تسجيل العمليات التي قام بها الوسطاء، القيام بعمليات المقاصة، تسيير نظام التداول والتسعير، ونشر المعلومات المتعلقة بالصفقات.

أما لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (cosob) : فتتكون من الرئيس و6 أعضاء يعينون لمدة 4 سنوات. وتتشكل من قاض يقترحه وزير العدل، عضو يقترحه محافظ بنك الجزائر، عضوان يختاران من بين المصدرين للقيم المتداولة، عضوان يختاران لخبرتهما في الميدان، وقد تم تنصيبها في ديسمبر 1995 وهي تعني بمراقبة وتنظيم السوق كما يدل على ذلك اسمها، و كذا تحديد مسؤوليات الوسطاء تجاه الزبائن، الإصدارات في أوساط الجمهور، قبول القيم المتداولة وشطبها، توقيف أسعارها، نشر المعلومات المتعلقة بالشركات المقيدة بصفة دورية، فضلا عن إعطاء تأشيرة القبول للشركات المرشحة للتقييد وشطبها.

ولحماية المستثمرين والمدخرين، تم إنشاء غرفة تأديبية ضمن هذه اللجنة للتحكم والنظر في النزاعات وتحديد العقوبات المناسبة لكل مخالفة.

وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 176-94 في 13 جوان 1994 تم تحديد فئات الأشخاص المعنية التي يمكن أن تعتمدهم هذه اللجنة كوسطاء.

أما الوسطاء فيمثلون الفئة التي تحتكر تداول المنتجات المالية في البورصة، إذ تقوم بتنفيذ الأوامر، تسيير المحافظ المالية، الاستثمار في الأوراق المالية لصالحهم ... والذين تم اعتمادهم كوسطاء في بورصة الجزائر هم : الراشد المالي، المؤسسة المالية للإرشاد والتوظيف، المؤسسة المالية العامة، مؤسسة توظيف القيم المنقولة، الاتحاد البنكي للوساطة المالية (**جبار محفوظ، 2002**)[27].

وفيما يخص المؤسسات التي تسجل في بورصة الجزائر فيجب أن تحقق جملة من الشروط كأن :

- لا يقل رأسمالها عن 100 مليون دج.
- لها 3 سنوات من النشاط على الأقل وأن تكون قد حققت أرباح خلال تلك السنوات. وعندها فقط يمكنها إما إصدار أسهم شرط التخلي عن 20% وألا يقل عدد المساهمين عن 300 مساهم، أما إن أصدرت سندات، فلا يجب أن يقل عدد حامليها عن 100. ولقد حققت العديد من المؤسسات هذه الشروط، إلا أن المؤسسات التي سجلت بها هي : صوناطراك، رياض سطيف، صيدال، الأوراسي والجدول التالي يبين ذلك بوضوح :

جدول رقم:05 الشركات المسجلة ببورصة الجزائر وأدواتها المالية

الشركات المسجلة	نوع الأداة المالية	عددها	المبلغ الإجمالي	فترة الاكتتاب
صوناطراك	سندات	115000	5 ملايير دج	98/01/28-98/01/10
رياض سطيف	أسهم	1000000	2.3 مليار دج	98/12/15-98/11/02
صيدال	أسهم	2000000	1 6 مليون دج	99/03/15-99/02/15
الأوراسي	أسهم	1200000	480 مليون دج	جوان 99

المصدر : badr infos n= 3 ،1999

3.2.3..قراءة للنتائج المسجلة ببورصة الجزائر :

قبل التطرق للنتائج المسجلة ببورصة الجزائر، سنرى إجراءات تداول وتسعير الأوراق المالية بها، إذ بعد التقدم إلى لجنة مراقبة البورصة بطلب تسجيل الأدوات المالية في القائمة الرسمية، ونشر كتيب المعلومات وتسويق الأدوات المالية بواسطة شركات الوساطة والبنوك الذي يتم إما بالطريقة العادية أو من خلال العرض العام للبيع، يتم تداول تلك الأدوات في البورصة من خلال الأوامر التي يستلمها الوسطاء من زبائنهم والتي يمكن أن تكون أوامر السعر المحدد أو السعر الأفضل مع انحراف في السعر من جلسة لأخرى -+ 5.

ويتم تداول الأدوات المالية، بالسعر الثابت طوال الجلسة الواحدة، أي تتم كافة الصفقات بسعر موحد لكل أداة وطبعا يحدد التوازن لكل ورقة مالية من خلال العرض والطلب عليها .

على الرغم من الضمانات والتشجيعات التي قدمتها السلطات المالية الجزائرية من إعفاء من الضرائب على الأرباح الموزعة على المساهمين والفوائد المحققة من التعامل في السندات،وإعفاء الأرباح الرأسمالية سواء المحققة من قبل الأفراد أو المؤسسات من الضرائب، إضافة إلى إعفاء العمليات التي تتم على الأدوات المالية من رسوم التسجيل لتشجيع شركات المساهمة على إصدار المزيد من الأسهم، وكذا حماية المستثمرين الأجانب كضمان تحويل رؤوس أموالهم وأرباحهم متى شاءوا في ظروف معقولة واللجوء إلى التحكيم الدولي في النزاعات. إلا أن نتائج بورصة الجزائر جاءت مخيبة للآمال، فقد بدأت بتعثرات في بداية مشوارها، إذ شهدت ركودا مستمرا رغم قلة الأدوات المتداولة عددا وقيمة، إذ شكل عرض الأوراق المالية المتداولة بها 3.66 مرة الطلب عليها، وهذا خلال الفترة سبتمبر 1999 إلى سبتمبر 2000(**جبار محفوظ، 2002**)[28] أعقبت هذه التعثرات بسقوط رهيب، إذ تواصل انخفاض أسعار الأسهم إلى أقل من نصف قيمتها، هذا دون وجود مشتر لها بسبب المخاطر التي تكتنفها الشيء أدى إلى تزعزع ثقة الجمهور بهذه المؤسسة التي طالما كانت بمثابة الحلم الوردي لكل مستثمر جزائري.

إذن استجابة للتطورات الاقتصادية العالمية، ولجلب المستثمرات الأجنبية أنشئت بورصة الجزائر، إلا أنها لم تؤد الدور المنوط بها كما يجب، فقد تدهورت الأسعار باستمرار، إذ وصل سعر سهم رياض سطيف مثلا في 7 جانفي 2002 إلى 1600 دج، وفي 27 جانفي 2003 إلى 1050 دج، بعد أن كان ثمنه 2300 دج، وبأخذ نفس الفترة نلاحظ تقريبا نفس الشيء بالنسبة لسهم صيدال، إذ كان سعره 485 دج، 420 بعد أن كان ثمنه 800. وكذلك سهم الأوراسي، فقد وصل سعره إلى 260 دج ثم انخفض إلى 255 دج بعد أن كان سعره 400 دج. وفيما يخص سند صونا طراك فبعد أن قيم ب 109.1 دج ارتفع في 07 جانفي 2002 ليصل إلى 112 دج، ثم انخفض إلى 98.8 دج في 21 أكتوبر 2002 (**تسعيرة البورصة، 2002و 2003**)[29].

وبحلول جانفي 2003 انتهت مدة هذه السندات وخرجت بذلك صونا طراك من البورصة ليبقى عدد المؤسسات المسجلة بها 3 مؤسسات فقط.

II. انعكاسات العولمة الاقتصادية على الدول النامية :

بعد أن رأينا انعكاسات العولمة المالية على الدول النامية، سنتناول الآن بالتحليل انعكاسات العولمة الاقتصادية على الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. لكن، مادامت العولمة الاقتصادية قائمة على أركان أساسية تتمحور حول المؤسسات المالية الدولية (الصندوق والبنك الدوليين)، الشركات متعددة الجنسيات التي تمثل الفاعل الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، المنظمة العالمية للتجارة التي برزت للوجود في 1995 وكذا الثورة المعلوماتية التي تمثل الركيزة الأساسية لهذه العولمة. رأينا أنه من الأفضل تقسيم هذا الجزء (انعكاسات العولمة الاقتصادية على الدول النامية) إلى المحاور السابقة الذكر حتى نتمكن من إيضاح هذه الانعكاسات بشيء من التفصيل، مع القيام بدراسة الاقتصاد الجزائري عند تناولنا لكل محور.

1- الدول النامية في فخ المؤسسات المالية الدولية :

من المسلم به أن أحد دوافع الإنسان والمجتمعات البشرية هو الطموح والرغبة في اللحاق بمن سبقوهم في سلم التقدم الاقتصادي والعلمي، ومن هنا، نجد أنه عندما ولجت الدول النامية ميدان التنمية الاقتصادية، وضعت مستويات المعيشية الغربية كهدف تصبو إلى تحقيقه. وأرادت أن تحقق ذلك بأقصى سرعة ممكنة. ولا غبار على هذا الاتجاه من حيث المبدأ، إذ بعد نيلها للاستقلال السياسي في الخمسينات والستينات اتخذت موقفا معاديا للاستثمارات الأجنبية وزاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فضلا عن لجوء هذه الدول إلى إجراءات تعبئة الفائض الاقتصادي، مما قلل حاجتها إلى الموارد الخارجية علاوة على حصولها على قروض من الدول الاشتراكية بشروط ميسرة. إلا أن الأمور انقلبت رأسا على عقب بالدخول في حقبة السبعينات، إذ انهار نظام النقد الدولي، ورفعت دول الأوبك أسعار النفط، إضافة إلى ظهور الركود التضخمي في الاقتصاديات الرأسمالية.

ومع عجز الكينزيون عن تقديم الحلول الناجعة، اندلعت الليبيرالية الاقتصادية الجديدة إلى إلقاء اللوم فيما وصلت إليه الأمور من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الجديدة، والاستعاضة عنها بأسواق متحررة من الضوابط، تعمل بصورة مستقلة عن الحاجات الاجتماعية. ووجدت الدول الصناعية أن الحل هو في تشجيع البلدان على الاقتراض في محاولة لتجاوز أزمتها الاقتصادية والمالية (سد عجز موازين مدفوعاتها التي تفاقمت في تلك الآونة).

لكن نجم عن هذه القروض وقوع الدول النامية أسيرة في فخ المؤسسات المالية الدولية ولسياسات الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، مما أدى إلى بروز مأزق التنمية في هذه الدول فبدلا من أن تحل القروض الخارجية مشكلة الفجوة بين الادخار المحلي والمتطلبات المالية للاستثمار في مشروع

التنمية، فقد أدت إلى تفاقم الخلل في الهياكل الاقتصادية، وأرهقت موازينها العامة وتسببت في تزايد العجز في الموازنة، والتضخم والتدني في مستويات المعيشة، فضلا عما ترتب على البلدان المقترضة من التزامات نتيجة خدمة الدين العام الخارجي (الأقساط والفوائد). وبتفاقم حدة المديونية بداية الثمانينات وجد صندوق النقد الدولي مبررا أساسيا للتدخل بشراسة في الشؤون الداخلية للعديد من البلدان المدينة ذات الأوضاع الحرجة، فاستجابت تلك الدول الواحدة تلوى الأخرى لنصائح صندوق النقد الدولي وتوجيهاته، وسعت لتطبيق سياساته بكل إخلاص وأمانة.

وتجدر الإشارة إلى أن ديون الدول النامية كانت عام 1970 نحو 62 مليار دولار، زادت بصورة كبيرة لتصل إلى 481 مليار عام 1980، وواصلت تصاعدها لتصل إلى 2000مليار دولار عام 1996 وفقا لبيانات البنك الدولي. (**الدول النامية في فخ الصندوق، 2002**)[30].

1.1.برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي كمدخل لعولمة الدول النامية :

تستند برامج التثبيت الاقتصادي التي صممها FMI على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات انطلاقا من تحليل الصلة بين تراكم الديون ومشكلاتها، والتكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد الوطني لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات في الأجل القصير.

أما البنك الدولي، فقد انطلق من النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد في تصميمه لبرنامج التكيف الهيكلي مستخدما آليات السوق وعدم التدخل الحكومي لتبرير وجهة نظره في التكيفات المطلوبة في مجال السياسات الكلية التي يتعين الأخذ بها لرفع كفاءة الموارد وتخصيصها، فهو معني أساسا بمشكلات الأجل المتوسط والطويل.

إن الترابط واضح بين متطلبات كل من الصندوق والبنك الدوليين، فهما ينطلقان من رؤية موحدة، فحواها أن مأزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية المدينة، إنما يعود في التحليل الأخير إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية، كالإفراط في الاستهلاك أو الاستثمار أو بكليهما، مما يعني وجود فائض في الطلب المحلي، مهملين بذلك العوامل الخارجية.

وبالتالي فإن **برامج التثبيت** تنطلق من السعي إلى خفض الطلب الكلي من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : خاص بالموازنة العامة للدولة وذلك بخفض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي كالدعم، إلى جانب تعظيم إيرادات الدولة من الضرائب غير المباشرة وتجميد الأجور، الخوصصة.

المحور الثاني : خاص بميزان المدفوعات، وهو مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى زيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي من خلال :زيادة الصادرات، تقليل الواردات في

إطار سياسة تحرير التجارة الخارجية، أي إلغاء القيود النوعية، الكمية على الواردات والاكتفاء بالرسوم الجمركية مع تخفيضها وإلغاء الرقابة على الصرف، والسماح بدخول وخروج النقد الأجنبي وإعطاء حوافز للاستثمارات الأجنبية.

المحور الثالث : المتعلق بالسياسات النقدية التي تعطي أهمية ارتكازية لضبط نمو عرض النقود ضبطا محكما. لأن فائض الطلب المسبب للتضخم يرافقه إفراط في السيولة المحلية، ولهذا فإن برامج التثبيت تتضمن سياسات نقدية صارمة أهمها : زيادة أسعار الفائدة المدينة بهدف زيادة الادخار المحلي، وترشيد استخدام رأس المال بزيادة كلفة الإقراض ووضع حدود عليا للائتمان المصرفي، وتنمية أسواق رأس المال وتحرير التعامل في الأسواق المالية.

أما وصفة البنك الدولي المتعلقة **ببرنامج التكيف الهيكلي**، فهي لا تختلف في جوهرها عن وصفة صندوق النقد الدولي، إلى حد يصعب التمييز بينهما، فالسياسات قصيرة المدى المطلوبة من صندوق النقد الدولي تتكامل عضويا مع سياسات التكيف طويلة المدى التي يقدمها البنك الدولي والذي يضع إطارا زمنيا (3- 5سنوات) للأهداف التي يتعين تحقيقها، والمتمثلة في :

- تحرير الأسعار، بما في ذلك إلغاء الدعم للسلع التموينية.
- نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.
- حرية التجارة والتحول نحو التصدير ويتفرع عن ذلك مجموعة من السياسات الهامة مثل :
  - تخفيض سعر صرف العملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات
  - إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية.
  - خفض الرسوم على الواردات.
  - التخلي عن حماية الصناعات المحلية. (**منير الحمش، 2002**)[31]

وقد كان على الدول النامية المدينة، إذا ما أرادت الحصول على قروض جديدة، أن تعمل على جدولة ديونها في نادي باريس ولندن، إذ يطلب منها الحصول على شهادة (حسن السلوك) من الصندوق والبنك الدوليين اللذين يشترطا تطبيق ما يدعى ببرنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي كشرط مسبق للموافقة على إعادة جدولة الديون، وذلك بهدف إحداث موجة انكماشية في البلد المدين، يتمخض عنها توفير الموارد التي تمكن البلد المدين من مواصلة دفع أعباء ديونه وفتح أبوابه على مصراعيها لنشاط ورأس المال الأجنبي (**رمزي زكي، 1993**)[32].

2.1. إخفاقات خطط التنمية المروج لها من قبل المؤسسات المالية الدولية :

لقد قامت العديد من الدول النامية منذ منتصف الثمانينات بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، استهدفت هذه البرامج في ظاهرها المساعدة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

إلا أن تجربة النمو الاقتصادي هذه في الدول النامية قد جاءت مخيبة للآمال، و لم تحقق ما هو منتظر منها، فلم يرتفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي بدرجة ملموسة، و لم تتحسن الأنماط الغذائية، وأشد من هذا أن الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا في تزايد مستمر نتيجة لاختلافات معدلات النمو في كل منهما.

فبالنسبة لميزان المدفوعات، فإن الهدف من تخفيض العملة لزيادة الصادرات وخفض الواردات الضرورية للحياة كلاهما غير مرن، فالإنتاج الزراعي بطبيعته غير مرن على الأجل القصير، وفي معظم الدول النامية هو إنتاج غير كاف لمواجهة الاستهلاك المحلي، وبالتالي لن يلعب أي دور في زيادة الصادرات، وإعادة التوازن لميزان المدفوعات. والإنتاج الصناعي وإن وجد، فإنه رغم ضآلته بالنسبة إلى الإنتاج القومي، فهو من حيث النوعية والتكلفة لا يستطيع المنافسة الدولية، والبترول للسوق العالمي، بل إنه ما كان ينمو في كثير من الحالات دون حماية جمركية عالية. كذلك فإن زيادة الصادرات منه تحتاج في كثير من الأحيان إلى واردات من المواد الخام، والمعدات، وقطع الغيار والمعرفة التكنولوجية، وكلها أصبحت بعد خفض العملة الوطنية أكثر تكلفة، بل وأكثر ندرة في الحصول على موارد النقد الأجنبي. كما أن تخفيض العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية لا يشجع على زيادة الصادرات فبجانب أن العرض غير مرن، فإن الزيادة في حجم الصادرات إن حدثت لن تؤدي إلى زيادة موارد النقد الأجنبي للبلاد كما كانت عليه قبل التخفيض.

وعلاوة على ما سبق، فإن تجميد الأجور وخفض الإعانات للمستهلكين، يزيد الأعباء على أصحاب الدخول المحدودة وذلك لنقص دخولهم الحقيقية، ولا يخفى ما لذلك من مساوئ اقتصادية تعيق من رفاهيتهم الاجتماعية وتؤثر على وضعهم بالنسبة للطبقات الأخرى،مما ينجم عنه اضطرابات يمكن أن تتعرض لها، بل وتعرضت لها دول كثيرة أخذت باقتراحات صندوق النقد الدولي.

وبالنسبة لسعر الفائدة على المدخرات المحلية بهدف زيادتها والحد من التضخم النقدي، فإن المدخرات الشخصية (الفردية) بسيطة في الدول النامية، فضلا عن أن الانكماش يقع عبؤه على المشروعات الوطنية التي لن تواجه فقط بارتفاع تكلفة التمويل لندرته، بل وأيضا بارتفاع في تكلفة المستورد. (محمد آدم، 2002)[33]

كما أن إطلاق قوى السوق في هذه الدول يوطد أركان الاحتكار، ذلك أنه يفترض وجود أسواق تنافسية كفؤة، وهذه الأسواق ليست قائمة ولا متطلباتها محققة في الاقتصاديات المتخلفة، فهي تعج بالفساد والبيروقراطية، وبالتالي فإن آلية الأسعار لا تعمل بكفاءة، كما أن البنى المؤسسية للبلدان المتخلفة توفر المعلومات وحرية دخول الأسواق فقط لذوي النفوذ، وبذلك فإن الاعتقاد بأن حرية السوق قادرة على تحقيق النمو، وأن ما يعيقها هو القيود الإدارية وتدخل الدولة ووجود القطاع العام، لكن هذا الاعتقاد قد يكون خاطئ، فالرأسمالية المحلية، ليست قادرة لوحدها أن تقوم بأعباء التنمية، وهي كثيرا ما تميل إلى الاستثمار في القطاعات سريعة الربحية، إذ يغلب عليها طابع الحذر وعدم الثقة والبعد عن المجازفة، لذا فهي غالبا ما تتجه إلى تهريب الأموال للخارج، أو الاستثمار في العقارات، أو الاستيراد والخدمات، بينما توجه جهود محدودة نحو الإنتاج والتصدير.

وبذلك فإن إعادة الهيكلة الرأسمالية هذه، تعني تواري مفهوم التنمية والتحويل، على " النمو الاقتصادي " في إطار نظام السوق في التخفيف من الفقر" عوضا عن غاية التنمية" القضاء على الفقر (نادر فرجاني، 1998)[34].

إذن، نجم عن المديونية واتباع سياسات البنك والصندوق الدوليين إخفاق بجدارة في تحقيق التنمية، فضلا عن تعميق التبعية التجارية، المالية والتكنولوجية وتحقيق المزيد من الضغوطات الاجتماعية، إذ استفحلت ظاهرة البطالة، حدثت المزيد من الاختلالات في توزيع الدخل، وتعاظمت الهوة بين طبقات المجتمع وتفاقم الفقر، إلى حد أقرت فيه منظمة الأمم المتحدة السابع عشر من أكتوبر يوما للفقر كل عام، كما نشرت الكثير من الأرقام حول هذه الظاهرة :

- يعيش فوق كوكب الأرض 6 مليارات من البشر، يبلغ عدد سكان الدول النامية منها 4.3 مليارات، يعيش منها ما قارب 3 مليارات تحت خط الفقر، وهو دولاران أمريكيان في اليوم، ومن بين هؤلاء هنالك 1.2 مليار يحصلون على أقل من دولار واحد يوميا.
- في البلدان النامية نجد أن نسبة 33.3% ليس لديهم مياه شراب آمنة أو معقمة صالحة للشرب والاستعمال، و25% يفتقرون للسكن اللائق، و20% يفتقرون لأبسط الخدمات الصحية الاعتيادية، و20% من الأطفال لا يصلون لأكثر من الصف الخامس ابتدائي، و20% من الطلبة يعانون من سوء ونقص التغذية.
- وفي المقابل تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة في العالم،كما أن ثروة 200 من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل 41% من سكان العالم

مجتمعين. وتوضح الدراسات أنهم لو ساهموا ب 1% من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الابتدائية لكل الأطفال في العالم النامي.

- وبينما يموت 35 ألف طفل يوميا بسبب الجوع والمرض ويقضي خمس سكان البلدان النامية بقية اليوم وهم يتضورون جوعا، تقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة عما تنفقه تسعة من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب في ستة أيام فقط.
- وفي المقابل توضح الإحصاءات الغربية بالأرقام أن الدول الصناعية تملك 97% من الامتيازات العالمية كافة، وأن الشركات الدولية عابرة القارات تملك 90% من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق، وأن أكثر من 80% من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يذهب إلى 20 دولة غنية (**مريم بنت زيدون، 2003**)[35].
- وحسب معطيات 2002 فإن 40% من المبادلات التجارية عالميا تقوم بها الشركات متعددة الجنسية، وهي تملك 44% من قيمة الإنتاج العالمي، فيما تبلغ حصة أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية 4.6% من مجمل الإنتاج العالمي وحسب معطيات البنك الدولي، فإن حجم الواردات والصادرات للبلدان النامية في انخفاض مستمر، حيث انخفض من 6.7% في 1991-1993 إلى 1.9 كما هو متوقع في العام 2004 .(**أحمد سعد ،2003**)[36]

وعموما فإن الجدول التالي يبين لنا أهم مؤشرات الأغنى والأفقر بين دول العالم حسب المجموعات لعام 1997، يليه جدول يوضح كيفية ازدياد الفقر والغنى بين دول العالم.

جدول رقم : 06 **أهم مؤشرات الأغنى والأفقر بين دول العالم حسب المجموعات لعام 1997**

البيان	مجموعة الدول الأغنى 20% من سكان العالم	مجموعة الدول الوسط 60% من سكان العالم	مجموعة الدول الأفقر 20% من سكان العالم
إجمالي الناتج المحلي العالمي	%86	%13	%1
إجمالي صادرات العالم	%82	%17	%1
الاستثمار المباشر في العالم	%68	%31	%1

المصدر : مصطفى العبد الله الكفري، –العولمة– المفهوم والمصطلح، 2003، www.rezgar.com

جدول رقم:07 مقارنة لتوضيح كيف يزداد الفقر والغنى بين دول العالم

البيان	1960	1994
حصة ال20% الأكثر فقرا من العائدات الاجمالية للعالم	2.3	1.1
الفارق بين20% الأكثر ثراء في العالم وال20% الأكثر فقرا	30الى1	78إلى 1
حصة ال20% الأعلى من الدخل العالمي	%70	%85
حصة الباقي	%30	%15

المصدر : مصطفى العبد الله الكفري، –العولمة– المفهوم والمصطلح، www.rezgar.com 2003

وبذلك يتراءى لنا أن منطق هذه المؤسسات الدولية هو منطق مالي وتقني، لا يهمه الجانب الاجتماعي، والجانب التنموي، لأن الاقتصاد في منظوره هو عبارة عن " مكانيك "، إذا عرفت بعض الاختلالات يجب العمل على معالجتها والرجوع إلى نقطة البداية أي إلى التوازنات الأساسية "توازن الميزان التجاري، توازن ميزان المدفوعات، توازن ميزان الدولة"ولكن ما معنى إعادة التوازنات في دول يعاني الملايين من سكانها من الفقر المطلق؟ وما معنى المحافظة على التوازنات في دول تعاني نسبة كبيرة من سكانها النشيطين من البطالة بمختلف أنواعها؟ (**ضياء مجيد الموسوي، 2003**)[37].

لكن ما تجدر الإشارة إليه أن الصندوق قد أدخل إصلاح جديد هو مكافحة الفقر نتيجة لتفشي هذه الظاهرة وذلك ابتداء من سنة 1999 (cslp).

وبعد أن رأينا علاقة الدول النامية بالمؤسسات المالية الدولية سنرى الآن علاقة هذه المؤسسات هذه المؤسسات بالجزائر.

3.1. الجزائر و المؤسسات المالية الدولية :

بعد قرابة سنة من حصولها على الاستقلال، انضمت الجزائر إلى مؤسسة صندوق النقد الدولي. وكان ذلك بتاريخ 26-09-1963، ولقد كانت حصة الجزائر تقدر بـــ 623.1 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (DTS) لترفع إلى 941.4 مليون وحدة (DTS) وهذا في أوت 1994. ذلك أن الحصص تتم مراجعتها كل خمس سنوات. ولقد قام الصندوق بتسع مراجعات للحصص آخرها كانت في سنة 1990 حيث سمح بزيادة 50% في الحصص الإجمالية، وبذلك أصبح يقدر في حدود 146 مليار وحدة سحب خاصة، جاءت هذه الزيادة بعد قبول عضوية دول جديدة وهكذا بعد التعديل التاسع استفادت الجزائر بزيادة في حصتها،حيث أصبح صوتها يقدر ب 9394 صوت (**الهادي خالدي، 1996**)[38].

أما عن معاملات الجزائر مع الصندوق، فلقد استخدمت الجزائر القسط الاحتياطي بالصندوق في نهاية 1988، وذلك لكون هذه السنة عرفت أحداثا أثرت تأثيرا بالغا في بنية الاقتصاد الجزائري، حيث تفاقمت أزمة المديونية الجزائرية، واستمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايير دولار سنة 1987 (**صالح صالحي، 1999**)[39].

علما أنه لم تكن الديون الخارجية في الستينات تشمل إلا قروض الهيئة الفرنسية للتعاون الصناعي (OCI) وبعض القروض الحكومية لبلدان المعسكر الشرقي، وقرضا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية منحه للجزائر في بداية السبعينات. وباستثناء هذا الأخير كانت التمويلات تجارية بحتة تقدمها البلدان الممونة بالتجهيزات والخدمات المرتبطة بها في إطار المشاريع الصناعية، وقد بلغ مخزون الديون الخارجية 3335 مليون دولار أمريكي في عام 1971، وفي سنة 1974 تم الحصول على أول قرض في السوق الدولية لرؤوس الأموال.

وبعد أن كان مخزون الديون يقل عن 5ملايير دولار في 1974 تجاوز 19 مليار دولار في 1979 (**المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،2000**)[40].

وفي الواقع منذ مطلع الثمانينات كانت القروض المتوفرة – باستثناء قروض الدعم التجارية عبارة عن أموال المؤسسات اليابانية والألمانية المحددة في عمليتي هذين البلدين، وقد نجم عن انهيار أسعار النفط الخام في 1986 انخفاض مداخيل الجزائر الخارجيه بأكثر من 5.6 مليار دولار ، كما تراجعت احتياطات الصرف بأكثر من مليار دولار. ونظرا لتحفظ البنوك الدولية على منح قروض جديدة، كان على الجزائر أن تحشد قروضا تجارية لضمان أي استيراد كان، ذلك حتى لا تستهلك أكثر احتياطاتها من الصرف المتدينة.

وبما أن الجزائر كانت في حاجة إلى استيراد كل من التجهيزات والمواد شبه المصنعة والجاهزة، والسلع ذات الاستهلاك الواسع، لجأت إلى قروض لا تتعدى مدتها 18 شهرا، بالنسبة للسلع الاستهلاكية.

خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1989 تذبذبت مداخيل التصدير داخل نسبة تتراوح بين 8.5 و 10.5 ملايير دولار، بعد أن تجاوزت 15 مليار دولار في 1981 و 14.7 مليار دولار في 1985. وازداد اللجوء إلى القروض الخارجية حتى قارب 7 ملايير دولار، في نهاية الثمانينات، وقد تزامنت المرحلة الجديدة لتراكم الديون مع تسارع وتيرة تسديد أصل الديون.

وبالفعل، فإن القروض قصيرة المدى التي تحصلت عليها الجزائر في 1986 وجب تسديدها في 1988، أما القروض التي تم حشدها في 1987 فقد سددت في 1989. وعليه تراكمت ديون الجزائر، حيث ارتفع مخزون الديون الخارجية بأكثر من 10 ملايير دولار في الفترة الممتدة بين 1985 و 1989 منتقلا من 18.4 إلى 28.6 مليارد دولار، كما ارتفعت فوائد الديون بسرعة أكثر من أصل الدين، وفقدت الجزائر جزءا كبيرا من احتياطاتها بالعملة الصعبة التي لم تعد تتعدى ربع المستوى الذي كانت عليه في 1981 (**المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،2000**)[41].

وعليه استغلت الجزائر أقساط القرض الاحتياطي والمقسمة إلى 4أقساط في نهاية 1988 بحيث يمثل كل قسط 25% من حصة الدولة العضو في الصندوق، ويقبل هذا الأخير تقديم القسط الأول عندما يظهر البلد العضو إرادته في تقديم جهود من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

ولقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار اتفاق التثبيت في ماي 1989،وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون (DTs) والتي استخدمت كليا في 30-05-1990، أما الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني، فقد تم إبرامه بتاريخ 03-06-1991، وما يطبع هذا الاتفاق وكذا اتفاق 1989 أنهما تما في سرية تامة.بحيث وافق الصندوق بموجب اتفاق جوان 1991 على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط متساوية، ولقد سحبت الجزائر ثلاثة أقساط، إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية ، إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها (**الهادي خالدي، 1996**)[42].

كما لجأت الجزائر إلى الصندوق بداية 1994 لإبرام الاتفاق الذي ينبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى الذي يغطي الفترة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس إلى 1995 واتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس إلى 1 أفريل 1998، وبالموازنة مع ذلك عقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي بدءا من اتفاقية سبتمبر 1989 إلى اتفاق جوان 1991 ... فاتفاقيات 1994، وفي نهاية شهر ماي 1996 تم إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.

إن هذه الاتفاقيات مهدت لعقد اتفاقيات إعادة الجدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك منذ 1994 إلى 1998 يصل إلى 3 مليار دولار فضلا عن إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار منها 13 مليار دولار من الديون العامة في 1994 وفي 1995، و3 مليار دولار من

الديون الخاصة في جوان وجويلية 1996 وهي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس 1994 إلى غاية ديسمبر 1997 (**صالح صالحي، 1999**)[43].

وقد أدى تطبيق برامج التعديل الهيكلي إلى تحقيق معدل نمو في حدود 5 %،وانخفاض التضخم إلى مستوى أقل من 1 %، واستقرار نسبي لسعر صرف الدينار بالنسبة للعملات الرئيسية، وانخفاض الدين الخارجي إلى 25 مليار دينار وخدماته نزلت إلى ما دون 25 %، كما ارتفع مستوى الاحتياطات من النقد الأجنبي نظرا لتحسن أسعار المحروقات خاصة بعد سنة 2000 (**محمد راتول، 2001**)[44].

كما بدأت الخوصصة بالمرسوم الرئاسي 95/22، لكن التنفيذ كان في أفريل 1996 بمساندة البنك الدولي، حيث استهدف البرنامج 200 شركة عامة محلية صغيرة تنشط معظمها في قطاع الخدمات، إلا أن عملية حل الشركات وخوصصتها لم تتسارع خطاها إلا في نهاية عام 1996.

وبحلول أفريل 1998 قد تم بالفعل خوصصة أكثر من 800 شركة، كماتم اعتماد برنامج ثان للخوصصة في أواخر 1997 يركز على المؤسسات العامة الكبرى، ويهدف إلى بيع 250 مؤسسة منها على مدى الفترة من 1998-1999 (**بقة الشريف ومحمد بوهزة، 2001**)[45] .وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الحكومة الجزائرية تؤكد أن أكثر من 9 ملايين مواطن جزائري من أصل 30 مليون مجموع عدد السكان يعيشون اليوم تحت خط الفقر، في حين أن المصادر المستقلة ترفع هذا الرقم إلى نصف عدد السكان، وهو رقم مرشح للزيادة في ظل مضي الدولة قدما في برنامج التصحيح الاقتصادي المولد للبطالة التي يزيد معدلها عن 30% من مجمل القوى العاملة في البلاد (**عبد الكريم حمودي، 2000**)[46].

2. استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية :

تمثل الشركات متعددة الجنسيات أحد أهم مؤسسات العولمة، وتتجلى أدوارها في صورة الاستثمار الأجنبي المباشر، عبر تنفيذ مشاريع عملاقة تسيطر وتملك مرافق إنتاجية أو خدمية خارج دولة المقر الرئيسي للشركة.

وقد عاد الاستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى في ظل التوجهات نحو العولمة نظرا لـــ : (**خليفة حمود الزبيدي، 2001**)[47]

- تحرير اقتصاديات الدول بشكل عام واقتصاديات الدول النامية بشكل خاص.
- تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال وأسعار الصرف.

- تخفيف القيود والإجراءات التنظيمية والرقابية وتحرير الأسواق وإزالة العقبات والقيود الرقابية.
- التوجه نحو خصخصة المشروعات وتحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص حيث أدت هذه الخصخصة إلى تدفق 38 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية للفترة 1988-1995.
- التطور المتسارع في وسائل الاتصال والنقل والمعلومات التي أدت إلى تكامل متزايد للأسواق العالمية الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال وهو ما أسهم في عولمتها.
- إعلان إفلاس العديد من الدول وعدم قدرتها على السداد مع بداية الثمانينات وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع مصادر رؤوس الأموال الأخرى، وبالذات الإقراض من المصارف التجارية.

والجدول التالي يوضح مدى التطور السريع في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي رافق التوجهات نحو العولمة.

جدول رقم:08 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995
المبلغ (مليون)	8631	13509	5493	13225	26725	95370

المصدر: منظمة التعاون الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر، 1997، ص 98 نقلا عن : عايدة محمود الزيادي، الاستثمار المباشر في إطار العولمة. الملتقى الدولي العالمي الأول : العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي، سكيكدة، 2001.

إذن لقد عاد الاستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى في ظل التوجيهات نحو العولمة، بعد أن تراجع دوره عقب الحرب العالمية الثانية نظرا لموجة العداء التي شنتها الدولة النامية عليه، والتي راحت تتسابق منذ نهاية الثمانينات على استقطاب هذه الاستثمارات، على اعتبار أنها الرافعة الأساسية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، وزيادة القدرة التنافسية لسلعها ومنتجاتها، والتصدي للمشكلات والاختلالات التي تعاني منها اقتصادياتها بعد أن أصيبت بخيبة أمل من جراء الديون.

وسنحاول من خلال هذا الجزء معرفة الأثر الصافي لهذه الاستثمارات في تنمية الدول النامية.

1.2. الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية :

تمثل الاستثمارات عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، ويؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة.وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات الاقتصادية، بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الإنتاج ودفع عملية التنمية إلى الأمام بصورة متواصلة ومتنامية (**ناجي بن حسين، 2001**) [48].في حين تقسم الاستثمارات الأجنبية إلى استثمار أجنبي مباشر وهو الذي ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق لمشروع الاستثمار من الطرف الأجنبي، وبعبارة أخرى فهو موجودات الشركة الأم في دول مضيفة، وتنقسم إلى استثمار أجنبي محفظي والذي يتم من خلال الاستثمار في أسهم وسندات الشركات خارج الحدود الوطنية فالمستثمر هنا لا يتحكم في الإدارة (**عبد السلام أبو قحف، 2003**)[49].ولأجل تحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية يتعين دراسة آثاره الإيجابية والسلبية.

1.1.2. الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر :

- المساهمة في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدول النامية، والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل بسبب فجوة التمويل المحلية في هذه الدول والتي تتمثل بنقص الادخارات المحلية نتيجة انخفاض الدخول والميل للادخار.
- يساهم في سد فجوة التمويل الخارجية المتمثلة بزيادة الواردات على الصادرات وعجز حصيلة الصادرات عن توفير التمويل اللازم للواردات والإسهام ايجابيا من خلال ذلك في معالجة اختلال الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبالتالي توفير النقد الأجنبي.
- المساهمة في زيادة فرص العمل وتطوير المهارات والقدرات الإدارية.
- زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسعها نتيجة الترابطات الأمامية والخلفية بين مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر والنشاطات المحلية الأخرى.
- من خلال ما سبق يمكن أن تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الإنتاج والدخول وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان وبالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب.
- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم، مما قد يساعد على معالجة العجز الذي تعاني منه الموازين العامة للدول النامية.

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر، قد يساهم في التخفيف من الضغوط التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية، عن طريق إسهامه بتحقيق زيادة في عرض السلع والخدمات التي ستحقق من خلال زيادة الإنتاج الذي تقوم به مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض الأسعار نتيجة ذلك.

2.1.2. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر :

- تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة غالبا نحو المجالات التي تحقق لها أكبر ربح ممكن وبأسرع وقت ممكن، وهذا يرتبط بطبيعتها الخاصة ولهذا فهي تتجه نحو إقامة مشروعات هامشية غير منتجة وفي مجالات خدمية مثل الخدمات المالية والسياحية وغيرها والتي لا توفر خدمة ضرورية لعمل الاقتصاد وتطويره.
- تقوم باستخدام الموارد المحلية وبالذات المنتجات الأولية والمعادن والثروات الطبيعية وتحقق من خلال نشاطها فيها أرباحا وتقوم بتصدير هذه الأرباح وعدم العمل على إعادة استخدامها واستثمارها في تطوير نشاطات إنتاجية محلية.
- تتجه نحو مراحل الإنتاج الأولى في الدول النامية أين تنخفض القيمة المضافة المحققة منها، فتحرم بذلك الدول النامية من إمكانية الحصول على موارد هامة.
- تعتمد في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية أي في إنتاجي مكثف لرأس المال لا يوفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في هذه الدول، ولا يتيح قدر مناسب من إمكانات تدريب وتطوير نوعية العاملين نتيجة استخدامه المحدود لعنصر العمل المحلي واعتماده في الغالب في تلبية حاجته المحدودة لعنصر العمل وبالذات الماهر والفني منه على عنصر العمل الأجنبي.
- تؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدول النامية وبالذات عندما لا توفر هذه المشروعات قدرة على التصدير، وعندما تفوق التحولات المرتبطة بهذه الاستثمارات أي العوائد والأرباح الحجم الأصلي لهذه الاستثمارات.
- تتحكم بمقدرات الدول وخيارات شعوبها وتوجيهها الوجهة التي تتلاءم ومصلحة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوله، مما يزيد من درجة تبعية الاقتصاد النامي إلى الدول المتقدمة.

تسعى الدول النامية جاهدة لاستقطاب كم معتبر من هذه الاستثمارات بالنظر للايجابيات التي توفرها للاقتصاد، إلا أنه لهذه الاستثمارات وجهة نظر في ذلك مبنية على حجم الدوافع والمخاطر.

2.2.الاستثمار الأجنبي المباشر : دوافعه ومخاطره

1.2.2. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر :

من بينها ما يلي :

- السعي نحو تحقيق أرباح أعلى، وبذلك يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر إلى الدول ذات السوق الأوسع والتي حققت مستويات أعلى من التطور بالشكل الذي يمكن أن يساعد هذه المشروعات في الحصول على أرباح أعلى مقارنة بالأرباح التي تتحقق في الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- إيجاد منافذ ومجالات لاستخدام الموارد المالية الفائضة، وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع الدخول والادخارات وانخفاض حاجاتها لإقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة، وانخفاض العائد المتوقع نتيجة المنافسة الحادة بين المشروعات فيها، مما يدفع نحو استخدام هذه الموارد المالية في الدول الأخرى من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التخلص من الضرائب الجمركية والإجراءات التنظيمية التي يتسع استخدامها في العديد من الدول والتي يتم الأخذ بها لحماية إنتاجها وبالذات المشروعات الناشئة.
- توفر عنصر العمل وعناصر الإنتاج الأخرى بأسعار أقل مما هو متاح لهذه المشروعات في الدول التي تتجه منها، وهو الأمر الذي يحقق انخفاض تكاليف إنتاج هذه المشروعات.
- السيطرة على السوق التي تقام فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مقاومة المنافسة بصورة فعالة خاصة في ظل ما يتم توفيره لها من حوافز تشجيعية.
- التمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الجمركية وضرائب الدخل وغيرها من التسهيلات التي تقدم لها من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الدول.
- التخلص من القيود التي تحكم نشاط بعض مشروعات الاستثمار الأجنبي في الدول التي تصدر هذه الاستثمارات الأجنبية وبالذات المشروعات التي تستنفذ موارد طبيعية أكبر أو المشروعات الملوثة للبيئة وغيرها.
- التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والتي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.2.2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر :

يمكن أن يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من العقبات وبالذات في الدول النامية والتي من بينها الآتي :

- احتمال الخسارة أو تحقق ربحية أدنى في الدول التي تتجه إليها الاستثمارات الأجنبية بسبب عوامل تتصل بالبيئة العامة التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ضيق السوق ومحدوديته في معظم الدول النامية والذي لا يتوفر معه الحافز الذي يشجع على إقامة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويحد من توجهها نحو هذه الدول سواء ارتبط بانخفاض حجومها الاقتصادية وانخفاض دخولها وانخفاض الحجوم السكانية فيها.
- عجز اقتصاديات معظم الدول النامية عن توفير القدرات الإدارية والتنظيمية والمهارات والموارد اللازمة لعمل هذه المشروعات وتحقيق الكفاءة في عملها.
- تحديد المجالات التي يعمل بها هذا الاستثمار، وعدم توفير تسهيلات حركية في التصدير والاستيراد والقيود على تحويل الأرباح والدخول وغياب أو ضعف ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر وفرض المشاركة في هذه المشروعات وغير ذلك من السياسات والإجراءات الطاردة للاستثمارات الأجنبية.

وبالنظر لما سبق ذكره، فإن الدول المتقدمة هي المستفيد الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما تؤكده الإحصائيات.

3.2. توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي :

على الرغم من مرور نحو عقد من الزمان على الجهود التي تبذلها الدول النامية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أنها لم تحقق نجاحا يذكر حتى الآن، فما زالت أرقام الاستثمار الأجنبي متواضعة، ويتجلى هذا الفشل في الإحصائيات التي توردها التقارير المختصة ومن بينها البنك والصندوق الدوليين، إذ لم تكن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية تجاوز 3 مليارات دولار خلال السبعينات، ثم ارتفعت إلى 10 مليارات دولار في الثمانينات، وخلال الفترة الواقعة بين 1987 -1992 ارتفعت هذه الاستمارات حتى بلغت 35.3 مليار دولار. فعلى الرغم من شروع الدول النامية في برنامج الإصلاح الاقتصادي إلا أن حجم رؤوس الأموال المتدفقة عليها بهدف الاستثمار ظل صغيرا قياسا بحجم الاستثمارات العالمية, ففي آخر تقرير صادر عن منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (الأونكتاد) أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم عام 1999 فاق الـ 800 مليار دولار، إلا أن حصة الدول النامية لم تتجاوز مبلغ 198 مليار دولار توزعت على

الشكل التالي : 97 مليار دولار في أمريكا اللاتينية، 91 مليارددولار في آسيا، 11 مليارددولار في إفريقيا، وجاءت المغرب في المرتبة الأولى فحصلت على ملياري دولار من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى القارة الإفريقية تليها جنوب إفريقيا التي حصلت على 1.3 مليار دولار (**عبد الكريم حمودي، 2004**)[50].

4.2. واقع الاستثمار في الجزائر :

منذ بضع سنوات كثفت الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، مركزة في ذلك على قطاع المحروقات، وما يتصل به من الصناعات البيتروكيماوية، مع الاهتمام المتزايد بترقية الأنشطة غير النفطية، مثل قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، ولقد عمدت في ذلك على تطوير البيئة الاستثمارية وجعلها على قدر من التنافسية، التي من شأنها أن تحفز الشريك الأجنبي على توطين استثماراته في مختلف قطاعات النشاط المتاحة.وبغرض معرفة حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، خلال فترة التسعينات يجدر بنا تقسيمها إلى القطاع النفطي والقطاع غير النفطي.

يكتسي قطاع المحروقات أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري ،إذ مثل في 1997، 30% من الناتج الداخلي الإجمالي، و95% من قيمة الصادرات، و60% من الإيرادات العمومية، رغم أنه لا يساهم في العمل إلا بحوالي 3% ويوجه منه للسوق الداخلي 20% و80% للتصدير.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون المحروقات لسنه 1986 المعدل والمتمم بقانون 1991، قد سمح لسونطراك بالشروع في مفاوضات مع الشركات الأجنبية لتطوير الاستثمار في قطاع المحروقات، وبذلك توصلت سونطراك إلى إبرام أكثر من 42 عقد شركة مع مؤسسات بترولية رائدة من أهمها:

- عقد خدمة مع (BP) British Pétroleum في ديسمبر 1995، مدته 30 سنة، بقيمة 3 مليار دولار، تقدر مساهمة سوناطراك بنحو 1.015 مليار دولار، كما يدفع الشريك الأجنبي حق دخول بمبلغ 50 مليون دولار.
- عقد شراكة مع Total الفرنسية وRepsol الاسبانية، في سبتمبر1996 يتعلق باستغلال وتقاسم الإنتاج، ويخص حقل غازي بمنطقة "تين فوي تيتكورت " يقدر 874 مليون دولار منها 663 مليون دولار موجهة للتطوير، والباقي موجهة للاستغلال.
- عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة ARCO الأمريكية في 15 أفريل 1996 بهدف رفع معدل استرجاع احتياطي البترول الخام، ويقدر استثمار التطوير والاستغلال بين 910 و1090 مليون دولار، ممولة كلية من قبل الشريك الأجنبي، الذي يدفع إضافة إلى ذلك 225 مليون دولار كحق دخول.

- عقد شراكة من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة Amoco الأمريكية في 29 جـوان 1998، مدته 20 سنة، بهدف تطوير واستغلال أربعة آبار في منطقـة " عـين أمنـاس " بقيمـة 790 مليون دولار، إضافة لحق الدخول الذي تدفعه الشركة الأجنبية لسونطراك بمبلـغ 30 مليون دولار، كما يحتوي البرنامج على حفر ثمانين بئرا وبرنامج لرسكلة وتكـوين عمـال شركة سونطراك بمبلغ يقدر بنحو 200 ألف دولار.(**قويدري محمد، 2003**)[51].

وبخصوص القطاع غير النفطي، فإن الاستثمارات الأجنبية فيـه لا تـزال دون المسـتويات المرجوة بالنظر إلى المقدرات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر.

جدول رقم:09 الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات مع الشركات القابضة

الشركات القابضة	العقود الموقعة في		المشاريع الناضجة	العقود الموقعة إلى نهاية 1998
	1997	1998		
الكيمياء والمواد الصيدلانية	0	160.6	161	9
الصلب	0	9.1	126	2
الصناعات الميكانيكية	0	0	3.086	14
الإلكتروني والتقني الكهربائي	3	0	0	5
الصناعات الزراعية والغذائية	0	40	40	17
الزراعات المختلفة	0	3		
البناء ومواد البناء	0	7	0	2
الإنجاز والأشغال الكبرى	0	23	0	0
صناعات النسيج والجلود	0	0	0	7
مجموع القطاع الصناعي	3	242.7	330.086	56
المناجم	0	1	600	
الخدمات	0	0.2	2	
مجموع القطاع الصناعي	3	243.9	932.086	56

المصدر: Ecotechnic n57، Aout P 13 نقلا عن قويدري محمد، أثر تطوير مناخ الاستثمار على اسـتقطاب رأس المال الأجنبي، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد أفريل 2003.

استنادا إلى الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة أن حوالي 95% من الاستثمارات الناضجة، والتي تصل إلى حوالي مليار دولار أمريكي، مركزة أساسا في ثلاثة قطاعات هي: قطاع الصلب وقطاع الكيمياء والمواد الصيدلانية.

1.4.2. جهود الجزائر في تهيئة وتطور المناخ الاستثماري :

بقصد استقطاب المزيد من الاستمارات الأجنبية في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي قامت الجزائر باتخاذ العديد من الترتيبات :

- **ترقية الإطار التشريعي** : حيث تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 05/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI تمثلت مهامها في :
  - دعم ومساعدة المستثمرين ومنح المزايا المرتبة بالاستثمارات.
  - وضع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي تحت تصرف المستثمرين.
  - إجراء التقويم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا للمستثمرين.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل المرسوم التشريعي السابق الذكر بإصدار أمر رقم 03/01 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله.

إن الجديد في هذا الأمر هو تطور مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات التوسعة، الأمر الذي كان غائبا في السابق. إلى جانب ذلك تميز التشريع الجديد بالمساواة بين المستثمرين المحلين والأجانب، إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص، إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص، وتقدم ANDI كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب. وتعني ANDI بضم كل المؤسسات المكلفة بمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي والسياحي والخدمي، كما تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمار، تشرف على إدارته ANDI وهو يمول الامتيازات الخاصة أو الاستثمارية التي تمنحها الدولة في حالات محددة، كما تم إنشاء مجلس وطني للاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة، يكلف بإعداد إستراتيجية وأوليات الاستثمار. وعلاوة على ما سبق، فقد سمح التشريع الجديد بإمكانية التنازل أو نقل ملكية استثمار ما حصل على امتيازات جمركية أو ضريبية.

✦ **التحفيزات الجبائية:**

وتشمل على تحفيزات ضريبية وجمركية.حيث تشمل التحفيزات الضريبية عدة إعفاءات كالإعفاء من الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية وتحدد نسبة الإعفاء فيها كنسبة إلى رقم الأعمال الناتج عن التصدير بالمقارنة برقم الأعمال، وكذا الإعفاء من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط التجاري، الإعفاء من الضرائب المباشرة فضلا عن إعفاء عمليات البيع والصنع المتعلقة بالبضائع المصدرة من الرسم على القيمة المضافة.أما التحفيزات الجمركية فنوجز أهمها فيما يلي :

القبول المؤقت : وهو نظام جمركي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي للبضائع المستوردة لغرض معين والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة (المدة الضرورية للقيام بالعمليات التي استوردت من أجلها) مع وقف الرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي.

إعادة التموين بالإعفاء : ويقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد، بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد، بضائع مستعملة في تصنيع البضائع المصدرة.

نظام التحسين عند التصدير (التصدير المؤقت) حيث يمنح للمؤسسات إمكانية تصدير بعض منتجاتها مؤقتا بغرض تحويلها أو تصنيعها بالخارج، بهدف الرفع من القيمة التجارية لمنتجاتها عن طريق تحسين نوعيتها.

نظام التصدير المؤقت Le système ATA : حيث يساعد المصدرين على المشاركة في المعارض الدولية وإرسال عينات تجارية لجميع البلدان الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بهذا الشأن.

إلى جانب اعتماد العديد من الإجراءات كتخفيض سعر صرف العملة لزيادة الصادرات، تأمين وضمان الصادرات من طرف الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات (FSPE) والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (SAFEX) في 1996.

✦ **تأهيل القطاع الصناعي :**

لقد عمدت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة إلى تبني برنامج وطني لإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية العمومية، يمتد خلال تسع سنوات 2000-2008 يستهدف عصرنة المؤسسة ومحيطها في آن واحد. ويشمل 650 مؤسسة، إذ يشمل في مرحلته الأولى (2000-2002) : 150 مؤسسة وفي المرحلة الثانية (2003-2005): 200 مؤسسة و في المرحلة الثالثة (2006-2008) : 300 مؤسسة.

إضافة إلى ذلك، فإن التوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2001 قد يساهم في تطوير الهياكل القاعدية للتكنولوجيا (مخابر، مراكز تقنية صناعية)، ترقية الصناعات

الصغيرة والمتوسطة، عصرنة الإدارة. كما أعدت الحكومة برنامج خوصصة ومساهمة تطرحه تباعا بمناقصات أو في الأسواق المالية المحلية والدولية.

والمقرر أن الاستثمارات الضرورية لتحديث وإصلاح المؤسسات العمومية تبلغ نحو 132 مليار دينار جزائري (1.7 مليار دولار) وهو ما يتطلب اللجوء إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتغطية جزء مهم من هذه الاحتياجات من خلال برامج الخوصصة.

✦ **تأهيل قطاع المحروقات :**

بغية زيادة القدرة التنافسية لقطاع النفط في الجزائر، شرعت شركة سوناطراك في تنفيذ مشروع تطوير شامل لأنشطتها، تتطلب استثمارات إجمالية قدرها 19.2 مليار دولار، وذلك عن طريق زيادة عدد اتفاقيات الاستكشاف والتطوير والمشاركة في الإنتاج مع الأطراف الأجنبية، إذ من المتوقع أن تصل إلى 50 عقدا بحلول عام 2005، وبالتالي رفع احتياطي النفط الخام من نحو و 800 ألف برميل في اليوم حاليا إلى 1.5 مليون برميل في اليوم خلال عام 2005.

✦ **تأهيل الجهاز المصرفي والمالي :**

إن تطوير الجهاز المصرفي الجزائري يعد أحد المؤشرات الهامة للمناخ الاستثماري. لهذا أحدثت سياسة الإصلاح خلال السنوات القليلة المنصرمة والتي سمحت بانتشار المصارف الخاصة، وشجعت على حصول تدفق مستمر ومتزايد للمصارف الأجنبية. وفي هذا السياق رخص بنك الجزائر لـ 16 مصرفا خاصا من بينها 6 مصارف أجنبية. في حين أن المصارف الحكومية لا تزال تسيطر على هذا القطاع، إذ تملك 95 % من إجمالي الأصول والودائع وأكثر من 1000 فرع.

لكن الملاحظ أن المصارف الخاصة التي دخلت البلاد أخيرا تؤثر فيه إيجابا، فهي توفر خدمات متميزة. وفي إطار مخطط استراتيجي عملت جل المصارف على تحديث البنية الأساسية والموارد البشرية مثل تحديث آليات العمل، وابتكار منتجات جديدة في السوق الجزائرية.

أما بخصوص قطاع التأمين الجزائري، فيعتبر القانون الصادر مطلع 1995، محطة أساسية في تاريخه ، إذ أنه وضع حدا لاحتكار الدولة لهذا النشاط (**قويدري محمد،2003**)[52].

رغم الجهود الكبيرة المبذولة، فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يزال محدودا بالنظر إلى المقدرات الاقتصادية الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أن اهتمام المستثمر الأجنبي ينصب أساسا على قطاع المحروقات. ولكن ينبغي المواصلة في هذه الجهود لتحقيق الهدف المنشود (التنمية).

3.الدول النامية والمنظمة العالمية للتجارة : الفرص والتحديات :

تعد الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة (الجات) الأساس الذي انطلقت منه لاحقا منظمة التجارة العالمية (OMC)، وبين التوقيع على اتفاقية الجات سنة 1947 وانبثاق منظمة التجارة العالمية سنة 1994 شهد العالم العديد من جولات المباحثات كان آخرها جولة أورجواي، والتي بدأت سنة 1987 وانتهت في 1994 بالتوقيع على اتفاقية التجارة الدولية وكان من بين توصياتها انبثاق منظمة التجارة العالمية التي وقع على إنشائها في مراكش مفوضون عن 97 دولة وتزايد عددهم ليصل إلى 144 دولة في جانفي 2002 (**بسمان فيصل محجوب، 2003**)[53].

إن ميلاد هذه المنظمة بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة، جاء ثمرة للأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينات والمتمثلة في تشابك الاقتصاديات وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة والشركات الكبرى العابرة للقارات، وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه، هذا بالإضافة إلى سعي دول الشمال الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركاتها وفروعها المنتشرة عبر أنحاء العالم، والتي أصبحت تتحكم في جزء كبير ومتزايد من عمليات الإنتاج وتوزيع الدخل العالمي، فهي تهيمن على 87% من واردات العالم و 94% من صادراته (**مصطفى ولد سيدي محمد، 2001**)[54].

تهدف المنظمة إلى رفع مستويات المعيشة وتحقيق التشغيل الكامل بما يكفل تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن توفير الحماية البيئية، وذلك من خلال حرية التجارة الدولية السلعية والخدمية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف النبيل، فهي تقوم على العديد من المبادئ:

مبدأ عدم التمييز : والذي يقصد به أن كل دولة بصفتها عضوا في المنظمة تحصل على المزايا التي يتم الاتفاق عليها بين باقي الأعضاء ثنائيا دون الحاجة لاتفاق جديد، ويتحقق هذا المبدأ بتوفر شرط الدولة الأولى بالرعاية، والذي ينص على منح نفس المعاملة التفضيلية لبقية الدول الأعضاء فيما يتعلق بالرسوم. وشرط المعاملة الوطنية أين تصبح السلع المستوردة وكأنها سلع وطنية تعامل معاملة السلع المنتجة محليا، سواء تعلق الأمر بالرسوم أو الجوانب التنظيمية (**فضل علي مثني، 2000**)[55].

مبدأ الشفافية : الحد من استخدام القيود غير التعريفية، خاصة الحصص كوسيلة للحماية، وذلك لما للأساليب غير التعريفية من آثار تشويهية على التجارة الخارجية وبما يكفل تسهيل التجارة بين الأعضاء، والتنبؤ بالسلوك التجاري بدرجة عالية. (**محمد عمر حماد أبو دوح، 2003**)[56].

مبدأ التخفيض المتتالي للرسوم الجمركية : بما يؤدي إلى توسع نطاق التجارة العالمية.

مبدأ التعهد بتجنب سياسة الإغراق : والذي يعني بيع السلع في الخارج بأثمان أقل عن أسعار السوق الداخلية للدولة المصدرة، وغالبا ما يكون سعر البيع أقل من نفقة إنتاج السلعة لتمتع المنتج باحتكار إنتاجها (**عبد الناصر نزال العبادي، 1999**)[57].

ولا غبار على هذه المبادئ، لكن بالنظر إلى موقع الدول النامية الهش نرى أنه يكتنفها بعض التعسف في حق هذه الدول، إذ أن الاستفادة من تحرير التجارة مرتبط بدرجة التنمية في دولة من الدول ومستوى القدرة التنافسية التي حققتها. وكلما ارتفعت درجة التطور الاقتصادي ومستوى القدرة التنافسية استطاعت الدولة غزو أسواق الآخرين بسهولة ومن ثم، طالبت بفتح أسواقهم، وقلت خشيتها من فتح سوقها أمام الآخرين. ولذلك كانت الدول الصناعية هي المستفيد الأكبر من تحرير التجارة. كما أنه من الثابت أن النجاح في التنمية (أو حتى النمو الاقتصادي) لا يتوقف فقط على تحرير التجارة أو تقييدها، وإنما يمتد إلى أبعد من ذلك... من التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... وفي كل ذلك، ثمة دور مهم للدولة ولسياسات الدعم والحماية (**موله عبد الله، 2001**)[58].إلا أنه، ووعيا من الدول المتقدمة بحالة الدول النامية, فقد منحتها العديد من التسهيلات :

1.3. التسهيلات المقدمة إلى الدول النامية في ظل المنظمة العالمية للتجارة :

لقد استفادت الدول النامية من عدة تسهيلات. ففيما يتعلق بالزراعة، فقد تم الإبقاء على دعم التصدير لمدة 10 سنوات بدلا من 6 سنوات تلتزم بها الدول المتقدمة. هذا وتنفذ التزامها بثلثي النسب التي تلتزم بها الدول المتقدمة، أي 24% لتخفيض قيمة الدعم التصديري، 14% لتخفيض كميات الصادرات المدعمة من السلع الزراعية، 13.3% لتخفيض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي وإعفائها كليا منه إذا لم تتجاوز نسبة الدعم الداخلي 12% من إجمالي قيمة السلع مقابل 5% للدول المتقدمة فضلا عن المساعدات المالية والفنية.

وفيما يخص المنسوجات فقد حصلت الدول النامية على معدل نمو لحصص صادراتها بنسبة 25% اعتبارا من أول عام لتنفيذ الاتفاقية تليها 27% في بداية العام الرابع، بالنسبة للدول صغيرة الحجم في التصدير بحيث تبلغ حصتها 1.2% أو أقل من إجمالي وارداتها وفقا لحصص وارداتها في نهاية عام 1991.هذا وتمنح المنظمة الدول النامية فيما يخص اتفاقية الملكية الفكرية فترة انتقالية مدتها 5 سنوات، في حين تمنح الدول المتقدمة عام فقط، ويضاف لها 5 سنوات أخرى إذا كانت تتعلق بالاختراعات الكيميائية الخاصة بالأغذية والأدوية، فضلا عن حقها بالترخيص الإجباري والمساعدات الفنية والمالية.

وفيما يتعلق باتفاق الخدمات فيسمح لها باتخاذ إجراءات وقائية، كما يقدم لها الدعم المالي والفني. علاوة على التسهيلات الممنوحة لها بشأن الاستثمار وتقديم الدعم والإجراءات الوقائية وإجراءات تسوية المنازعات (**عبد الناصر نزال العبادي، 1999**)[59].

وما تجدر الإشارة إليه أن هذه الامتيازات الممنوحة للدول النامية عموما محدودة القيمة إذا ما قورنت بالفوارق الضخمة في القدرات الاقتصادية بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة، بينما حجم الالتزامات الملقاة على عاتقها يفوق بما لا يقاس حجم الإعفاءات المؤقتة والتخفيضات الجمركية التي حصلت عليها بموجب اتفاقية أورجواي (**عبد الواحد العفوري، 2000**)[60]. وعلى أيةُ حال سنورد فيما يلي الفرص والتحديات التي تطرحها المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية.

2.3.فرص وتحديات انضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة :

1.2.3. الفرص : يمكن إجمالها في الآتي :

- انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية، ذلك أن تخفيض الحواجز الجمركية سيؤدي إلى انتعاش حركة وحجم الإنتاج القومي وبالتالي خروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها منذ بداية التسعينات ذلك أنه كلما زادت معدلات النمو في الدول المتقدمة زاد مستوى الطلب على صادرات الدول النامية.
- زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة نتيجة للإلغاء التدريجي للدعم المقدم من طرف الدول المتقدمة إلى منتجيها الزراعيين المحليين والإلغاء التدريجي للحصص المطبقة على وارداتها من المنتجات والملابس الجاهزة.
- انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية كقطاع الزراعة نتيجة لارتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة بسبب إلغاء الدعم مما يؤدي إلى تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، إذ أنه عادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلي والحصول على حصة من الأسواق الخارجية.

- **2.2.3. التحديات** : تتضمن الآتي :

- الصعوبة الشديدة أمام الدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات مما يؤدي إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.
- صعوبة التصدي لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج من طرف الدول النامية، والتي تتميز بتكلفة أقل وبجودة أفضل، مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، الأمر الذي يساهم في حدوث أو زيادة معدلات البطالة.
- إن اتفاقات " الجات " و OMC لم تكن شاملة لكل جوانب التبادل التجاري الدولي، بدليل أنها لم تشمل النفط والغاز وصناعاتها البتر وكيماويات، والأيدي العاملة.
- ارتفاع تكلفة تنفيذ البرامج التنموية بسبب ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا واستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات خاصة بتمديد فترة البراءة من 17 سنة إلى 20 سنة، ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية المستوردة.
- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية ما بين 1% و8% بعد 10 سنوات من تحريرها وذلك يعود إلى الإلغاء التدريجي للدعم الزراعي والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية كما أن انخفاض التعريفات الجمركية على هذه المنتجات يخفض من أسعارها المحلية وخصوصا في الدول الأوربية، وهذا قد يزيد الطلب على المنتجات الزراعية مما يرفع من أسعارها العالمية. (**مجدي محمود شهاب، 1996**)[61].
- قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو زيادة عجز الموازنة في الدول النامية أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة الضرائب وفرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات، مما يكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج.
- تقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية، إذ يستوجب عليها التشاور مع المنظمة قبل اتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة بالتجارة مثل تحديد أنواع الدعم المسموح به والدعم المحظور، وقوانين حماية الملكية الفكرية....

3.3. الاقتصاد الجزائري أمام التحدي :

تشترك الجزائر مع عدة دول نامية -أعضاء وغير أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة- في وضعها الهش إزاء متطلبات النظام الجديد للتجارة العالمية وما يفرضه من تحديات بخصوص تحقيق مزايا تنافسية لا الاكتفاء بمجرد تحقيق زيادة الصادرات أو الدخل.

وسنحاول فيما يلي تناول الحالة الجزائرية في علاقاتها مع المنظمة العالمية للتجارة, لكن نود الإشارة إلى أن الجزائر تقدمت بطلب الانضمام في جوان 1996 مرفق بمذكرة حول نظام تجارتها الخارجية، والشروع في المشاورات الأولى (المفاوضات المتعددة الأطراف) من خلال الإجابة على وابل الأسئلة الكتابية، وجهتها بعض الدول الأعضاء في المنظمة حول ما جاء في المذكرة المشار إليها. وبذلك نلاحظ تزامن مسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية مع عملية الإصلاحات التي نسقها صندوق النقد الدولي. وهذا أمر يجب أخذه في الحسبان عند الحديث عن المعوقات التي حالت -وتحول لحد الآن- دون حصول الجزائر على تأشيرة الانضمام، فالأعباء الناجمة عن تطبيق برامج الإصلاح المشار إليها، في شقها الثاني (التعديل الهيكلي) لم يتم امتصاصها بعد. وبالتالي لم يتحقق تكييف السياسة الاقتصادية بالمستوى الذي يقتضيه منطق المنظمة العالمية للتجارة.

كما يجب أن نضيف، بأن هذا التعثر له سبب آخر أساسي، وهو موقف الجزائر المحافظ حرصا على مصالح الاقتصاد الوطني.وعموما فإن عملية الانضمام هي في مرحلتها الأخيرة (المفاوضات الثنائية) ولكن ستواجه الجزائر مشكلة تآكل الهامش الزمني الذي تتيحه فترات السماح الممنوحة بمقتضى المنظمة العالمية للتجارة. وعلى كل فإن ما يهمنا هنا هو جس نبض الاقتصاد الجزائري والتعرف على مدى استعداده وتأهيله، لاستغلال الفرص الحقيقية لتحقيق " اندماج ناجح "في النظام الاقتصادي العالمي بصفة عامة، وفي النظام التجاري العالمي بصفة خاصة.

يعتبر الاقتصاد الجزائري مفتوح بدرجة معتبرة، حيث تتجاوز نسبة التجارة الخارجية إلى الإنتاج الداخلي الإجمالي أكثر من 40%. وهذه مفارقة تقلب رأسا على عقب. حدود إشكالية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فالمشكلة في جوهرها ذات بعد داخلي تتمثل في تشوه بنية الاقتصاد الجزائري واعوجاج هياكله الإنتاجية.

وموازاة مع انفتاح الاقتصاد الجزائري، كان لجوء الدولة إلى الحماية بمختلف أشكالها هو الآخر بدرجة معتبرة على امتداد فترة طويلة (1962-1992)، حيث كان معدل الاقتطاع الجمركي الأقصى يتجاوز 100%، لكن ابتداء من أوائل التسعينات، وخاصة مع الإصلاح الجمركي المقرر سنة 1992، تم رفع التقييدات والحواجز غير التعريفية على الواردات، عن آخرها منذ 1995 وتم تخفيض

معدل الاقتطاع الأقصى بنسب معتبرة، حيث انتقل من 120% قبل 1992 إلى 60% في 1992 ثم تم تخفيضه في إطار الاتفاقية المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية والشروع في مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من 60% إلى 45% سنة 1997، ليستقر عند هذا المستوى في السنوات الأخيرة (موله عبد الله، 2001)[62].

كما يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد مديونية، الأمر الذي يؤدي إلى الفقدان التدريجي لحرية القرارات الاقتصادية المتخذة، والجدول التالي يبين تطور مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية :

جدول رقم:10 تطور مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية

السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000
جمالي الديون الخارجية (مليار$)	26.6	25.9	28.9	33.2	30.3	25.1
خدمة المديونية (مليار$)	8.9	9.3	4.5	4.3	5.2	4.5
معدل خدمة الدين (%)	66.4	76.5	47	31	47.5	20
الديون إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)	48	63	70	74	65	47

المصدر : صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، 2002.

إن ما يمكن ملاحظته هو أنه رغم انخفاض معدلات خدمة الدين التي تعود إلى ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول، فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة التسديدية للاقتصاد الوطني.

كما يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي، إذ تمثل المحروقات 30% من الناتج الداخلي الإجمالي، 95% من قيمة الصادرات و 60% من الإيرادات العمومية، وطالما أن المحروقات غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقات السلع بالمنظمة العالمية للتجارة، فهذا يعني أن الجزائر لا تستفيد من أية مزايا بهذا الشأن بحكم ضعف الصادرات خارج المحروقات. ذلك أن البلدان المتقدمة المستهلكة باعتبارها مشتري محتكر تفرض رسوما عالية بدعوة ترشيد الاستهلاك والتحفيز على إيجاد مصادر بديلة، وأصبحت تلك الرسوم والضرائب تشكل عائدا هاما بالنسبة للدول المتقدمة.

في حين تعتبر الجزائر مستوردا صافيا للسلع الغذائية مما سيجعلها تتكبد خسارة سنوية لا تقل عن 300-400 مليون دولار، ومع قرب استكمال ترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ستلتزم الجزائر بمعدلات التخفيض المحددة بالنسبة للدول النامية، مما يؤدي إلى خفض أسعار الواردات وزيادة رفاهية المستهلك، وفي نفس الوقت سيؤدي إلى شدة منافسة الإنتاج المحلي، مما يدفع بالعديد من المشروعات للإفلاس، وبذلك تخفيض حجم العمالة وحجم الدخل القومي مما ينعكس بدوره

على مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية، هذا فضلا عن أن تخفيض الرسوم الجمركية ينجر عنها خسائر تتراوح بين 1مليار إلى 1.5 مليار دولار سنويا، وهذا يؤثر حتما على إيرادات الدولة. إلا أن الحال أصعب في مجال الخدمات التي تمثل 60% إلى 70% من الناتج في الاقتصادات المتقدمة، وأكثر من 50% في الاقتصادات النامية (**صالح صالحي، 2002**)[63] خاصة مع التطور المذهل الذي حققته الدول المتقدمة، وذلك بدخول التجارة الالكترونية بقوة في هذا المجال كما سبق وأوضحنا.

يبدو جليا أن حجم التحديات والمخاطر على الدول النامية أكبر من الفرص التي ستحصل عليها، إذ كرست هذه المنظمة حدة العلاقة اللامتكافئة بين الشمال المصنع والجنوب الفقير، نظرا لأوضاعها الاقتصادية المزرية والتي ازدادت سوءا بتطبيق برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي.

لكن هذه الدول مجبرة على الصمود والمواجهة والمطالبة بتحسين النظام الاقتصادي الدولي لصالحها، وإلا فإنها ستتلاشى في ظل منافسة شرسة مع الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك مقاليد ذلك وعلى رأسها المعلوماتية، فهذه الأخيرة تعتبر تحديا جديدا يضاف على كاهل الدول النامية إذا أرادت حقا النهوض باقتصادياتها.

III. المعلوماتية والدول النامية : التحدي الجديد

وجدت الدول النامية أن تحقيق حلم التنمية، أصبح صعب المنال بإتباع نفس أساليب التنمية التقليدية. فهل بإمكان ثورة الإنترنت المتسارعة أن تحقق هذا الحلم، خاصة وأنه جاء في تقرير أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تحت عنوان " التجارة الالكترونية والتنمية " لعام 2002 أن هناك آفاق كبيرة لتعزيز النمو في البلدان النامية عبر استعمال تكنولوجيا المعلوماتية، إذ سجلت البلدان النامية ارتفاعا في نسبة استعمال الإنترنت سنة 2001 بحوالي 30% (**محمد شريف، 2002**)[64].

كما أن التطور الصناعي الذي أخذ حوالي 150 عاما ليتحقق في بريطانيا، أو 100 عام في أمريكا, قد أمكن الوصول إليه بفترة لا تتجاوز العشر سنوات مع النمور الآسيوية. ومن المتوقع أن تقل الفترة الزمنية مع انتشار تكنولوجيا المعلومات. وتشير إحصائيات البنك الدولي أن الدول النامية ستنمو بنسبة 5%-6% سنويا حتى عام 2020، هذا الأمر سيؤدي إلى زيادة حصة الدول النامية في الإنتاج العالمي من 16% عام 1992 إلى 30% عام 2020، الأمر الذي يدعم أهمية سرعة وتيرة التطور (**مصطفى عبد العظيم، 2002**)[65].

لكن ألا تعتبر هذه نظرة جد تفاؤلية بالنظر لحجم الفجوة الرقمية بين الدول النامية والمتقدمة من جهة، والدول النامية فيما بينها من جهة أخرى. لا نود الآن إعطاء إجابات متسرعة، إذ سنحاول معرفة ذلك بالتغلغل تدريجيا في التحليل.

1. الفجوة الرقمية :

شهدت العقود القليلة الماضية تسارعا في وتيرة التقدم العلمي والتكنولوجي،انعكس بشكل يدعو إلى الدهشة والإعجاب على التقدم المحرز في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والذي بلغ ذروته بظهور الإنترنت في بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث بلغت معدلات انتشار الإنترنت أرقاما غير مسبوقة، وارتفع حجم التجارة الإلكترونية من 45 مليار دولار عام 1998 إلى ما يقدر بـ 7 تريليون دولار عام 2004 (**الأمم المتحدة، 2003**)[66].

لكن هذا الانتشار الواسع للإنترنت يكاد يقتصر على الدول المتقدمة والقليل من الدول النامية، مما يجعل حجم الهوة الرقمية صارخا. ويعتبر معدل استخدام الإنترنت في أي مجتمع المؤشر الأهم على جاهزية المجتمع لتوظيف التقنية لتحقيق أهدافه وتطلعاته. واستخدام هذا المؤشر وتفريعات له للاستدلال على أن طبقة جديدة آخذة في التشكل نتيجة لانتشار الإنترنت سميت بـ " الطبقة الرقمية " كظاهرة تمايز بين من " يملك " ومن " لا يملك ". بمعنى أن الفجوة الرقمية هي الفاصل الرقمي بين من يملكون ناصية إنتاج المعرفة وأولئك المستهلكين لها، أو " هي الفجوة بين الأفراد والأسر والأعمال والمناطق الجغرافية على تفاوت مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية للاستفادة من تقنيات المعلوماتية والاتصال واستخدامهم للإنترنت في أنشطتهم المختلفة " حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD(**إحسان علي بوحليقة، 2004**)[67].

ولقد حذر خبراء دوليون من تزايد هذه الفجوة بين الدول، مما يفرض العديد من التحديات التي أوجدت عوائق ضخمة أمام جهود التنمية. وأنها تشكل خطرا حقيقيا في تهميش الدول التي لم تلحق بالركب بعد لسبب أو لآخر، كما لا يكفي لتحديد عمق الفجوة الرقمية مجرد النظر إلى مدى توافر البنية الأساسية للمعلومات وشبكة الاتصالات بل يضاهيه أهمية النظر إلى نوعية العنصر البشري المتعلم والمؤهل للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وهذا بدوره يرتبط بمستويات الدخل والتعليم والثقافة. وقد أثر ذلك في خلق تفاوت ليس فقط بين مناطق العالم وإنما داخل المجتمع الواحد الذي يشهد تباينا في الوصول إلى استخدام الإنترنت بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة والمجتمعات العمرية وسكان المدن والريف، وهذا تبرز مخاوف الطبقة الرقمية.

1. الفجوة الرقمية عالميا :

رفة وضع البنية الأساسية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي خاصة في الدول النامية نشير إلى قائق التالية :

- ارتفع عدد أجهزة الحاسوب المتصلة بشبكة الإنترنت في العالم من مليون جهاز إلى 30 مليون جهاز خلال الفترة 1992-1998.
- يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن حجم الاتصالات عبر الإنترنت يتضاعف مرة كل ثلاثة أشهر، وأن التجارة الإلكترونية تتضاعف 100% كل سنة.

على شبكة المعلومات الدولية أكثر من 1.5 مليار موقع شبكي تتضاعف بشكل مباشر.

بلغ حجم المبادلات المالية والتجارية الإلكترونية نحو 45 مليار دولار عام 1998 و 2.3 تريليون دولار عام 1999 ويتوقع أن ترتفع إلى 7 تريليون دولار عام 2004 (**الفجوة الرقمية، 2001**)[68] . وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تجني سنويا 45% من مجموع ما يتداول في التجارة الالكترونية على المستوى العالمي، فإن نصيب البلدان النامية لا يتعدى 7% (**محمد شريف، 2002**)[69].

- يقدر حجم الإنفاق على البنية المعلوماتية للفرد في دول OECD بنحو 129دولار، مقارنة مع 28 دولار في أمريكا اللاتينية والكاريبي، 23 دولار في دول أوربا الشرقية وآسيا الوسطى، 14 دولار في آسيا والباسيفيك وأقل من 12 دولار في أفريقيا جنوب الصحراء.
- يقدر عدد الهواتف النقالة لكل 1000 شخص في دول OECD عام 1999 حوالي 332 جهازا مقابل 66 جهازا في أمريكا اللاتينية والكاريبي و 45 جهازا في دول أوربا الشرقية وآسيا الوسطى و31 جهازا في آسيا والباسيفيك و 19 جهازا في أفريقيا جنوب الصحراء. (**الفجوة الرقمية، 2001**)[70].

وبالنظر لما تقدم، إلا أنه لا يتوقع أن يتجاوز انتشار الإنترنت في الدول النامية 4% في لمتوسط مع نهاية 2005 مقابل 72% في المتوسط للدول المتقدمة اقتصاديا حيث تبلغ نسبة مستخدمي لإنترنت البريطانيين 69% والأمريكيين 79%.

وأن هذه النسبة في فلندا أكبر مما هو موجود في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبذلك تقبع الدول النامية في أسفل قائمة تقنية المعلومات والاتصالات رغم الحقيقة التي أدركتها معظم دول لعالم انطلاقا من المقولة الشهيرة " المعلومات قوة ". فحتى الخطوط الهاتفية التي يمكن استخدامها كأرخص وسيلة للارتباط بالإنترنت، فإن الإحصائيات تشير إلى أن عدد الخطوط الهاتفية بحي منهاتن

في ولاية نيويورك الأمريكية يزيد على عدد الخطوط الهاتفية في قارة أفريقيا، وبينما يتوفر 32 خطا هاتفيا لكل 100 شخص في الدول الصناعية تنخفض النسبة لتصل إلى 1.5 خط لكل مئة شخص في الدول النامية (**محمد مجيد العادلي، 2004**)[71]. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن هناك هوة رقمية بين البلدان النامية.

2.1. الفجوة الرقمية بين البلدان النامية :

إن استخدام الإنترنت في البلدان النامية يعرف فوارق صارخة، مما يجعل الهوة الرقمية غير مقتصرة على الشمال- جنوب، بل بين بلدان الجنوب نفسها، إذ تستحوذ منطقة آسيا والمحيط الهادئ على المرتبة الأولى بالنسبة للبلدان النامية باحتكارها لحوالي 46% من مجموع المشتركين في شبكة الإنترنت، ويضاف سنويا إلى هذا العدد زهاء 50 مليون مستخدم جديد.

إذ كانت هذه الدول سباقة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتدفع مجتمعاتها للدخول إلى العصر الرقمي رغبة منها في النفاذ من عنق الزجاجة، ففي الأعوام الثلاثة الماضية تمكنت الهند من خلق 400 ألف فرصة عمل في مجال الاقتصاد الرقمي، ونجحت في اجتذاب 5 مليارات دولار من رؤوس الأموال المخاطرة وزادت الصادرات الهندية (برمجة واتصالات) زيادة كبيرة لتصل إلى 6 مليارات دولار، وهو رقم يوازي عشرة أضعاف صادراتها منذ 5 سنوات، ومن المتوقع أن تواصل الهند نموها الإلكتروني خلال السنوات الخمس المقبلة لتوفر نصف مليون فرصة عمل إضافية، ولتبلغ صادراتها 7 مليارات دولار، نتيجة لهذا النجاح فقد أعربت بعض الشركات العالمية مثل موتورولا وسيمنز عن رغبتها في إنشاء مدن تقنية فيها، والقوة الدافعة وراء هذا النمو هي الحكومة الهندية التي أنشأت 30 مركزا أكاديميا للتعليم التقني بتمويل من عائدات المشروعات التي تمت خصخصتها (**أحمد حسين، 2001**)[72].

وتوجد في الهند حاليا 12 مدينة للإنترنت، وآلاف المعاهد المتخصصة في تخريج مبرمجي الحاسب الآلي، الذين يصل عددهم إلى 100 ألف مبرمج سنويا، ويتوقع زيادتهم إلى 300 ألف سنويا بعد 4 أعوام، وفيها6 مراكز من أكبر 12 مركزا على مستوى العالم لتطوير البرمجيات، كما لها صناعة متطورة لبعض مكونات الحاسبات الآلية (**التقرير الإستراتيجي العربي، 2001**)[73].

وفي باكستان المجاورة سيكون بمقدور آلاف الباكستانيين كسب المهارات الضرورية في عالم الحاسوب بفضل جامعة افتراضية تم إنشاؤها حديثا. وسيوفر المشروع الجديد، الذي تصل كلفته نحو 40 مليون دولار، طريق التعلم عن بعد عبر التلفزيون والإنترنت لتصبح في متناول الجميع في باكستان، ويهدف المشروع إلى خلق جيل جيد من مبرمجي الحاسوب ومهندسيه يستطيعون منافسة

الدول المتطورة تقنيا مثل الولايات المتحدة. وتحرص باكستان على تطوير صناعة تقنية المعلومات، مثلما فعلت الهند من قبل.

وفي عالمنا العربي أعانت الإمارات العربية المتحدة في أكتوبر من عام 1999 عن خطط لإنشاء مدينة لشبكة الإنترنت وبعد أقل من عام كانت المدينة جاهزة لاستضافة شركات تقنية المعلومات والاتصالات المحلية والإقليمية والدولية، وقد اكتسبت مدينة دبي للإنترنت سمعة جيدة بين مناطق المعلومات الحرة العربية بسبب ما تتمتع به من ميزات منها البنية التحتية الجيدة والخبرة وتوفر الجو الملائم للاستثمار والاستقرار والدعم السياسي، أما مصر فقد أنشأت العديد من الشركات المتخصصة في البرمجيات والإلكترونيات والاتصالات بالتعاون مع بعض الشركات العالمية حتى وصل عدد هذه الشركات إلى 300شركة متخصصة في الحواسيب الشخصية، إضافة إلى ما يقارب 20شركة لخدمات الإنترنت. كما أنها أنشأت واديا مصريا سمته وادي الأهرامات للتقنيات ليكون على غرار وادي السليكون الأمريكي. وفي البحرين تم إصدار الهوية الإلكترونية للمواطنين وتطبيق نظام التصويت الإلكتروني بصورة تجريبية عام 2001. أما في الأردن فإن الحكومة هناك تدعم مبادرة طموحة للقطاع الخاص تعتبر خطوة كبيرة نحو إنتاج البرمجيات وتصديرها. وفي سوريا أنشأت وزارة التربية والتعليم العالي عام 2002 الجامعة الافتراضية السورية التي تسمح باستخدام الإنترنت للحصول على الدرجات الأكاديمية من جامعات العالم كافة (**محمد مجيد العادلي، 2004**)[74].

ومع ذلك تشير التقديرات إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية هو 3% (نحو 9 ملايين نسمة) من سكان الدول العربية (300 مليون) حتى نهاية عام 2003، واستخدام اللغة العربية يمثل أقل من 6 بالألف من مواقع الإنترنت، إذ يلاحظ سيطرة اللغة الإنجليزية على الإنترنت من حيث المحتوى (نحو 84 %). (**إحسان علي بوحليقة، 2004**)[75].

إن هذا الوضع يقودنا بالضرورة إلى معرفة المعوقات الأساسية التي تقف أمام دخول الدول النامية إلى مجتمع الاقتصاد الرقمي والجهود المبذولة لتضييق الفجوة الرقمية.

2. أسباب الفجوة الرقمية وجهود تضييقها :

1.2. أسباب الفجوة الرقمية :

تقف العوامل التالية كمعوقات أمام دخول الدول النامية إلى مجتمع الاقتصاد الرقمي :

- افتقار الدول النامية للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الاستفادة من اقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- اهتمام الحكومات بتوفير الاحتياجات الأساسية في الدول والمجتمعات الفقيرة من كهرباء ومياه وصحة وتعليم، خاصة مع انتشار القناعة أن الإنترنت لا تضع الطعام في الأفواه.
- انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها، بل وتبني مواقف سلبية منها أحيانا.
- غياب البنى التحتية التي تتيح الاتصال بالإنترنت من تكنولوجيا لا سلكية وأقمار صناعية وهواتف نقالة، حيث تندرج أهمية شبكة الاتصالات للاقتصاد الرقمي كالرئة للإنسان.
- ارتفاع كلفة استخدام الإنترنت ففي دولة تشاد بلغت كلفة استخدام ساعة الإنترنت 10.5 دولار عام 1999 في وقت يبلغ فيه الدخل السنوي للفرد فيها حوالي 187 دولار.
- تمثل اللغة الإنجليزية 80 % من مواقع الإنترنت مع ضعف الإلمام بها في الدول النامية.
- انعدام الثقة بإجراء المعاملات والسداد عبر الإنترنت وعدم انتشار اعتماد التوقيع الإلكتروني ومصداقية الوثائق التي تبادلها عبر الإنترنت مع ضمان الأمان والسرية.
- غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الإلكترونية في ظل انفتاح الأسواق وانتشار الإنترنت والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

2.2.جهود تضييق الفجوة الرقمية :

هناك من يشكك في وجود الفجوة الرقمية بصورة مستقلة، باعتبار أنها وجه آخر للفجوة الاقتصادية بين المجتمعات الغنية والفقيرة. وبذلك يرى بعضهم صعوبة ردم الفجوة الرقمية قبل القضاء على الفقر. غير أن الحقائق تشير إلى أن أي تقدم يصيب البلدان من الناحية التقنية والرقمية يمكن أن يخلق المزيد من فرص العمل ويحد من انتشار الفقر. فالدراسات الحديثة تشير إلى العلاقة الوثيقة بين فرص العمل ودرجة التأهيل. ففي الولايات المتحدة مثلا كانت نسبة البطالة 9.1 % لدى خريجي الثانوية وسواهم، فيما كانت 2.2 % لدى خريجي الجامعات عام1989.أما في اليابان فقد كانت النسبة لخريجي الثانوية 7 %مقابل 2.3 % لخريجي الجامعات. أما فيما يتعلق بالأجور فإنها تزداد مع ازدياد المؤهلات بمرور السنين، فبينما كانت نسبة الفرق في الأجور بين خريجي الجامعات ومن سواهم حوالي 31 % عام 1980 ارتفعت لتصل إلى 86 % عام 1988 (**محمد مجيد العادلي، 2004**)[76].

لكن الأكيد أن الفرص الواعدة لتقنية المعلومات لن تؤتي أكلها إلا بإزالة الفجوة الرقمية. وقد سجلت العديد من النوايا الطيبة بهذا الشأن، إذ تعهدت الأمم المتحدة بتخصيص 500 مليون دولار، كما التزمت الدول المتقدمة بالقيام بدور ريادي لبناء مجتمع المعلومات وتبلور ذلك في إعلان

أوكيناوا حول مجتمع المعلومات العالمي الذي صدر عن مجموعة الثمانية في 2000 فضلا عن مبادرة مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع شركة سوفت بانك اليابانية بتخصيص صندوق استثماري بقيمة 500 مليون دولار لدعم إنشاء شركات إنترنت في حوالي 100 دولة نامية. وكذلك تقديم الدعم الفني والقانوني لتعزيز قدرات هذه الدول وتسريع إدخال الإنترنت وتطبيقاته. وكذا إعلان 65 شركة برمجيات وإلكترونيات واتصالات ضخمة (منها سيسكو سيستمز وصن ومايكروسوفت وهيولت باكارد وسيمنز وتوشيبا) تشكيل فريق عمل لمحاربة الفجوة الرقمية في إثر اختتام أعمال منتدى دافوس في 2000 وتتابعت الاجتماعات في دافوس 2001، كما أن العديد من هذه الشركات أقام معاهد تعليمية وتدريبية متخصصة في مناطق متعددة في الدول النامية.غير أن مصادر الأمم المتحدة تقدر أن الدول النامية الأكثر فقرا ستحتاج إلى ما يزيد عن 2 مليار دولار بحلول 2004 لتتمكن من اجتياز أو تضييق الفجوة الرقمية (**الفجوة الرقمية، 2001**)[77].

ووعيا بخطورة هذا الأمر (الفجوة الرقمية)، فقد عقدت قمة عالمية لمجتمع المعلومات بجنيف في ديسمبر من سنة 2003 حيث اكتنفها كثيرا من النوايا الطيبة كالتصميم على تمكين الفقراء خصوصا الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية وفي المناطق الحضرية المهمشة من النفاذ إلى المعلومات واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدعم جهودهم للخلاص من براثن الفقر.

حيث كان من أهداف خطة عمل القمة التي يتعين إنجازها بحلول 2015 توصيل القرى بتقنية المعلومات والاتصالات وإنشاء نقاط وصول مجتمعية. ولعل الهدف الأكبر هو توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بهذه التقنية، ويصدق الأمر عينة على المراكز العلمية والبحثية والثقافية والصحية وعلى جميع الإدارات الحكومية. فضلا عن تعديل المناهج الدراسية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات.

ومن الأهداف المهمة التي التفتت إليها خطة العمل التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود لغات العالم في شبكة الإنترنت واستخدامها.

وبذلك تكون المحاور المهمة لخطة العمل هذه هي بناء القدرات البشرية، توفير البنية التحتية لتحقيق الشمول الرقمي في كل مكان وبتكلفة معقولة ومحو الأمية الإلكترونية، وتشجيع البحوث والتطوير. وعلى هذا دعت خطة العمل إلى تطوير السياسات المحلية لضمان إدماج تقنية المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب على جميع المستويات، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية وتدريب المدرسين وإدارة المؤسسات التعليمية وتنظيمها دعما لمفهوم التعليم المستمر على مدى الحياة، تأسيس بيئة قانونية وتنظيمية موثوقا بها تتصف بالشفافية، إضافة إلى ضرورة خضوع مجتمع

المعلومات لقيم معترف بها عالميا، وأن يسعى إلى تعزيز الصالح العام وإلى تجنب إساءة استخدام تقنية المعلومات والاتصالات.

وإذا كان عام 2015 حدا زمنيا تحقق عنده أهداف خطة العمل، فإن ثمة موعد أقرب هو عام 2005 ينبغي عند حلوله أن تكون جميع البلدان قد عملت على صياغة استراتيجيات الكترونية تشمل ما يلزم من بناء القدرات البشرية، وأن تكون المنظمات الدولية والمؤسسات المالية قد طورت استراتيجياتها الخاصة لاستعمال تقنية المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة.

وعليه يستدعي تحقيق هذه الأهداف وجود نوع من التضامن الرقمي، وقد دعت خطة العمل الدول المتقدمة للوفاء بالتزاماتها الدولية التي تعهدت بها لتمويل التنمية، وذلك بتقديم ما نسبته 0.7 % من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وتخصيص ما يراوح بين 0.2 % و 0.15 % من ناتجها المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا. (**محمد العمر، 2004**)[78].

لكن تجدر الإشارة إلى أنه عندما تقدم الرئيس السنغالي عبد الله واد بفكرة إنشاء صندوق التضامن الرقمي لدعم البرامج المعلوماتية في الدول النامية، لم تتردد الدول الغنية في رفض تمويل هذا الصندوق. وبذلك يمكن القول بأن جميع تلك الأهداف السامية التي سبق الإشارة إليها، ستبقى في دائرة الأماني التي لا يرى كثير منها متحققا لاعتبارات كثيرة على رأسها الأوضاع الاقتصادية المزرية للدول النامية، وقلة الصدقة التي تجود بها الدول المتقدمة.

ومع ذلك، فقد دعت خطة العمل البلدان النامية إلى زيادة جهودها لاجتذاب الاستثمارات الكبرى من القطاع الخاص في الداخل والخارج لمشاريع تقنية المعلومات والاتصالات من خلال تهيئة مناخ استثماري مؤات يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ بالظروف السائدة فيه.

فإذا كان هذا حال الدول النامية، فكيف هي الإنترنت في الجزائر ؟

3. المعلوماتية في الجزائر :

سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية للاستفادة من الفرص الواعدة التي جلبتها معها الوسائل الجديدة للاتصال والإعلام وعلى رأسها الإنترنت، فكانت بداية دخولها في 1994، ثم حاولت بعد ذلك مد نطاقها وتوسيعها مواكبة للتطورات الراهنة للتجارة الإلكترونية، فكانت المؤسسات المالية السباقة لذلك.

1.3. بداية الإنترنت في الجزائر :

بادرت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الإنترنت، بارتباطها في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني CERIST، الذي أنشئ في مـــارس 1986 من قبل وزارة التعليم العالمي والبحث العلمي، وكان من مهامه الأساسية، آنذاك، العمل على إقامـــة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية.

كانت الجزائر في 1994 مرتبطة بالإنترنت عن طريق إيطاليا، وتم في نهايـــة 1998 ربطهـــا بواشنطن عن طريق القمر الصناعي، وقد قدر عدد الهيئات المشتركة في الإنترنت سنة 1996 بحوالي 130 هيئة، ليرتفع إلى 800 هيئة في 1999 منها : 100 في القطاع الجامعي، 50 في القطاع الطـــبي، 500 في القطاع الاقتصادي و150 في القطاعات الأخرى.

ويقدر عدد مستعملي الإنترنت في الجزائر ب 180 ألف مستعمل، وهو ما يمثل نسبة أكـــبر بقليل من 1 بالألف من عدد مستعملي الإنترنت في العالم (بختي ابراهيم، **2002**)[79].

وبهدف إتاحة أكثر لخدمة الإنترنت، فقد ظهر مزودون جدد خواص وعموميين إلى جانـــب مركز البحث والإعلام العلمي والتقني بموجب المرسوم التنفيذي رقم 307-2000.

حيث وصل عدد الرخص الممنوحة إلى الخواص عبر القطر الجزائري إلى 65 رخصة حتى نهاية 2001. إلا أن جل الخواص المرخص لهم باستغلال الإنترنت لم ينشطوا بعد لسبب أو لآخر.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة البريد والمواصلات شرعت في إقامة شـــبكة لتقـــديم خـــدمات الإنترنت كموزع للمؤسسات والأفراد بحيث تستهدف شبكتها كل ولايات الوطن، قدرتها تفـــوق 10000 خط ويتوقع أن يكون لها 100000 مشترك. وتتميز هذه الشبكة بضمها لمختلف الخدمات التي يوفرها الويب، بالإضافة إلى الخدمات التي تتطلبها التجارة الإلكترونية وذلـــك علـــى الموقـــع www.djaweb.dz ، لكن التسعيرة مرتفعة جدا مقارنة بموزع آخر.

وقد سار على نفس الخطى مركز البحث والإعلام العلمي والتقني من خلال تقويـــة البنيـــة التحتية، كما حضر نفسه لخوض غمار التجارة الإلكترونية من خلال تنمية البرامج وبنـــاء المواقـــع التجارية، علما أن هذا المركز هو الذي يشرف على إدارة وتيسير النطاق dz.

كما انطلق في بداية 2001 في تشييد شبكة علمية على المستوى الوطني يطلق عليها الشبكة الأكاديمية للبحثARN هدفها ربط جميع الجامعات الجزائرية بحيث يشتمل كل موقع على الأبحاث العلمية والمذكرات وما يتاح لدى المؤسسة الجامعية من دوريات وكتب ومجلات علمية، أي تشكيل

مكتبة افتراضية بهدف تبادل المعلومات بين الجامعات والهيئات والمراكز البحثيـــة بـــالوطن، إضـــافة للاستعانة بهذه الشبكة في تقديم الدروس عن بعد.

2.3.تحديث المؤسسات المالية : بداية بناء التجارة الإلكترونية في الجزائر :

نظرا لأهمية الإنترنت في الأنشطة التجارية الدولية لما توفره من مزايا سبق تفصـــيلها، فقـــد عمدت بعض المؤسسات المالية لتطوير شبكات إلكترونية للدفع مثل بطاقة السحب من الصـــرافات الآلية لمؤسسة البريد والمواصلات، البطاقات البنكية للسحب والدفع (القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط).وعلى الـــرغم من أن هذه البطاقات المتوفرة حاليا في المؤسسات المالية الحكومية تعتبر غير كافيـــة للتعامـــل علـــى المستوى الوطني لكنها فاتحة للانطلاق في التجارة الإلكترونية في بلادنا.

وطالما أن سلاسة العمل ما بين البنوك لا تتحقق فعلا، إلا بإنشاء شبكة لنقل المعطيات على مستوى عال، فقد شرعت الجزائر في إنجاز المرحلة الأخيرة من مشروع شـــبكة مـــا بـــين البنـــوك المتخصصة RIS من أجل إنشاء وسائل دفع جديدة واستعمال النقود الإلكترونية وجعل الاتصال بين البنوك يتم في زمن حقيقي. الأمر الذي يعتبر إعادة هيكلة وتطوير لقطاع البنوك، وقد كلفت بهـــذا المشروع شركتين، الأولى برتغالية، أوكلت لها مهمة دراسة المشروع وتقيم احتياجات القطاع المعني، أما الثانية فهي هولندية مكلفة بمهمة المساعدة التقنية. وستغطي هذه الشبكة كل التـــراب الـــوطني بحوالي 1000 موقع للربط.

كما تقدمت وزارة البريد والمواصلات الجزائرية على نفس المنوال من أجل التحسين، بمناقصة وطنية دولية في أوت 2001 تخص تقديم حلول ومعدات مالية تدعم السحب والدفع محليا وخارجيا وتتشكل من :

- نظام الإدارة والتسيير (معدات وبرامج تخص السحب والإطلاع علـــى الرصـــيد المتبقـــي وإمكانية طلب دفتر الصكوك والقيام بالتحويلات النقدية بين البنوك، ويشمل أيضا استخدام البطاقات المالية والدولية كبطاقة فيزا).
- 200000 بطاقة بنكية مزودة بشريحة cartes à puce .
- 500 محطة دفع آمنة، تنصب في واجهة وكالات البريد ليتمكن الزبون من التسديد عن بعد، عن طريق الإنترنت أو عن طريق الهاتف النقال GSM.

- 500 موزع آلي للأوراق النقدية تنصب في واجهة وكالات البريد، تربط مباشرة مع الشبكة المالية الداخلية (إنترانيت) والبطاقة التي تنتمي لمؤسسات مالية أخرى يسمح لهم بالسحب فقط دون بقية العمليات المالية (بختي إبراهيم، 2002)[80].

إذن، فقد وجدت مبادرات للاستثمار في التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال (NTIC) في الجزائر، كما يوجد مركز تقني متخصص في هذه التكنولوجيات cyberpark هدفه تيسير دخول هذه الأخيرة كوسيلة حديثة للاتصال والتبادل في النشاطات الصناعية والخدمية. لكن بقي استعمال NTIC في التنمية الاقتصادية محدود جدا، ذلك أن قطاع الـ NTICفي الجزائر لا يمثل حاليا إلا 1 % من الناتج الداخلي الخام PIB، حيث نسجل تركيز قوي على قطاع الصناعة، كما أن استراتيجيات التنمية بقيت مركزة على قطاع المحروقات (Chettab Nadia،2004)[81].

علما أن إجمالي الناتج القومي لسنة 2002 قدر ب 167000 مليون دولار بمعدل 5300 دولار للفرد،وأن نسبة الإنفاق على التعليم في الجزائر هي 5.2 % من إجمالي الناتج القومي، وأن نسبة التعليم في الجزائر هي 70% (الجزائر، 2002)[82].

وكخلاصة لما سبق، يمكن القول أن المعلوماتية تشكل تحديا غير مسبوق أمام الدول النامية، مما يتطلب منها الشروع في العمل وبدون أي تأخير، ذلك أن تكلفة الأجهزة الإلكترونية الآن هي نصف تكلفتها منذ خمس سنوات، كما أن دعاوي الانتظار لحين القضاء على الفقر مردود عليها بأن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يمكن تسخيرها لخدمة ومنفعة البسطاء من الناس، وبذلك، فالأمر لا يتطلب سوى بعض الاستثمارات في قطاعات حيوية كالتعليم كي تعود على المجتمع بالخير وهذا يعني ضرورة اللحاق بقطار المعلوماتية السريع قبل فوات الأوان. ذلك أن كل دولة لا تراهن بداية هذا القرن على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلى البحث العلمي وعلى الكفاءات ذات القدرة الإبتكارية والإبداعية العالية هي مجتمعات متخلفة بامتياز، بل إنها تنتج وتعيد إنتاج محددات التخلف والتأخر والابتعاد عن روح العصر.

خلاصة الفصل :

رغبة من الدول النامية في تحقيق أملها المنشود بالتنمية، فقد عمدت إلى اتباع العديد من الإستراتيجيات في ذلك، بحيث ارتبطت بالعولمة المالية نتيجة لأزمة المديونية التي وقعت بها، وإذا كان للعولمة المالية العديد من المزايا مثل زيادة كم ونوع الوساطة المالية، التقليل من الاستدانة، خفض تكلفة التمويل، تعويض قصور المدخرات المحلية، فإن لها من المخاطر التي تفوق ربما حجم هذه الفرص كالتقلبات الفجائية لرأس المال، تعرض البنوك للأزمات، التعرض لهجمات المضاربة، هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج، دخول الأموال القذرة (غسيل الموال)، وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية وكذا المساهمة في إحداث العديد من الأزمات المالية : مثل الأزمة المكسيكية، الأزمة المالية الآسيوية والتي لها انعكاسات عالمية، حيث شهد الاقتصاد العالمي من جرائها 40 % من قيمته كخسائر، بالإضافة إلى تخفيض النمو العالمي إلى 2 % عام 1998، وانخفاض معدل نمو التجارة الدولية إلى 4.1% (**قراءات استراتيجية، 2001**)[83] ، إضافة إلى أزمات أخرى كالأزمة الأرجنتينية ...

وفي ضوء هذه المعطيات العالمية التي يسودها الانفتاح المالي، حاولت الجزائر مجاراة هذه الأحداث من خلال عصرنة النظام البنكي الجزائري وإنشاء سوق دائمة له (البورصة)، لكن النتائج المسجلة من قبل هذه الأخيرة كانت جد قاسية.

وفي محاولة منا لدراسة انعكاسات العولمة الاقتصادية على الدول النامية، تدرجنا في الدراسة بحسب استراتيجيات التنمية التي اتبعتها هذه الدول إذ لجأت في أول الأمر إلى الاستدانة، لأنه كانت لها نظرة عدائية تجاه الاستثمارات الأجنبية تبنتها من الاستعمار.

إلا أن هذه الدول وقعت جراء القروض أسيرة في فخ المؤسسات المالية الدولية، إذ تفاقمت حدة المديونية، فاضطرت إلى إتباع برامج إعادة الجدولة، الشيء الذي كلفها ضريبة غالية على الصعيد الاجتماعي (تفشي الفقر والبطالة)، وهذا ما يصدق على الجزائر في علاقاتها بهذه المؤسسات.

إذا نتيجة لإخفاقات التنمية السابقة، حاولت الدول النامية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتكون البديل في تحقيق التنمية على الرغم من السلبيات التي تكتنف هذه الاستثمارات. ولكن ذهبت جهود هذه الدول أدراج الرياح، إذ استقطبت الدول المتقدمة جل هذه الاستثمارات، و لم تحظ الدول النامية إلا بالشيء اليسير والذي اتجه إلى بلدان محددة وإلى المواد الأولية وبشكل خاص المحروقات بسبب عدم ملائمة المناخ الاستثماري في هذه الدول. ونفس الملاحظة نسجلها على الاقتصاد الجزائري بهذا الخصوص.

ومع ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، وجدت العديد من الدول النامية نفسها مجبرة على الانضمام إليها، لإتباعها برامج التثبيت والتكيف الهيكلي الداعية للتحرير.

وكان الهدف من وراء هذه المنظمة هو الإسراع بعجلة النمو الاقتصادي من خلال جملة من المبادئ التي تقوم عليها. وما تجدر الإشارة إليه، أن المنظمة قد منحت الدول النامية العديد من التسهيلات بسبب أوضاعها الاقتصادية الهشة، لكن بقيت تحديات الانضمام إلى هذه المنظمة تشكل خطرا لا يستهان به على اقتصاديات هذه الدول ومن بينها الجزائر.

لكن رغم كل هذه التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وجدت هذه الدول نفسها أمام تحد جديد (المعلوماتية) الذي يسمح لها بالتقدم السريع إن أسرعت بالتجاوب مع الفرص والتحديات التي يطرحها، وذلك بتخصيص التمويل والزمن المحددين والجهات التنفيذية المحددة وإلا فإن التهميش والتخلف هو الذي سيتكرس داخل اقتصاديات هذه الدول وستظل تشكو من أنيميا معرفية حادة إذا لم تسع إلى استيعاب هذه المعرفة وتوظيفها.

هوامش الفصل الثالث:

1. محفوظ جبار العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 07 ديسمبر 2002، ص.190.
2. رمزي زكي، العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، الكويت، 1999، ص.111.
3. صالح مفتاح العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 02 جوان، 2002 ص.222.
4. مصطفى ولد سيدي محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، 2001 www.aldjazeera.net
5. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي،العولمة المالية وإمكانات التحكم،دار الفكر الجماعي،2003، ص 37. 6. رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص.123-126.
7. نفس المرجع ، ص ص.128-133.
8. محمد علي الشيخ، عمليات غسيل الأموال، التعريف والتاريخ والآثار السالبة، مجلة المصرفي العدد 26، 2000، www.bankofsudan.org.
9. نفس المرجع.
10. رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص.139.
11. صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص.223.
12. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاد البنوك، الدار الجامعية، 2001، ص.276.
13. نهال سرحان وآخرون، التجربة المكسيكية في مواجهة الأزمات المالية ومشاكل سعر الصرف، 2003، www.cip.gov.eg
14. نفس المرجع.
15. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 278-279.
16. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 25.
17. أنور هاقان قوناش، أزمة شرق آسيا: عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، التعاون الفني، مركز أنقرة 2003. www.mafhoum.com
18. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.284.

19. طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعيـــــة، 1999، ص ص.232-233.

20. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص.281-282.

21. أنور هاقان قوناش، مرجع سبق ذكره.

22. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص.286-187.

23. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص.50.

24. عبد الأمير السعد، الأزمات المالية، محاضرة للسنة الأولى ماجستير، جامعة قالمة، 2003.

25. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص ص.177-205.

26. جبار محفوظ، بورصة الجزائر بعد عام من النشاط، جامعة سطيف، ماي، 2001، ص 2.

27. جبار محفوظ، التعامل في بورصة الجزائر، جامعة سطيف، ماي، 2002، ص3.

28. نفس المرجع السابق، ص 4.

29. تسعيرة البورصة 2002، 2003 .

30. الدول النامية في فخ الصندوق، 2002، http//iKwanonline.net

31. منير الحمش، الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي، 2002. www.mafhoum.com

32.رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص.62.

33. محمد آدم، صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية، 2002 www.annaba.org

34. نادر فرجاني، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، 1998، www.almishkat.org

35. مريم بنت زيدون، الفقر بالأرقام، 2003، www.aldjazeera.net

36. أحمد سعد، عولمة الثراء وفقر العولمة، 2003، www.annahaddimocrati.org

37.ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص.35.

38. الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مع إشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة 1996، ص ص.193-194.

39. صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟، دورية دراسات اقتصادية العدد 01، السداسي الأول 1999 دار الخلدونية- الجزائر، ص.123.

40. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة الخامسة عشرة، المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: عائق أمام التنمية الاورو متوسطية، 2001، ص ص.38-40.

41. نفسه، ص ص.41-42.

42. الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.196.

43. صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص.126-127.

44. محمد راتول، العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي بسكيكدة 2001، ص ص.341-342.

45. بقة الشريف، محمد بوهزة، بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة، حالة الجزائر، الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي بسكيكـــــدة 2001، ص 352.

46. عبد الكريم حمودي، ثالوث الخطر على الأبواب .. الاقتصاد الجزائري، 2000 www.islamonline.net

47. خليفة حمود الزبيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي بسكيكدة ، 2001 ص.86.

48. ناجي بن حسين، إنعكاسات العولمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة البلدان العربية، الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجـــــامعي بسكيكدة ،2001 ، ص 293.

49. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ، 2003 ص ص.15-25.

50. عبد الكريم حمودي، الاستثمارات الأجنبية ترفض قرابين العرب، 2004، www.islamonline.net

51. قويدري محمد، أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 23/22 أفريل 2003.

52. نفس المرجع.

53. بسمان فيصل محجوب، رؤية استشرافية لأثر منظمة التجارة العالمية علة المنشآت الصغيرة في الوطن العربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 02، 2003، ص.50.

54. مصطفى ولد سيدي محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، 2001 www.algazeera.net

55. فضل علي مثي، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للدول النامية، مكتبة مدبولي، 2000، ص.19.

56. محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، 2003، ص.21.

57. عبد الناصر نزال العبادي، المنظمة العالمية للتجارة واقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء 1999، ص.37.

58. موله عبد الله، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية، الفرص المتبقية... والتحديات، الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي بسكيكدة ، 2001، ص.212.

59. عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 153-160.

60. عبد الواحد العفوري، العولمة والجات، التحديات والفرص، مكتبة مدبولي 2000، ص.124.

61. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص.190.

62. موله عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 222.

63. صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2002.

65. مصطفى عبد العظيم، في ظل توجه الحكومات نحو الحصول على اقتصاد المعرفة، 2002، www.rezgar.com

66. محمد شريف، الانترنيت في خدمة التنمية، 2002، www.swissinfo.org

66. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003، www.escwa.org.ib/wsis

67. إحسان على بوحليقة، الفجوة الرقمية، 2004، www.etesal.com

68. الفجوة الرقمية، أرقام خيالية وحاجة ملحة لملاحقة تكنولوجيا الاتصالات، 2001 www.alwatan.com

69. محمد شريف، نرجع سبق ذكره.

70. الفجوة الرقمية، مرجع سبق ذكره.

71. محمد مجيد العادلي، هل يبني العلم ما هدمه الفقر؟، 2004 www.etesal.com

72. أحمد حسين، السوق الالكترونية ...حلم الخليج البديل، 2001. www.islamonline.net

73. التقرير الاستراتيجي العربي، الاتجاهات الكبرى في صناعة المعلوماتية، 2001.

www.ahram.org

74. محمد مجيد العادلي، مرجع سبق ذكره.

75. إحسان على بوحليقة، مرجع سبق ذكره.

76. محمد مجيد العادلي، مرجع سبق ذكره.

77. الفجوة الرقمية، مرجع سبق ذكره.

78. محمد العمر، خطة العمل لبناء مجتمع المعلومات، جعجعة جميلة لا طحن فيها، 2004 www.etesal.com

79. بختي إبراهيم، الانترنيت في الجزائر، مجلة الباحث العدد 2002/01 ،جامعة ورقلة ،ص.31.

80. نفسه، ص ص.32-34.

81. Chettab Nadia, les NIIC et les pays du Maghreb : effet de mode ou opportunités de rattrapage économiques , 2004, p 4.

82. مقالة الجزائر، 2002. www.aljazeera.net

83. قراءات إستراتيجية، العالم بين الاختيار وإعادة التكيف، 2001 www.ahram.org.eg

الخاتمـــــة:

توصلت من خلال هذا البحث إلى أن العولمة هي مرحلة متطورة من النظام الرأسمالي تستند في قيامها إلى الثورة المعلوماتية التي ألغت قيود الزمان والمكان والنظرية النيوليبرالية المنطلق النظري لها، وهي بذلك تجسيد لإرادة الأقوى في بسط سلطانه. وقد أصبحت العولمة تمثل واقعا دوليا جديدا ينبغي التعامل معه والاستعداد لمواجهته.

ولقد ارتبط تطور العولمة المالية في العقدين الماضيين بما يسمى بالانفتاح المالي والذي يعد جزءا هاما من مكونات النيوليبرالية وكذا بنهاية عصر بريتن وودز والتحول من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف المعومة. ومع ظهور فوائض مالية ضخمة بالبلدان الصناعية والتي عجزت الأنظمة الوطنية عن استيعابها محليا، راحت تبحث لها عن فرص استثمارية مربحة في ظل عالم تفاقمت فيه علاقات العجز والفائض بين الدول. وبفضل النيوليبرالية، الابتكارات المالية والتقدم التكنولوجي هيمن رأس المال المالي على كثير من الاقتصادات وأرسى مبدأ أسبقية الاستثمار في المضاربات على الاستثمار في قطاعات الإنتاج المادي.

ولقد كانت أزمة الديون للدول النامية سببا في عولمة أسواق هذه الدول عن طريق عملية إعادة الجدولة والالتزام بشروط التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

والواقع أن للعولمة المالية انعكاسات عديدة على الدول النامية، منها ما يمثل فرصا مثل الزيادة في كم ونوع الوساطة المالية، الحد من ظاهرة هروب رأس المال إلى الخارج، التقليل من الاستدانة الخارجية، تعويض قصور المدخرات المحلية وتكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية. ومنها ما يشكل تهديدا وخطرا كبيرين كالمخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال، مخاطر تعرض البنوك للأزمات، مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة، مخاطر هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج ومخاطر غسيل الأموال، إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية.

ولكن طبيعة ثمار هذه العولمة تتوقف على مدى نجاح البلد في تحقيق الاستقرار الكلي، مدى عمق إجراءات التحرير المالي وطبيعة رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إليها، لذا على كل دولة أن تتحرك على طريق العولمة المالية بالقدر الذي تمليه ظروفها الخاصة والمشكلات التي تواجهها والأهداف التي تتطلع إليها للتمكن من تعظيم منافعها وتجنب مخاطرها.

أما العولمة الاقتصادية فتحدد في العولمة المالية وعولمة الإنتاج التي تكون بصيغة عولمة التجارة والقيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. وترتكز العولمة الاقتصادية في قيامها على المؤسسات الاقتصادية الدولية، الشركات متعددة الجنسيات والثـــورة المعلوماتيـــة. ولقد كان لكل منـــها انعكاســـات على الـــــدول الناميـــــة.

فبحكم افتقار الدول النامية إلى الموارد المالية اللازمة لجأت إلى الاستدانة، وبعجزها عن سداد قيمة تلك الديون اضطرت إلى إتباع برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، الشيء الذي أدى بها إلى تحمل آثار اجتماعية وخيمة كتفشي الفقر وازدياد البطالة دون التمكن من الخروج من أزمة الديون.

وفي ظل هذا المناخ الاقتصادي الذي تسوده حالة اللاستقرار، رفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيادة من الشركات متعددة الجنسيات قرابين هذه الدول مفضلة بذلك عدم المغامرة.

وبميلاد المنظمة العالمية للتجارة، لاحت في الأفق آمال وفرص للدول النامية كإمكانية نفاذ صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة، زيادة كفاءتها الإنتاجية بفعل الظروف التنافسية، إمكانية إنتعاش قطاع الزراعة. ولكنها كانت مصحوبة بتحديات أكبر بكثير كصعوبة التصدي لمنافسة المنتجات المستوردة وما يترتب عنها من إضرار بالصناعات الوطنية وزيادة معدلات البطالة، ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، زيادة عجز الموازنة، تقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق مع ظروفها وأهدافها.

ومع انتشار الثورة المعلوماتية التي أحدثت هزة كبيرة في الاقتصاد نظرا لتعاظم القيمة المضافة المتحققة منها من جهة وتعدد المجالات التي أسهمت ويمكن أن تسهم بها المعلوماتية في التنمية من جهة أخرى، صار ينظر إليها كبديل تنموي لهذه الدول. لكن التبعية الاقتصادية تجر خلفها التبعية التكنولوجية والمعلوماتية، وهو ما تجسد في الهوة الرقمية الساحقة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

إذ لا تزال هذه الدول في موقع الملتقى السلبي، لا المنتج لثمار وإنجازات الثورة العلمية التكنولوجية في كل مراحلها، ولا تزال على مسافة سنوات ضوئية عن ثورة الاتصالات والمعلوماتية.إن الدول النامية لا تزال في بدايات الدخول لحقبة"المرحلة الصناعية"، في حين أن الدول المتقدمة أصبحت في وسط ما يسمى "مرحلة ما بعد الصناعة" وهو ما يضاعف الهوة ويزيدها عمقا واتساعا. ولا أحد ينكر الجهود التي بذلت وتبذل في سبيل ردم هذه الفجوة التي تعيق المسار التنموي للدول النامية. ولكنها لم تكن بالقدر الكافي.

إن الدول النامية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتحسين شروط النظام الاقتصادي العالمي المكون من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة بشكل يتماشى وواقع الدول النامية وذلك بتعديل شروط برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وإعطاء دور أكبر للدولة خاصة في مجال النفقات التحويلية، زيادة التسهيلات المقدمة لها في ظل المنظمة العالمية للتجارة فضلا عن تعزيز التعاون بين الجنوب والشمال في مجال النقد العالمي وذلك بإلغاء ديونها وزيادة قيمة المعونات المقدمة إليها لتتمكن من النهوض من جديد بالقطاعات التقليدية وفي ذات الوقت مواكبة ما يجري من تطورات وذلك برسم سياسة معلوماتية مرنة ومحكمة. وهذا يعني تبني ثقافة التغيير والتأقلم وضرورة خلق عوامل التحدي الدائم انطلاقا من أن الإنسان هو صانع التاريخ والقادر على الابتكار والتغيير في حاضره ومستقبله، بل إن القاعدة الأساسية في التنمية الاقتصادية محورها الإنسان الذي يمثل ليس فقط الأداة الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية وإنما أيضا يمثل الغاية المطلوبة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا للتغير الدائم في المعلومات والتقنيات فقد أصبح التعليم والتدريب المستمر جزءا مهما من برامج التعليم والتنمية حتى يستطيع العاملون والفنيون مواصلة قدرتهم على العمل. لذا ينبغي على الدول النامية إجراء مراجعة شاملة للمهارات والاحتياجات، وإعادة تنظيم ميزانيات التعليم لتواجه الاحتياجات المتجددة والمتغيرة أو لاستخدام تقنيات الانترنيت والأقمار الصناعية والراديو والتلفزيون في التعليم والتدريب.

وبعبارة أخرى نحن أمام تشكل مجتمعي جديد، مفتاحه التنمية المعلوماتية والتي تمثل الخيار الحيوي الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، محكُها الرئيس القدرات الإنسانية ووقودها الأساسي المعلومات والمعرفة.

إن الجزائر رغم كونها دولة نامية لكن لها ما يؤهلها لخوض هذا السباق والفوز فيه، خاصة وأنها تصنف ضمن الدول النشطون تقنيا وما عليها سوى بمواصلة وتكثيف الجهود المبذولة، فالإصلاح المنشود لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها فما خربته الأيام لا يمكن إصلاحه بأيام بل إن ذلك يحتاج إلى سنين، والمهم أن تبدأ مسيرة الإصلاح.

قاموس المصطلحات:

إدارة الدين العام: هي الإعداد لدفع الفوائد المستحقة والإعداد لاستهلاك السندات التي يحل موعد استهلاكها.

الاستقرار المالي: يعني الاستقرار في إدارة المؤسسات المالية الرئيسية ومن أهمها لأسواق المالية، أي امتلاك رأس المال الكافي لامتصاص الخسائر العادية وغير العادية أحيانا.

الأسهم: تمثل مقدار الاشتراك في رأس مال شركة المساهمة، والسهم عبارة عن أوراق مرقمة ليس لها تاريخ استحقاق تحمل قيمة اسمية، وقد يكون اسميا أو لحامله.

الأسواق المالية الناشئة: إن مصطلح الأسواق الناشئة ليس المقصود به حداثة نشأة السوق إنما يمكن أن نجد من الأسواق ما تأسس منذ زمن طويل وتندرج تحت هذا الإطار كبورصة الهند التي تأسست عام 1875 وبورصة القاهرة التي تأسست عام 1904 غير أن التسمية تطلق على مجمل أسواق الأوراق المالية التي سجلت نشاطا ملحوظا في العشريتين الأخيرتين.

إعادة جدولة الديون الخارجية: تحقق للدائن والمدين فوائد اقتصادية، فهي تضمن للدائن الحصول على أمواله يوما ما،وفي الوقت نفسه تعطي للمدين فترة تأجيل تتيح له إعادة ترتيب أوضاعه الاقتصادية والتجارية، لكن رغم ذلك فإن هذه العملية لا تخلو من شروط قاسية تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول المدينة.

إعادة الهيكلة الرأسمالية: تعني إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية اتجاه سيادة توجهات نظام السوق الحر في النشاط الاقتصادي محليا وعلى الصعيد الدولي، بمعنى تنصيب رأس المال الخاص على أنه الفاعل الرئيسي وإعلاء الربح كحافز أساسي في إحداث النمو الاقتصادي.

اقتصاد السوق: يعرف بأنه الاقتصاد الوطني الذي توزع فيه موارد المجتمع بين قطاعات النشاط الاقتصادي وفروعها المختلفة وفقا لقواعد السوق الحرة، بحيث يترك لقوى العرض والطلب أن تلعب دورها بحرية تامة دون تدخل من جانب الحكومة ودون أي قرارات تنظيمية.

اقتصاد المعرفة: يعد Anow (1992) أول من أطلق المصطلح، وهو عبارة عن فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، حيث تشكل المعرفة جزءا أساسيا من ثورة المجتمع.

الأوراق المالية: هي مصدر من مصادر التمويل طويل الأجل بالنسبة للمؤسسة تلجأ إليها لتمويل استثماراتها أو لتغطية العجز أو للتخفيض من حدة التضخم، وتعرف بأنها قيم منقولة تصدر من قبل

أشخاص معنويين سواء عموميين أو خواص، ينتج عنها دين على عاتق الهيئة المصدرة (سندات)أو مشاركة في الملكية من قبل المستثمرين (أسهم) وهناك نوع ثالث يقع بينهما.

البنك الدولي: انبثق عن مؤتمر بريتن وودز، كان هدفه الأصلي هو إعادة تعمير أوروبا ثم تحول إلى معاونة الدول النامية على تحقيق معدلات معقولة من النمو ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر، فضلا عن تدعيم نشاط الاستثمار الخاص.

البنوك: وهي مؤسسات مالية تقوم بجمع الأموال من الأعوان الاقتصاديين الذين يتوفرون على سيولة فائضة وإعادة إقراضها إلى أعوان اقتصاديين آخرين في حاجة إلى تمويل بسعر فائدة أعلى.

البورصة: هي مكان التقاء العرض والطلب على الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية.

التجارة الاليكترونية: هي عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الانترنت.

التحرير المالي: يعني إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية وإعطاء السوق مطلق الفعالية في عمليات ضمان وتوزيع الموارد المالية، تحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام، وعدم فرض أية قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية.

التدويل: البروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي وهو الدور الذي قادته الشركات متعددة الجنسيات.

التعويم: الصرف المعوم هو الذي يتغير طبقا لظروف الطلب والعرض حتى يصل إلى التوازن.

التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال: تشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية، وسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات وتتميز بالتفاعلية، اللاجماهرية، اللاتزامنية، قابلية التحرك والتحول والتوصيل، الشيوع والكونية .

التنمية الاقتصادية: هي العملية التي من خلالها تتحدد زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة وإضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

التنمية البشرية: اكتسب مفهوم التنمية البشرية ذيوعا منذ عام 1990 بتبني برنامج الأمم المتحدة للإنماء للمصطلح، حيث يقوم هذا المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وان التنمية

البشرية هي عمليات توسيع استحقاقات البشر و المتمثلة في العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.

التنمية المستدامة: هي التي تؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها والسبيل إلى ذلك إنما هو الاستخدام الحكيم للموارد المالية والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب مع أخذ حق الأجيال المقبلة في الحسبان والعمل على تنمية الموارد المالية.

الخوصصة: نقل معظم ملكية المؤسسات التابعة للدولة للقطاع الخاص وذلك ببيعها أو بيع أصولها إثر تصفيتها.

السندات: هي ورقة تمثل دينا طويل الأجل على الشركة المصدرة أو أية هيئة أخرى، وهي جزء من الدين الكلي، تستعملها الشركات أو الحكومة عندما لا تكفي الأموال الخاصة.

سوق الاورو دولار: ظهرت هذه السوق نتيجة لزيادة حجم التجارة الخارجية لأوروبا مع الو.م.أ ومع اعتراف النظام الدولي بدور الدولار كعملة دولية وقع العالم في مصيدة تريفن والتي تفسر أنه من أجل تلبية الطلب المتزايد على السيولة المتمثلة في الدولار يؤدي إلى عجز مستمر في ميزان مدفوعات الو.م أ ،نتيجة لذلك تراكمت الدولارات خارج الو.م.أ منذ الخمسينات في المصارف الأوروبية لا سيما في لندن ، وفي عام 1957 بدأت البنوك بالتعامل بانتظام مع الودائع الدولارية، وأصبح هذا السوق يقوم بوظيفة اقراض الشركات الأمريكية داخل أوروبا، يتسم هذا السوق بالحرية الشاملة وعدم خضوعه لأية رقابة داخلية.

سوق رؤوس الأموال: هي تلك السوق التي يتم فيها التعامل على مساهمات وقروض طويلة الأجل.

السوق النقدية: هي السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الأجل من خلال السماسرة والبنوك التجارية، وكذا من خلال الجهات الحكومية.

السياسة المالية: وهي المتعلقة بالأمور المالية للدولة والهادفة إلى تحقيق التوازن في الموازنة العامة وزيادة الإنتاج ومنع حدوث التضخم والكساد ومن أدواتها الإنفاق الحكومي والضرائب

السياسة النقدية: هي السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في حجم القدرة الشرائية بالتحكم في أسعار الفائدة.

الشراكة: هي إحدى الوسائل العلمية لتعزيز المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول أو الأطراف المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة لدى هذه الأطراف. كما أنها إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي.

الشركة متعددة الجنسيات: هي المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر، أو هي منشأة أعمال دولية ذات مراكز إنتاجية تتوطن في أكثر من دولة واحدة، بحيث تكون عمليات الفرع محكومة بالكامل وموجهة عن طريق الشركة الأم.

صندوق النقد الدولي: برز للوجود بصفة رسمية في 27 ديسمبر 1945 بعد توقيع 29 دولة على ميثاقه في مؤتمر بريتن وودز، يختص بتقديم القروض إلى الدول الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها حيث تلتزم كل دولة عضو بسعر صرف محدد لعملياتها ولاتسمح بتقلبه إلا في حدود +/-1% وأن تأخذ إذن من الصندوق قبل خفض أو رفع قيمة عملتها، كما يجب أن يكون لها حصة في أموال الصندوق تتكون من 25% ذهب و 75% من عملة الدولة نفسها وبذلك فإن الصندوق يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول.

ضريبة توبين: اقتراحها جيمس توبين منذ مدة طويلة، وهي فرض ضريبة يسيرة على العمليات الخاصة بسوق العملات والتي تتجاوز قيمتها الـ500بليون دولار ليعاد توزيعها على الدول الفقيرة، لكنها واجهت العديد من العراقيل أهمها وجود المناطق الحرة.

العولمة الاقتصادية: تتحدد في نوعين رئيسين من العولمة هما العولمة المالية والعولمة الإنتاجية التي تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتتبلور هذه الأخيرة في عولمة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

العولمة المالية: تشير إلى ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول والذي برز أكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين 1979و1982 ثم في باقي الدول الصناعية الأخرى.

قطاع المعلومات: هو القطاع الذي يشمل كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد وقد تم تصنيفه منذ الستينات من القرن الماضي، بمعنى يشمل كل المؤسسات التي تنتج الملكية الفكرية وتلك التي تقدم التسهيلات لتسليم المعلومات للمستهلكين، وتلك التي تنتج الأجهزة والبرامج التي تمكننا من معالجة المعلومات.

مجتمع المعلومات: هو المجتمع الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة إستراتيجية وكخدمة، وكمصدر للدخل القومي وكمجال للقوى العاملة.

محفظة الأوراق المالية: هي أهم صور الاستثمار المالي باعتباره توظيف مالي في أصل من الأصول المالية بهدف تحقيق عائد أكبر.

المراجحة: هي عملية مزدوجة يقوم بها المستثمر بغرض تحقيق الأرباح، إذ يقوم بعملية شراء وبيع في آن واحد لنفس الورقة المالية من سوقين مختلفين والاستفادة من الفرق في السعرين، حيث يشتري من البورصة التي يكون فيها سعر الورقة منخفضا ويبيع في بورصة أخرى بسعر مرتفع.

المضاربة: هي عملية شراء أو بيع أوراق مالية بنية إعادة البيع أو إعادة الشراء في وقت لاحق عندما يكون الفارق في السعر أكثر تحفيزا، حيث تبنى سلوكات المضارب أساسا على التوقعات حول تقلب الأسعار مع تحمل خطر مقابل ذلك.

المعلوماتية: هي إنتاج لقيم مضافة عن طريق حوسبة البيانات فهي ذلك الإطار الذي يجعل تكنولوجيا المعلومات إحدى الدعائم الأساسية في مختلف مجالات العمل الإنساني إذ تشكل منظومة متكاملة تحكمها 3 أبعاد رئيسية هي العتاد البرمجيات ، الموارد المعرفية ويعتبر الإنسان مصدرها، هو صانع المعرفة من حيث صيرورتها وتشكلها وأساليب استخدامها .

الناتج المحلي الإجمالي: هو مجموع السلع والخدمات المنتجة داخل الحدود الوطنية بغض النظر عن مالكي وسائل الإنتاج.

نادي باريس: هو مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تسعى لإيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها، وهذا يعني من الناحية العملية ضرورة أن يكون للدولة المدينة برنامج مع صندوق النقد الدولي مدعوم باتفاق مشروط يختص بالنظر في الديون الرسمية والمضمونة رسميا ولا يظهر في الديون، قصيرة الأجل (أقل من سنة واحدة). وقد عقد أول اجتماع مع دولة مدينة عام 1952 عندما وافقت الأرجنتين على الاجتماع بدائنيها العموميين في باريس.و بما أن النادي عبارة عن مجموعة غير رسمية فليس هناك تاريخ تأسيس، ويبلغ عدد أعضائه 19 عضوا دائما هم: النمسا، استراليا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فلندا، فرنسا، ألمانيا، سويسرا، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، روسيا الاتحادية، اسبانيا، السويد، بريطانيا، الو.م.أ .أما الدول المدينة فعددها 77 دولة.

نادي لندن: عبارة عن اجتماعات للبنوك التجارية والتي بدأت منذ بداية الثمانينات في إطار مجموعات تختلف تشكيلتها ورئاستها حسب الدول المعنية للنظر في التسهيلات التي يمكن منحها للدول المدينة للتخفيف عليها من عبء الديون، حيث تتم العملية بمراقبة معززة يقوم بها الصندوق.

النمو الاقتصادي:يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي فيما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

قائمة المراجع

1. الكتب:

1.1. الكتب باللغة العربية:

1. أحمد بدر وآخرون، السياسة المعلوماتية وإستراتيجية التنمية، دار غريب، القاهرة، 2001.
2. السيد يسين، المعلوماتية وحضارة العولمة، رؤية نقدية عربية، 2001.
3. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
4. الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مع إشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، 1996.
5. جون هدسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، 1987.
6. رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1999.
7. رمزي زكي، العولمة المالية، الاقتصاد السياسي رأس المال المالي الدولي، الكويت، 1999.
8. رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993.
9. صلاح الدين حسن السيسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
10. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
11. ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
12. طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، 1999.
13. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، 2003.
14. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، دار الفكر الجماعي،الاسكندرية 2003.
15. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003.
16. عبد السلام أبو قحف، الإدارة المالية، مكتبة الاشعاع، 2002، .

17. عبد الكريم بكار، العولمة، طبيعتها وسائلها تحدياتها التعامل معها، دار الإعلام، 2000.
18. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001.
19. عبد الناصر نزال العبادي، المنظمة العالمية للتجارة واقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء، 2003.
20. عبد الواحد العفوري، العولمة والجات، التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، 2000.
21. فضل علي مثني، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للدول النامية، مكتبة مدبولي، 2000.
22. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
23. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
24. محمد الفرجاني حصن، أفريقيا وتحديات العولمة، المكتبة الجامعية، الطبعة الثانية، 2003.
25. محمد عبد العزيز عجمية،عبد الرحمن يسري أحمد،التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، 1999.
26. محمد عمر حماد أبو دوح ، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، 2003.
27. محمد مراياتي، المعلوماتية ودورها في تحقيق التعاون الاقتصادي العربي، كتاب التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل، احمد يوسف وآخرون، 2001.
28. محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع، 2003.
29. ممدوح محمود منصور، العولمة، دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، در الجامعة الجديدة، 2003.
30. يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة، أفريقيا الشرق، 1999.

2.1. الكتب باللغة الأجنبية:

1. François chesnais, mondialisation financières, genèse, coût et enjeux, SAGIM, France, 1996.
2. Guy Hervier, le commerce électronique, France, 2001.

2. المجلات، الملتقيات، المحاضرات، المنشورات الرسمية، الدراسات:

2.1. المجلات، الملتقيات، المحاضرات، المنشورات الرسمية، الدراسات باللغة العربية:

1. جبار محفوظ، بورصة الجزائر بعد عام من النشاط، جامعة فرحات عباس، سطيف، ماي، 2001.
2. جبار محفوظ، تقنيات التعامل في بورصة الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف، ماي 2002.
3. عبد الأمير السعد، الأزمات المالية، محاضرة للسنة الأولى ماجستير، جامعة قالمـــة، 2003.
4. مجلة الباحث. جامعة ورقلة، العدد01،2002.
5. مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر، 2002.
6. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة.، العدد 07، ديسمبر، 2002.
7. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 02، 2003.
8. مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد02، جوان، 2002.
9. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة الخامسة عشر، المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: عائق أمام التنمية الاورو متوسطية، 2000.
10. الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي ببسكرة، 2001.
11. الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، أفريل 2003.
12. تسعيرة البورصة، 2002، 2003.

2.2. المجلات، الملتقيات، المحاضرات، المنشورات الرسمية، الدراسات باللغة الأجنبية:

1. Chettab Nadia, la mondialisation économique, le nouvel instrument de l'hégémonie euro-americaine- le cas d'Algérie, thèse de Doctorat d'état, avril, 2002.
2. Chettab Nadia, de l'information à a connaissance, 2004.
3. Chettab Nadia, les NTIC et les pays du Maghreb : effet de mode ou opprtunités de rattrapage économiques ?,2004.
4. Sandrine paillard et autres, économie de connaissance, document de synthèse des travaux du séminaire d'experts, septembre , 2001.

5. Revue économie et management, Univercité Abou-Bekr Belkaid, Telemcen, n° 03, Mars 2004.

6.Revue Finance et développement, juin 2001.

7. BADR info, n°03, 1999.

3. مواقع الانترنيت:

1. أحمد سعد، عولمة الثراء وفقر العولمة، 2003. www.annahjaddimocrati.org

2. أنور هاقان قوناش، أزمة شرق آسيا: عبر البلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، التعاون الفني، مركز أنقرة، 2003. www.mafhoum.com

3. منير الحمش، تصحيح مسار التنمية في عالم متغير، 2002 www.albaalh.com

4. أبو العباس محمد، قمة مجتمع المعلومات، الأحلام مازالت ممكنة، 2004 www.etesl.com

5. إحسان علي بوحليقة، الفجوة الرقمية، 2004، www.etesal.com

6. أحمد حسين، السوق الالكترونية حلم الخليج البديل، 2001 www.islamonline.net

7. بسام نور، أساسيات التجارة الالكترونية، 2002، www.C4arab.com

8. بسام نور، تصنيف التجارة الالكترونية، 2002، www.C4arab.com

9. بسام نور، فوائد وقيود التجارة الالكترونية، 2002، www.C4arab.com

10. جوزف عبد الله، عولمة ماذا؟ كيف؟ لمن؟، 2004، www.urfig.org

11. حسانة محي الدين، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات، 2002 www.arabcin.net

12. حسين النديم، ماليا النظام العالمي يلفظ أنفاسه، 2001 www.islamonline.net

13. خالد الطويل، الربح والخسارة، 2001، writers.alriyadh.com.sa

14. ريم الزامل: إدارة المعرفة، 2002 ، www.rezgar.com

15. زكريا عبد الجواد، نحو مشاركة المجتمع المدني في عالم نظيف تعولم الفساد حتى صار وحشا، 2002. www.albayan.co.ae

16. سعد بن مرزوق العتيبي، إدارة المعرفة، 2001، www.mafhoum.com

17. طلال أبو غزالة، التجارة الالكترونية، المستقبل القادم للثورة المعلوماتية، www.alwatan.com

18. عبد الحافظ الصاوي، العولمة الاقتصادية، أبدية أم ظرفية، 2002، www.islamonline.net

19. عبد الكريم حمـــــــودي، ثالوث الخطر علـــى الأبواب ... الاقتصاد الجزائـــــــري، 2000، www.islamonline.net

20. عبد الكريم حمودي، الاستثمارات الأجنبية ترفض قرابين العرب، 2004، www.islamonline.net

21. عبد الوهاب حميد رشيد، نقد العولمة، 2003، www.iraqcp.org

22. عز الدين كامل أمين، مصطفى، الصرفية الالكترونية، 2003، www.bank of sudan.org

23. عماد الصباغ، إدارة المعرفة ودورها في إرساء مجتمع المعلومات، 2002، www.arabcin.net

24. مايكل ماندل، الكساد القادم الانترنيت، 2001، www.aljazeera.net

25. محمد آدم، صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية، 2002، www.mafhoum.com

26. محمد آدم، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، 2000، www.mmsec.com

27. محمد السيد سليم، ثلاث أوجه للعولمة، 2003، www.aldawah.com

28. محمد العمر، خطة العمل لبناء مجتمع المعلومات، جعجعة جميلة لا طحن فيها، 2004، www.etesal.com

29. محمد المحزون، العولمة مقاومة وتفاعل، 2002، www.albayan-magazine.com

30. محمد دياب، إقتصاد المعرفة: أين نحن منه؟، 2003 writers. Alriyadh.com.sa

31. محمد شريف، الانترنيت في خدمة التنمية، 2002، www.swissinfo.org

محمد علي الشيخ، عمليات غسيل الأموال التعريف والتاريخ الآثار السالبة، مجلة المصرفي، العدد 26، 2000. www.bank of sudan.org

32. محمد مجيد العادلي، هل يبني العلم ما هدمه الفقر؟ 2004 www.etsal.com

33. مريم بنت زيدون الفقر بالأرقام، 2003، www.aljazeera.net

34. مصطفى العبد الله الكفري، العولمة المفهوم والمصطلح، 2003، www.rezgar.com

35. مصطفى عبد العظيم، في ظل توجه الحكومات نحو الحصول على اقتصاد المعرفة،2002 www.rezgar.com

36. مصطفى ولد سيدي محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، 2001 www.aljazeera.net

37. منير الحمش، الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي، 2002، www.ikwan-online.net

38. نادر فرجاني، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية،1998.
www.annabaa.org
39. ندسم عبد المنعم ندسم، أراء معاصرة، اقتصاد المعرفة، 2002، www.alwatan.com
40. الاقتصاد الجديد، 2001، www.mof.gov.kw
41. الجزائر، 2002 www.aljazeera.net
42. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003، www.escwa.org
43. أهمية التحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة، 2002، www.opiped.com
44. التقرير الاستراتجي العربي، الاتجاهات الكبرى في صناعة المعلوماتية، 2001،
www.ahram.org
45. التقرير الاستراتيجي العربي، 2001، web2.ahram.org.eg
46. الدول النامية في فخ الصندوق، 2002 www.ikwan-online.net
47. العمل عن بعد 2002، www.ngoce.org
48. عن الحكومة الالكترونية، 2002، www.egypt.gov.eg
49. العولمة الاقتصادية والنظام العالمي الجديد، 2001، www.ahram.org.eg
50. الفجوة الرقمية، أرقام خيالية وحاجة ملحة لملاحقة تكنولوجيا الاتصالات، 2001
www.alwatan.com
51. قراءات إستراتيجية، العالم بين الاختبار وإعادة التكيف، 2001، www.ahram.org.eg
52. مناقشات العولمة، 2001، www.urfig.com
53. النقد الالكتروني، 2002، www.c4arab.com

قائمـــة الجـــداول

جدول رقم01: من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة

المصدر: Chettab Nadia, le l'information à la connaissance, 2004

جدول رقم 02: بعض التقديرات لخدمات تقدم عبر قنوات مختلفة

المصدر: عز الدين كامل أمين مصطفى، الصرفية الاليكترونية، 2003

www.bankogsudan.org

جدول رقم 03: فرص وفوائد التجارة الاليكترونية للموردين والمستهلكين

المصدر: رأفت رضوان، عالم التجارة الاليكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1999، ص40.

جدول رقم 04: الإطار العام لإدارة المعرفة.

المصدر: Chettab Nadia, de l'information à la connaissance, 2004, p 15.

جدول رقم 05: الشركات المسجلة ببورصة الجزائر وأدواتها المالية

المصدر: Badr infos n°03, 1999

جدول رقم 06: أهم مؤشرات الأغنى والأفقر بين دول العالم حسب المجموعات لعام 1997.

المصدر: مصطفى العبد الله الكفري، العولمة: المفهوم والمصطلح، 2003 www.rezag.com

جدول رقم 07: مقارنة لتوضيح كيفية ازدياد الفقر والغنى بين دول العالم

المصدر: مصطفى العبد الله الكفري، العولمة، المفهوم المصطلح، 2003www.rezag.com

جدول رقم 08: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: مؤسسة التمويل الدولي، الاستثمار الأجنبي، 1997 ص 98 نقلا عن خليفة محمود الزبيدي، الاستثمار المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة وإنعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي سكيكدة، 2001.

جدول رقم 09: الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات مع الشركات القابضة .

المصدر: Ecotechnic n57, Août, p 13 نقلا عن قويدري محمد، أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 23/22 أفريل 2003.

جدول رقم 10: تطور مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية.

المصدر: صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002.

الفهـــــرس

المقدمـــــــــة

الفصل الأول: تقصي حقيقة العولمة.

I- مقاربة نظرية حول العولمة. 2

1. الاتجاهات الرئيسية في تأصيل العولمة. 2

2. الجدل النظري حول طبيعة العولمة. 8

3. الليبرالية الجديدة المنطلق النظري للعولمة. 14

II- العولمة المالية. 17

1. العولمة المالية المخرج الأمثل لأزمة الفوائض المالية 18

2. المسار التاريخي للعولمة المالية 24

3. مرتكزات توجت العولمة المالية 32

III- العولمة الاقتصادية. 35

1. المؤسسات الاقتصادية الدولية إحدى ركائز العولمة..... 37

2. الشركات متعددة الجنسيات أقوى قاطرات العولمة. 39

3. الثورة المعلوماتية مفتاح العولمة. 44

الفصل الثاني: عالم المعلوماتية في الاقتصاد

I. من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة. 55

1. بروز اقتصاد المعرفة..... 55

2. خصائص اقتصاد المعرفة. 59

3. تغيرات جوهرية رافقت الاقتصاد الجديد..... 66

II. الأعمال الالكترونية في الاقتصاد الرقمي..... 72

1. التجارة الالكترونية محور الأعمال الرقمية. 72

2. أدوات الدفع في التجارة الالكترونية..... 80

3. فوائد وتحديات التجارة الالكترونية 85

III. متطلبات وتحديات اقتصاد المعرفة على الدول والمؤسسات..... 91
1. السياسة المعلوماتية..... 91
2. إدارة المعرفة 94

الفصل الثالث: اقتصاديات الدول النامية والجزائر في ظل العولمة والمعلوماتية

I- انعكاسات العولمة المالية على الدول النامية. 108
1. الفرص والمخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية..... 109
2. الأزمات المالية: دروس الاستفادة. 115
3. جهود الجزائر للاستفادة من العولمة المالية. 131
II- انعكاسات العولمة الاقتصادية على الدول النامية. 136
1. الدول النامية في قبضة المؤسسات المالية الدولية. 136
2. استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية..... 145
3. الدول النامية والمنظمة العالمية للتجارة: الفرص والتحديات..... 156
III- المعلوماتية والدول النامية: التحدي الجديد. 162
1. الفجوة الرقمية..... 163
2. أسباب الفجوة الرقمية وجهود تضييقها..... 166
3. المعلوماتية في الجزائر..... 169
الخاتمة 180
قاموس المصطلحات 183
قائمة المراجع 188
قائمة الجداول 194

الملخص:

إن الـــدور غـــير المحدد وغير المفهوم للبورصة في معظم البلدان النامية، يجعل منها في كلمتين مرادفا للخطر والمجازفة، وهذا بالرغم من أنها تعتبر من أهم العوامل المساعدة على نجاح عملية التنمية الاقتصادية.

لذلـــك تعرضت هذه الدراسة إلى موضوع محاولة قياس أثر البورصة في التنمية الاقتصادية، فناقشت القاعدة النظرية منه البورصة وميكانيزماتها والتنمية الاقتصادية، بينما ركز القسم الثاني منها على الدراسة العملية وذلك بدراسة حالة البورصـــة التونســـية. وقد خلصت إلى أن البورصة تؤثر وتتأثر بمعظم المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي فهي تتأثر وتؤثر كثيرا في عملية التنمية الاقتصادية.

الكلمات الأساسية: البورصة، مؤشر البورصة، التنمية، التمويل.

Résumé:

Le rôle indéfini et incompréhensible de la bourse dans la plupart des pays en développement, en deux mots la rend synonyme de danger et imprudence, alors qu'elle est considérée comme l'un des principaux facteurs qui contribue à la réussite du développement économique.

Cette étude a retracé l'essai de mesuré l'impact de la bourse sur le développement économique, en parlementant dans sa base théorique la bourse et ses mécanismes et le développement économique, et en arborant dans sa deuxième partie sur l'étude pratique du cas de la bourse Tunisienne. A l'issue de ce travail, on déduit que la bourse a un grand effet sur l'économie et le développement économique.

Mots clés: Bourse, Indice boursier, Développement, Financement.